

2020

عام الأزمات

شارك في إعداد هذا التقرير

عز الدين عبد المولى - لقاء مكي - فاطمة الصمادي - الحواس تقية

سيدي أحمد ولد الأمير - شفيق شقير - محمد عبد العاطي

2020
عام الأزمات

شارك في إعداد هذا التقرير
عزالدين عبد المولى - لقاء مكي - فاطمة الصمادي - الحواس تقية
سيدي أحمد ولد الأمير - شفيق شقير - محمد عبد العاطي





يناير/كانون الثاني 2021 م – 1442 هـ



الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

التجهيز وتصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

المحتويات

مقدمة

يحتوي هذا التقرير على ملخصات للأبحاث التي أنجزها مركز الجزيرة للدراسات خلال العام 2020 حول الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية، سواء منها الداخلية أو في جوارها الإقليمي. كما يلقي الضوء على أزمة كورونا والأزمة الاقتصادية باعتبارهما أزمتيـــن عالميتين ميَّزتا الوضع الدولي خلال هذا العام. وتستشـــرف هذه الملخصات الاتجاهات المستقبلية التي يُتوقع أن تتطور وفقها الأزمات الراهنة خلال العام 2021.

يعتبــر العـــام 2020 عام الأزمـــات بامتياز على الصعيديـــن الدولي والإقليمي، وكذلك على مســـتوى العديد من بلـــدان العالم العربي. فقد حلَّ هذا العام على وقع انتشار سريع وغير متوقع لوباء كوفيد-19 الذي انطلق من مدينة ووهان الصينية أواخر العام 2019، وسرعان ما تحوَّل إلى جائحة عالمية عمَّت كافة بلدان العالم في قاراته الســـت. ومع نهاية العام الذي شـــهدت فيه البشرية أضرارًا صحية واقتصادية ضخمة، اكتشـــفت المخابر العلمية في عدد من الدول لقاحات يُتوقع أن تحد من انتشـــار هذه الجائحـــة أو تقضـــي عليها نهائيًّا. إلى جانب جائحة كورونـــا، انطلق العام 2020 في ظل حرب اقتصادية وتجارية شرســـة بيـــن الولايات المتحدة والصين، وحرب أخرى في أسواق الطاقة. وقد كانت هذه السنة من أصعب السنوات التي مر بها العالم على المســـتوى الاقتصادي، وخاصة في منطقة الشـــرق الأوسط وشمال إفريقيا لما أصابها من أضرار اقتصادية جسيمة في القطاعات الحيوية كالطاقة والسياحة. وقد تسببت هذه الأزمة في فقدان أغلب بلدان المنطقة، سواء من البلدان النفطية أو من البلدان الريعية غير النفطية، ما لا يقل عن نصف مداخيلها بسبب انكماش الاقتصاد العالمي، وتراجع الطلب الصيني تحديدًا، جراء جائحة كورونا التي تأثرت بها أهم المراكز الصناعية في العالم. ومع نهاية العام 2020 واكتشاف عدة لقاحات لفيروس كورونا، يُتوقع أن تبدأ هذه الأزمة في الانحسار التدريجي والتعافي البطيء والمترنح خلال العام 2021.

على المســـتوى الإقليمي، تعتمل داخل المنطقة العربية وبجوارها مجموعة من الأزمات بعضها قديم طويل الأمد وبعضها مســـتجد، ولا تزال القضية الفلسطينية، في

القلــب من كل ذلك، تبحث عن حل. فقد شــهدت في العــام 2020 ثلاثة تطورات مهمــة تســير كلها ضد المصلحــة الفلســطينية والعربية عمومًا. فقــد تقدمت صفقة القرن خطوة إضافية في اتجاه ســلب المزيد من الحقوق الفلســطينية، حيث تخلت الإدارة الأميركية باعتبارها عرَّاب هذه الصفقة عن دورها المفترض كوســيط للســلام بيــن الطرفين، وتحوَّلت إلى طرف منحاز للموقف الإســرائيلي بالكامل. تجلى ذلك في تبني شــعار "الســلام مقابل السلام" والتخلي عن شــعار "السلام مقابل الأرض" الــذي يعترف للفلســطينيين ببعض حقوقهم في إطار مــا يُعرف بحل الدولتين. تحت هذا العنوان انطلقت حركة تطبيع غير مسبوقة شملت حتى الآن أربع دول عربية هي الإمارات والبحرين والســودان والمغرب، دون مراعاة للموقف الفلســطيني أو العربي الذي يتحرك تحت سقف المبادرة العربية. أما التطور الثالث فكان ما سُمِّي بخطة الضم التي وقع تجميدها مؤقتًا لأسباب بعضها يعود إلى خلافات داخل الموقف الإسرائيلي ذاته، وبعضها يتعلق بتهيئة المناخ لتوســيع نطاق عملية التطبيع وتشــجيع المزيد من الدول العربية لركوب هذا القطار.

فــي منطقــة الخليج، دخلت الأزمة بين قطر ومحاصريها عامها الرابع دون حل. ورغم الجهود المستمرة للوسيط الكويتي، والتي أوشكت في نهاية العام الماضي على التوصل إلى صيغة للتســوية، تواصلت الأزمة ودخلت مرحلة من الجمود في ســنتيها الأخيرتين. في العام 2020 حدثت بعض التطورات في اتجاهات مختلفة فحرَّكت مياه الأزمة الخليجية من جديد، ودفعت بها نحو التسوية، منها: تطور الموقف من إيران، وتطور الموقف من تركيا، وتطورات الحرب في اليمن، ومغادرة دونالد ترامب البيت الأبيض ومجيء جو بايدن. هذه التطورات مجتمعة بدأت تنقل الأزمة من حالة الجمود إلى حالة التهدئة في محاولة للتوصل إلى حل ولو جزئي مع بداية العام 2021، خاصة على المسار السعودي القطري. أما الحل النهائي والشامل للأزمة فسيستغرق مزيدًا من الوقت والجهد الدبلوماسي.

على الضفة الأخرى من مياه الخليج، تستمر أزمة العلاقات الإيرانية – الأميركية علــى خلفية انســحاب الولايات المتحدة من الاتفــاق النووي وفرضها عقوبات على طهران وفق سياسة "الضغط الأقصى" التي مارستها إدارة الرئيس ترامب. ملفات شائكة ومعقــدة تحكم العلاقة بين البلدين وتزجُّ بمنطقة الخليج ومعابرها الاســتراتيجية في توتــرات دائمة. في الوضع الراهن، هناك مؤشــرات على أن المنافســة في انتخابات

مجلس الشورى القادم ستتركز داخل أوساط التيار الأصولي، ما لم يحدث تطور يعيد الزخـم إلى صفوف الإصلاحيين وتيار الاعتـدال بزعامة روحاني. من بين التطورات المتوقَّعة عودة أميركا بقيادة بايدن إلى الاتفاق النووي سواء بنفس الشروط السابقة، أم في ظل اتفاق جديد شـامل، أم عبر التفاوض على اتفاقات جزئية. وأيًّا كانت الصيغة التي سينتهي إليها الطرفان مع الشركاء الأوروبيين، فإن الرئيس بايدن لن يكون بمقدوره تجاوز كل العقبات التي وضعتها إدارة ترامب بشأن محاصرة إيران من خلال هيكلية العقوبات المعقدة.

إقليميًّا أيضًا، انفجرت في العام 2020 في شـرق المتوسـط أزمة الصراع على الطاقة وترسـيم الحدود البحرية بعد الاكتشـافات التي أشـارت إلى مخزونات هائلة للطاقة في هذه المنطقة. وتكتسـي أزمة شـرق المتوسـط خطورة عالية نظرًا لتعدد الملفات التي تتشـابك فيها (مثل الأزمتين الليبية والقبرصية) ولاتسـاع نطاق الدول المنخرطة فيها. فقضايا ترسـيم الحدود البحرية تشـمل تركيا واليونان وقبرص وليبيا ومصر ولبنان وفلسـطين وإسرائيل وسوريا. بعض هذه القضايا وقعت تسويتها شكليًّا عبر اتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف، ولكن الخلاف سيظل قائمًا، وقد يتفجر في أي لحظة. أما الصراع على الطاقة فيشـمل، إضافة إلى هذه القائمة، دولًا وأطرافًا أخرى من بينها روسـيا وفرنسـا والإمارات وشركات التنقيب العالمية. وقد بلغ التوتر في هذه المنطقة أَوْجَه بين تركيا واليونان في سـبتمبر/أيلول 2020 وكاد يتحول إلى اشـتباكات عسكرية إثر شروع تركيا في التنقيب عن النفط فيما تعتبره مجالها البحري الذي تنكره اليونان ومن يدعمها من الدول الأوروبية.

جنوبًا، شـهدت أزمة سـد النهضة الأثيوبي مزيدًا من التعقيـد بدخول متغيِّرين جديدين في القضية، أولهما بدء إثيوبيا عملية الملء الفعلي للسد في مرحلتها الأولى دون الوصول إلى أي اتفاق. وثانيهما إشـراك أطراف ثالثة للتوسـط في حل الأزمة أبرزهـا الولايات المتحـدة الأميركية والاتحاد الإفريقي. حـدث ذلك في ظل تباعد مواقـف الأطراف المعنية مباشـرة بالأزمـة وغياب متبادل للثقـة بينها رغم جولات التفـاوض المتعـددة. ومع مرور الوقت تضيق خيارات مصر أكثر بما في ذلك الخيار العسكري، ليصبح سد النهضة في النهاية أمرًا واقعًا وصفه رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بالتغيير الجيوسياسي الكبير في المنطقة.

إلـى الغرب، عـادت قضية الصحراء إلى الواجهة بعـد أن تدخلت عناصر من

القــوات المغربية لفتــح معبر الكركرات الحدودي مــع موريتانيا بعد إغلاقه من قبل عناصر من جبهة البوليساريو. ورغم أن الأزمة لم تتطور إلى نزاع مسلح بين الطرفين، إلا أن تداعياتها تجلت في تصعيد التوتر في العلاقات الجزائرية–المغربية. من جانبها، تدخلت الولايات المتحدة لتوجيه الأحداث من خلال اعترافها رسميًّا بسيادة المغرب علــى الصحراء وفتح قنصلية لها في مدينــة الداخلة الصحراوية. هذا الموقف، الذي قابله المغرب بخطوات تطبيعية مع إســرائيل، يُعدُّ تحولًا مهمًّا في هذه الأزمة ودعمًا واضحًــا للرؤية المغربية التي تقترح حكمًــا ذاتيًّا لإقليم الصحراء. يتعزز هذا الاتجاه في النزاع حول الصحراء بتزايد عدد الدول التي فتحت هذا العام قنصليات في مدينة العيون بينها الإمارات والأردن والبحرين.

أزمة إقليمية أخرى اندلعت جنوب القوقاز بين أذربيجان وأرمينيا التي تحتل، منذ نحن ثلاثة عقود، إقليم ناغورنو قره باغ ومناطق مجاورة له. تفجَّرت الأزمة في أواخر ســبتمبر/ أيلول 2020 بعد مناوشات على الحدود بين البلدين سرعان ما تحولت إلى حرب بين الدولتين تمكنت خلالها أذربيجان من اســترجاع المناطق المحيطة بالإقليم وبدء مفاوضات برعاية روســية لاســترجاع بقية الأراضــي المحتلة. وقد لعبت قوى إقليميــة مجاورة للدولتين، أبرزها تركيا وروســيا وإيران، أدوارًا متفاوتة للدفع باتجاه هذه التســوية، سواء على الصعيد العسكري أو من خلال التوسط للوصول إلى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات.

على صعيد الأزمات الداخلية في العالم العربي، شــهد العام 2020 المزيد منها حتى لتكاد المنطقة تتحول إلى ســاحة خاصة بالأزمات. فالأزمة الســورية شــهدت هذا العام نوعًا من الجمود على المســتويين السياســي والعســكري، سواء فيما يتعلق بالأطراف السورية أم بالجهات الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ما يمكن الوقوف عنده في هذه الأزمة هو إعادة تشــكُّل وتموضع على جبهتي الصراع، النظام وقوى المعارضة، بمختلف منصاتها اســتعدادًا لما يمكن أن يطرح من مبادرات على طاولة المفاوضات بشــأن الســلال الأربع المتمثلة في طبيعة نظام النظام، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب.

الأزمة اليمنية التي دخلت في 2020 عامها الســادس لا تزال تراوح مكانها مع احتفاظ مختلف الأطراف بمواقفها السياسية ومواقعها الميدانية، باستثناء تغيرات جزئية لم تؤثر في الوضع العام للأزمة أو في بنيتها الكُلِّية. فالحوثيون مازالوا يُحْكِمُون قبضتهم

على الشمال وما زال الجنوب خاضعًا للتحالف السعودي الإماراتي ومسرحًا لعمليات هندسة وإعادة تشكيل من قبل الإمارات بشكل خاص، مستخدمة المجلس الانتقالي والمليشيات التابعة لها. في ظل هذا الوضع ازداد خطر التهديد الحوثي للأراضي والأجواء السعودية ولإمدادات الطاقة ومنشآتها ومرافقها الحيوية بما طوَّرته، بدعم إيراني بدأ يخرج للعلن، من أسلحة هجومية لاسيما الصواريخ والطائرات المسيَّرة.

على صعيد الأزمة الليبية، حصلت في العام 2020 تطورات مهمة على المستويين العسكري والسياسي. فقد تمكنت قوات حكومة الوفاق الشرعية، بدعم تركي، من دحر قوات حفتر التي ظلت تحاصر العاصمة طرابلس منذ مارس/آذار 2019. وشكَّل اندحار قوات حفتر وتراجعها إلى نواحي سرت والجفرة باتجاه الشرق الليبي هزيمة عسكرية لها وللحلف الإماراتي المصري الفرنسي الذي يدعمها، إضافة إلى مليشيات فاغنر الروسية. من جهة أخرى أفسحت تلك التطورات الميدانية المجال لاستئناف المفاوضات بين الأطراف الليبية، حيث انعقدت في الأشهر الأخيرة سلسلة من جولات الحوار في كل من المغرب وتونس وليبيا برعاية أممية تمحورت حول ترتيبات الحل السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة، المدنية والعسكرية، بعيدًا عن الانقسام الذي تعيشه في الوقت الراهن.

إلى جانب هذه الأزمات الممتدة، شهد هذا العام تطورات في بلدان عربية أخرى أبرزها لبنان والعراق والسودان. ففي لبنان تفاقمت الأزمة الاقتصادية مدفوعة بعدة عوامل من بينها: انعكاسات الأزمة السورية والعامل الإيراني، والقوى الجديدة التي أفرزها الحراك ومأزق اتفاق الطائف، والشلل الحكومي وغياب الاستقرار السياسي، وانفجار مرفأ بيروت وما خلَّفه من دمار وأضرار مادية ونفسية واجتماعية، وتفاعلات أزمة كورونا. ومع استمرار الاستقطاب السياسي والطائفي الحاد، والعجز عن معالجة آثار الكارثة الاقتصادية التي يهدد تفاقمها استمرار الدولة ووحدة المجتمع، يدخل لبنان العام 2021 دون أية رؤية واضحة للحل أو لإيقاف مسار التدهور.

من جهته، دخل العراق العام 2020 وهو يعاني من أزمات مركبة ومتعددة الأشكال، هي في مجملها نتائج لما حصل خلال السنوات السابقة منذ العام 2003. لكن هذا العام شهد متغيرات مهمة عززت من خطورة هذه الأزمات وتأثيراتها. تدور هذه الأزمات في أغلبها حول قضية مركزية هي ضعف الدولة وعدم قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، مقابل صعود القوى المحلية الموازية المرتبطة غالبًا بدول أجنبية.

فللمرة الأولى في تاريخها المعاصر، تفشل الدولة العراقية في الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفي القطاع العام وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. حصل ذلك في ظل اجتماع جائحة كورونا مع انهيار أسعار النفط وغياب الاستقرار الحكومي لتُشكِّل هذه العوامل سببًا مباشرًا في وصول التردي الاقتصادي إلى مستويات خطيرة.

في السودان لم تستقر المعادلة التي أفرزتها ثورة 2019 بعد، بل إن الأزمة المتفاقمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي تهدد بتعطيل المسار الانتقالي والعودة إلى الأوضاع التي تسببت في تفجير الحراك. فحاجة الاقتصاد السوداني الماسة إلى الدعم فتح الباب أم التدخلات الخارجية وفرض أجندات سياسية جعلت شباب الحراك يخشى على مصير ثورته وعلى الزج بها في محاور إقليمية لا تخدم بالضرورة مصلحة السودان. في هذه المناخات، تُطرح على حكومة حمدوك وبرنامجها الانتقالي مجموعة من الملفات أبرزها تحقيق التوافق والمصالحة الوطنية، وتخفيف العبء الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الأمني، إضافة إلى ملف التطبيع مع إسرائيل. فعدم حسم هذه الملفات يعني استمرار حالة عدم الاستقرار وربما عودة البلاد إلى مربَّع المواجهات، وبالتالي استمرار الأزمة بتداعياتها الخطيرة.

في الأخير، نقدم إليكم هذا التقرير، مع جزيل الشكر لإدارة مركز الجزيرة للدراسات ومختلف وحداتها على مساعدتها في إصدار هذا العمل. والشكر موصول لكل الباحثين الذين تعاونوا مع المركز، من مختلف أنحاء العالم، وأسهموا بأعمالهم البحثية في تحليل هذه الأزمات وتفكيك عناصرها واستشراف مآلاتها. بهذه الأعمال جميعها، نأمل أننا قد أثرنا القُرَّاء والمتابعين، وقدَّمنا محتوى عميقًا ومتوازنًا لأحداث هذا العالم في العام 2020.

ديسمبر/ كانون الأول 2020

جائحة كورونا
أزمة عالمية على طريق الاحتواء

السياق

مـع بدايــات العام 2020 بـدأت أنباء انتشــار وباء كورونا (كوفيــد-19) تعم أصقــاع العالــم منطلقة من مدينة ووهان الصينية. لم تكد تمر ثلاثة أشــهر حتى بلغ عــدد الإصابات التي تسـبب فيها هذا الفيروس الغامــض مليون حالة وعدد الوفيات خمسين ألفًا، أغلبها في الصين والبلدان الآسيوية المجاورة. ومع تسارع وتيرة انتشار الوباء تحولت أوروبا، من بعد آسيا، إلى بؤرة عالمية بـ 3.700000 إصابة وأكثر من 200000 وفاة مع منتصف العام، ثم سـرعان ما تجاوزتها الولايات المتحدة وبلدان أميركا اللاتينية.

لمحاصــرة الوبــاء والحد من انتشــاره تداعــت دول العالم لاتخــاذ جملة من الإجراءات الوقائية البينية ومتعددة الأطراف تمثلت أساسًــا في إغلاق الحدود ووقف خطوط الطيران وتعطيل حركة المسافرين. أما على الصعيد المحلي فأغلقت المدارس ومقرات العمل والأســواق والفنادق والمطاعم وفضاءات الترفيه وتوقفت حركة النقل بين المدن وتعطلت الأنشــطة الرياضية ومنعت التجمعات وأجبر السكان على ملازمة أحيائهــم ومنازلهم لأيام وأســابيع. بالمقابل، انفتح العالــم الافتراضي على مصراعيه فنشــطت الخدمات الافتراضية وتطورت وسائل التواصل والتوصيل وتعددت منصات التعليم والعمل والتسوُّق عن بعد.

في نفس السياق وعلى المسار العلمي، انطلقت المخابر وشركات تطوير الأدوية في البحث والتجريب للتخفيف من وقع الجائحة، واشتدت المنافسة بين الدول لتطوير لقاحات مضادة للفيروس. في خضم هذه المنافسة العلمية المحتدمة من أجل محاصرة الجائحة والقضاء عليها، تراجعت حدة الاتهامات المتبادلة بين الصين والغرب بشــأن مصدر الفيروس وطبيعته والسبب الحقيقي وراء انتشاره، ولكنها لم تخفت تمامًا ولم

تتوصـــل مختلف الأطراف بعدُ إلى رواية موحَّدة وحاســـمة تنهـــي هذا الجدل الذي التبس فيه العلم بالسياسة. فكيف كانت تداعيات هذه الجائحة على مستويات الصحة والاقتصاد والعلاقات بين الدول؟ وفي أي اتجاه ستتطور أزمة كورونا في العام 2021؟

تداعيات الأزمة

على المستوى الصحي، ينتهي العام 2020 بحصيلة ثقيلة جدًّا. فقد تجاوز عدد الإصابات في العالم ثمانين مليونًا بينما يقترب عدد الوفيات من المليونين. وباستثناء الهنـــد تقريبًـــا، حيث لا تزال الأرقام في تصاعد، تراجعت الإصابات بشـــكل كبير في أغلـــب البلدان الآســـيوية، بما في ذلك الصين، مصدر الفيـــروس، حيث توقف عدد الإصابـــات عنـــد 86000 وعدد الوفيات دون 5000. أما في أوروبا، فتســـتمر الأرقام في تزايد خاصة في البلدان الرئيســـية، حيث تجاز عدد الإصابات، على سبيل المثال، في فرنســـا وإيطاليا وإســـبانيا وبريطانيا وألمانيا وحدها عشرة ملايين بينما تجاوز عدد الوفيـــات 300 ألفًـــا. هذه الأرقام تبقى دون الأرقام المســـجلة في الأميركتين، حيث ســـجلت الولايـــات المتحدة بمفردها ما يقرب من 20 مليـــون إصابة وأكثر من 330 ألف وفاة، بينما بلغت الإصابات في البرازيل والأرجنتين وكولومبيا والمكسيك والبيرو مجتمعـــة 15 مليون، وتجاوز عدد الوفيات 450 ألفًـــا. القارة الإفريقية وحدها كانت حصيلتها خفيفة، حسب الأرقام المسجلة والمعلنة. فباستثناء جنوب إفريقيا التي قارب عـــدد الإصابات فيهـــا المليون، وتجاوز عدد الوفيات 25000، ظلت الأرقام في باقي دول القـــارة منخفضة نســـبيًّا. على الصعيد العربي أيضًـــا، لا تُعتبر التداعيات الصحية لجائحـــة كورونـــا مرتفعة بالمقارنة مع مناطق أخـــرى، حيث تجاوز عدد الإصابات 3 ملايين بقليل وظل عدد الوفيات أقل من 60 ألفًا في اثنتين وعشـــرين دولة. صحيح أن هذه الأرقام تظل نســـبية، خاصة في البلدان التي لا تقوم بعمليات المســـح إلا في حدود ضيقة أو تتعمَّد التعتيم على الحقيقة أو تتلاعب بالأرقام الصحيحة، ولكن تبقى مع ذلك، وفي غياب مصادر بديلة، أرقامًا معتمدة رسميًّا. كما أن هذه الأرقام لا تغطي الانعكاســـات الصحية اللاحقة والتي يمكن أن تظهر في وقت متأخر على المصابين أو ترافقهم على مدى طويل، ولا تلك المتعلقة بالصحة النفســـية التي يتعذر تقديرها في الوقت الراهن.

على المســتوى الاقتصادي، وفي غياب أرقام دقيقــة ونهائية نظرًا لأن الآثار لا تزال متداعية، تؤكد كل التقديرات أن الخســائر ســتكون ضخمة وغير مســبوقة سواء على الاقتصادات الوطنية أم على الاقتصاد العالمي بشــكل عام. يُتوقع تراجع نســبة نمو الاقتصاد العالمي بأكثر من 5٪ وخسارة 11٪ من قيمته الجُملية أي ما يعادل 3|8 تريليــون دولار. كما كلَّفت الجائحة إنفاق حوالي 10 ترليون دولار، أغلبها في الدول ذات الاقتصادات الكبرى، للتخفيف من آثارها وإنقاذ المؤسســات الصغرى ومساعدة مــن فقــدوا وظائفهم. لكن هذه المبالغ لم تكــن كافية لمواجهة تلك التداعيات، فقد أفلســت مئات الشــركات من مختلف الأحجام وفَقَدَ سوق العمل العالمي نحو 150 مليون وظيفة.

على مستوى القطاعات المتضررة، لا شك أن قطاع السياحة والسفر والترفيه هو الأكثر تضررًا بين القطاعات الاقتصادية، بسبب إلغاء الرحلات الجوية وإغلاق الحدود والمطارات وتطبيق إجراءات الحجر الصحي في أغلب بلدان العالم. في هذا السياق، تتوقع منظمة الســياحة العالمية انخفاضًا في حركة الســياحة الدولية ما بين 60٪ إلى 80٪، ما يعني خسارة تتراوح بين 900 إلى 1200 مليار دولار من عائدات السياحة. قطاع المال والتجارة العالمية هو أيضًا من بين أكثر القطاعات تضررًا لنفس الأسباب، وخاصة نتيجة لمعاناة الاقتصاد الصيني، الذي يعتبر من أهم الشركاء التجاريين لأغلب الدول العالم. ثالث القطاعات الأكثر تضررًا هو القطاع الصناعي بسبب توقف الإنتاج أو تباطؤه في مراكز الصناعة العالمية، لاسيما في شرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد العالمية وتراجع حجم الطلب العالمي.

علــى الصعيد العربي، يتوقــع الاقتصاديون أن يتراجع إجمالــي الناتج المحلي الخام في الاقتصادات العربية بنحو 40 مليار دولار، وأن تخسر الاقتصادات المعتمدة على إنتاج وتصدير الطاقة في المنطقة أكثر من 200 مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط وتقلص الطلب عليه. ومن أبرز تداعيات هذه الخسائر فقدان سوق العمل العربية حوالي مليوني وظيفة ثابتة، خاصة في قطاع الخدمات، إضافة إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع دائرة الفقر ما سينجرّ عنه نزول حوالي 10 ملايين شخص تحت خط الفقر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الخسائر، وإن كانت عامة، إلا أن جائحة كورونا أفــرزت أيضًا مســتفيدين، كما يحصل دائمًا في الأزمــات والكوارث والحروب. من أكثر القطاعات المســتفيدة قطاعات الأدوية، وشــركات التجارة الإلكترونية ومزوِّدي

الاتصـــالات، وخاصـــة برمجيات التواصل عن بعد. من ناحية أخرى، عززت الجائحة الاعتمـــاد أكثـــر علـــى التكنولوجيا التي قدمـــت خلال هذه الأزمة حلـــولًا لكثير من المشـــكلات وحدَّت نســـبيًّا من حجم الأضرار على المستويين الصحي والاقتصادي. وسرَّعت من وتيرة الانتقال إلى البدائل الافتراضية في عدة مجالات من بينها التجارة والاقتصاد والتعليم والعمل.

إذا كانت حصيلة الأضرار التي سببتها الجائحة على الصعيد الاقتصادي مرتفعة جدًّا على المستويين العالمي والوطني، فإن **تداعياتها على العلاقات الدولية** كانت أيضًا مؤثرة. فقد دفع الانتشـــار الســـريع للوباء مختلف الدول إلى الانكفاء داخل حدودها وأجبرها على إعادة ترتيب أولوياتها باتجاه الداخل والتركيز على تعبئة الموارد الذاتية. بدا ذلك الاتجاه العام للكثيرين كما لو أنه موجة ارتدادية تسير عكس حركة العولمة، فعـــاد النقاش، الذي خفت طويلًا، حول طبيعـــة العولمة وجدواها وحدودها وقدرتها علـــى مواصلة التقدم على مســـاراتها المتعددة. من ناحيـــة أخرى، أظهرت المنظمات الدولية والإقليمية عجزًا كبيرًا عن الاستجابة لمقتضيات أزمة كورونا ولم تتحرك آلياتها لمساعدة الدول الأعضاء. فتهاوت شعارات التعاون الدولي والتضامن العالمي والعمل المشـــترك، وفشـــلت إلى حد كبير أغلب استراتيجيات التنسيق والتحرك الجماعي في مكافحـــة التهديدات والأخطـــار ذات الطبيعة العالمية. وقد بـــرز هذا العجز أكثر في المجال الأوروبي حين كانت إيطاليا تستصرخ أشقاءها في الاتحاد، فأدار الجميع لها ظهورهم وغرقت كل دولة في معالجة شؤونها الخاصة. أما المنظمات الإقليمية العربية فهي تعيش حالة من الشـــلل ســـابقة على الجائحة ولم يكن أحد يتوقع منها أن تلعب دورًا تضامنيًّا ولو في حده الأدنى.

مقابل هذه التداعيات الســـلبية، استطاع العالم أن يسجِّل، في وقت قياسي وقبل انقضاء العام الجاري، إنجازًا علميًّا مشـــهودًا ســـيكون له أثره الفعَّال على مستقبل هذا الوباء. فقد تمكنت مخابر البحث العلمي وتطوير الأدوية واللقاحات في كل من ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا وروســـيا والصين من إنتاج تطعيمات مضادة للفيروس، وبـــدأت عمليـــات التلقيح في عدد من دول العالـــم. فكيف تبدو ملامح العام الجديد فيما يتعلق بأزمة كورونا؟

مستقبل أزمة كورونا في العام 2021

مع اكتشــاف عدد من اللقاحات لفيروس كورونا وانطلاق عمليات التلقيح في كثيــر مــن البلدان نهاية العام 2020 وبداية العام 2021، يُتوقع أن تبدأ الســيطرة على هذا الوباء خلال أشهر قليلة رغم انطلاق الموجة الثالثة فيما يُعرف بالسلالة الجديدة للفيروس. ومع اتساع دائرة التطعيمات وشمولها مختلف بلدان العالم، ستكون البشرية قد طوت صفحة مؤلمة من صفحات الأوبئة العالمية وبدأ العالم يستعيد توازنه ويعود إلى حياته الطبيعية. ســتُرفع القيود عن الســفر وتســتأنف حركة الأشخاص والبضائع والأموال تدفُّقها ويخفّ الضغط على المنظومات الصحية الوطنية وتسترجع الأسواق والمؤسســات التعليمية والمرافق الرياضية والترفيهية نشــاطها المعهود. ولكن عودة الحيــاة الطبيعيــة بهذا المعنى لن تعني أن العالم قد تجاوز تداعيات أزمة كورونا على مختلف الأصعدة.

فمثلما كانت تداعيات الجائحة على الاقتصاد هي الأشــد مقارنة بتداعياتها على بقية المجالات، فإن تعافي الاقتصاد من آثارها ســيكون هو الأصعب وســيأخذ وقتًا أطــول لعدة أســباب. فالركود الذي دخلته أغلب الاقتصــادات، وخاصة الاقتصادات الصغيرة والناشــئة، والذي يُتوقع أن يكون الأســوأ منذ الركود الكبير أواخر ثلاثينات القرن الماضي، سيستمر لعدة سنوات وغالبًا لن تبدأ مرحلة التعافي التدريجي إلا بعد العام 2021. فنسب النمو السلبية التي سجلتها أغلب الاقتصادات سيكون من الصعب عكــس اتجاهها خــلال العام القادم في ظل اقتصاد عالمي مترابط بشــكل كبير على مستويَيْ العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك وسلاسل التوريد والتوزيع.

سيســتمر الاقتصاد العالمــي ومعه الاقتصادات الوطنيــة بمختلف أحجامها في مواجهة آثار الأزمة على المستويين المتوسط والبعيد. فبعض البلدان المصدِّرة فقدت أسواقها وستجد صعوبة كبيرة في استرجاعها بعد أن استولت عليها بلدان منافسة في خضم أزمة كورونا. ونسب البطالة التي ارتفعت في العام 2020 لن يكون من السهل خفضها في ظل استمرار الركود والتباطؤ الاقتصادي. بل إن الكثير من الوظائف التي فقدهــا أصحابهــا لن تعود نهائيًا بعدما تكيَّف الكثير من أســواق العمل ومؤسســات التشــغيل مع الوضــع الجديد الذي فرضته جائحة كورونــا، وتبيَّن مع الوقت جدواه وانخفــاض كلفته التشــغيلية. على صعيد الخدمات أيضًا، لــن يعود الوضع كما كان

عليه قبل الجائحة. فالكثير من الخدمات التي انتقلت إلى العالم الافتراضي، ســتظل هناك وسيبدأ تطويرها باعتبارها خدمات تُقدَّم عن بعد، خلافًا لما كان عليه الأمر قبل الجائحة. باختصار، ســتتحول كثير من المشــكلات المؤقتة التي خلقتها أزمة كورونا جزءًا من الحل الدائم.

أمــا على الصعيدين الصحي والعلمي، فإن تجاوز آثار الأزمة يبدو قريبًا وبكلفة أقــل. فالتوقعات تزداد بأن هذه اللقاحات ســتنجح إلــى حد كبير في محاصرة الوباء والحد من انتشاره. وإذا لم تظهر في الأثناء مضاعفات جانبية لهذه اللقاحات أو طرأت على الفيروس تحولات نوعية تجعل من اللقاحات المكتشفة غير ذات جدوى، أو شهد العالــم موجات جديدة، ربما لــن ينقضي العام 2021 حتى يُقضى عليه نهائيًّا. ولكن المشككين في فعالية هذه اللقاحات وفي استجابتها للشروط العلمية الراسخة لهم أيضًا منطقهم وحججهم التي يستندون إليها. وقد يتسبب الجدل بين الفريقين في التأثير على أعداد المتلقين لهذه اللقاحات، وبالتالي على درجة التحكم في تفشيه وفي إمكانيات انتشاره مجددًا. بالتوازي مع هذا الجدل، يستمر جدل آخر حول مصدر فيروس كورونا وحقيقته بين الطبيعة والصناعة المخبرية، وما إذا كانت هذه الجائحة مجرد دورة وبائية طبيعية يشــهدها العالم كما شــهد ما قبلها من دورات، أم أننا إزاء تجربة من تجارب حرب بيولوجية ربما تصبح في المستقبل القريب نمطًا سائدًا من أنماط الحروب. على أية حال، لقد أطلقت هذه الأزمة سباقًا مخبريًّا عالميًّا هدفه المباشر اكتشاف اللقاحات وتصنيعها، ولكن أهدافه البعيدة قد تدخل في نطاق الاستعداد لحروب قادمة.

صدمة أسواق الطاقة العالمية
وآفاق التعافي في 2021

د. نسيمة أوهاب العثامنة
أستاذة الاقتصاد بجامعة نونتير
وباحثة في اقتصاد الطاقة والجيوبوليتيك

تعتبر 2020 من أصعب السنوات التي يمر بها العالم وبالأخص منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (مينا) لما رتبته من أضرار اقتصادية جسيمة على القطاعات الحيوية كالطاقة والسياحة. بعض الدول الريعية خسرت أكثر من نصف مداخيلها من النفط جرَّاء تراجع الطلب العالمي، فالصين وحدها كانت تستورد من المنطقة ما يقارب 12 مليون برميل يوميًّا أي 60٪ من وارداتها، بسبب جائحة كورونا التي تأثرت بها أهم المناطق الصناعية الصينية وتراجعت واردات البلاد إلى 36٪.

المداخيل المتوقعة للمنطقة العربية خلال 2021

1. الدول النفطية

تقدر مداخيل الدول النفطية العربية، حسب تقرير منظمة الأوبك بداية 2020، بنحو 200 مليار دولار لاحتياطيات مؤكدة تقدر بـ710 مليارات برميل، أي ما يعادل 61.1٪ من الاحتياطي العالمي. وتتصدر السعودية قائمة الاحتياطيات بأكثر من 266 مليار برميل، تليها العراق بـ148 مليار برميل، والكويت بـ101 مليار برميل، والإمارات بـ98 مليار برميل، وليبيا بـ48 مليار برميل، وقطر بـ25 مليار برميل، ثم الجزائر بنحو 12.8 مليار برميل. تتراوح مداخيل هذه الدول بين 130 مليار دولار سنويًّا و29 مليار دولار، حسب البيانات المعلن عنها.

الدولة	الأرباح من تصدير البترول لسنة 2020-2019	النفقات العامة	عجز الميزانية (٪)
السعودية	176 مليار دولار	275,4 مليار دولار	24
الإمارات	49,63 مليار دولار	15,66 مليار دولار	9
العراق	6,341 مليار دولار	111,67 مليار دولار	29
إيران	29 مليار دولار	البيانات متضاربة وليست مؤكدة	حسب تصريح بعض المسؤولين: 5
الكويت	42 مليار دولار	22,50 مليار دولار	19
عمان	36,8 مليار دولار	13,2 مليار دولار	17
قطر	23 مليار دولار	52,38 مليار دولار	0
الجزائر	33 مليار دولار	62 مليار دولار	20
ليبيا	22,5 مليار دولار	35 مليار دولار	13,4

تسببت جائحة كورونا في فقدان ما لا يقل عن نصف الأرباح المعتادة للعديد من الدول بسبب انكماش الطلب الصيني، لكن الإعلان عن اللقاح ضد كوفيد-19 من قبل عدة مختبرات أدى إلى ارتفاع نسبي في سعر الخام الذي يتراوح ما بين 38 و40 دولارًا للبرميل. رجوع الصين التدريجي إلى السوق العالمية أضفى نوعًا من التفاؤل لدى الدول العربية التي تزيد نسبة تبادلاتها التجارية مع الصين عن 266.4 مليار دولار. لكن، توقعات الزيادة في أسعار النفط مرهونة ليس فقط بمدى فعالية اللقاح، وإنما كذلك بتراجع عدد الإصابات وفتح الحدود البرية والجوية ما بين الدول. التخوف من انتشار نوع متحول من الفيروس يزيد التوتر من طول مدة التعافي الاقتصادي واحتمال النكوص إلى بداية الأزمة كما كانت عليه الحال في آخر 2019. ناهيك أن سوق النفط لا تزال متخمة، بحيث لم تتمكن الشركات من بيع منتوجاتها الجاهزة، كما أن أغلب الدول استطاعت ملء مخزونها الاستراتيجي خلال السنة الجارية بعد أن نزلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها 14 دولارًا للبرميل.

حسب إحصائيات عدة دول، فإن توقعات بعضها بالنسبة للأرباح تنحصر بين 17٪ و22٪ لسنة 2021. هذه النسب تأخذ بعين الاعتبار زيادة أسعار النفط إلى ما

يقــارب 60 دولارًا للبرميــل. البعض منها لجأ لتخفيض الإنفاق العام من أجل إدراك الاختلال في الميزانية بين المداخيل والمصروفات، البعض الآخر – كالإمارات وقطر – لجأ إلى زيادة الاســتثمارات الخارجية خارج قطاع المحروقات، أما الفئة الأخيرة ففضَّلت اللجوء إلى الصندوق السيادي والاحتياطي المالي لتغطية نفقاتها.

ومع عودة إيران والمكســيك وليبيا إلى الســوق في حال ما إذا سُوِّيت نزاعاتها الداخلية والخارجية، فإن المرجح أن الأسعار لن تتجاوز 50 دولارًا للبرميل في أحسن الحالات. الســيناريو الغالب لســنة 2021 هو استمرار الأسعار على ما هي عليه، مع تذبذبات متفاوتة حسب العوامل الاستراتيجية بدءًا بتاريخ استلام جو بايدن زمام البيت الأبيض، وإعادة العمل بالاتفاق في الملف النووي الإيراني ضمن الأجندة السياســية للرئيــس الأميركــي الجديد، وخفض التوتر في منطقة اليورو جرَّاء انســحاب بريطانيا وحل الملفات العالقة بهذا الشــأن. إضافــة إلى هذا، يبقى اتفاق أوبك بلس من أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط، ففي حالة ما إذا نُفِّذ اتفاق تخفيض الإنتاج إلى 6 ملايين برميل يوميًّا في مطلع الســنة المقبلة إلى غاية شــهر أبريل/ نيسان، فإن السوق ســتنتعش لأن تخفيض الإنتاج ســيؤدي إلى تسريع التخلص من الفائض المتراكم في السوق والخزانات، على الرغم من أن هذه الكمية لا تكفي. يتوجب رفع حدِّ التخفيض إلى ما يقل عن 12مليون برميل يوميًّا من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

بحســب آخر تقريــر لصندوق النقد الدولي لســنة 2020، فإن اقتصاديات دول المنطقة العربية ســتواجه صعوبات جدية بســبب الخلل في الموازنة، وازدياد نســبة البطالة، وازدياد نسبة الإنفاق العام خاصة في المجال الصحي. بعض الدول كالجزائر، وليبيا، والكويت، وإيران، والعراق تتأثر أكثر من أخرى كقطر، والســعودية والإمارات اللواتي تمتلكن إمكانيات مالية معتبرة للتصدي للأزمة. في كل الأحوال، لا تزال هذه الدول بحاجة إلى ســعر البرميل من 67 إلى 145 دولارًا من أجل تحقيق التوازن في ميزانياتها، وهذا أمر مســتبعد جدًّا حاليًّا. 2021 لن تختلف كثيرًا عن الســنة الحالية، لأن تبعــات وأســباب اهتزاز الاقتصاد العالمي لا تزال متواصلــة وآثارها تكون أكبر على الدول الريعية غير النفطية، مثل: تونس، ولبنان، ومصر، اللواتي لجأن إلى الدَّيْن الخارجي من أجل تغطية الخلل المالي الذي تعاني منه ميزانياتها.

2. الدول الريعية غير النفطية

تعتمـد الدول العربية غير النفطية، أو التي تمتلك احتياطيات ضئيلة من الموارد الطبيعية، على السـياحة، والزراعة، والصناعات التحويلية لتنويع مواردها. لكن الأزمة الصحية الحالية زادت من التحديات التي سـتواجه هذه الدول بسبب تقلص مواردها ومعاناتها من عدم الاستقرار السياسي كسوريا، ولبنان، وتونس منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في العام 2011.

نسـبة التضخـم، والبطالة، وتفـكك القطاع العام أثَّر بشـكل كبير على البرامج الاقتصادية المقررة خلال السنوات الماضية، بل وزادت من معاناة المواطنين ومديونية الدول خاصة لبنان وتونس المقتربتين من حافة الإفلاس. فتونس مثلًا، خسـر قطاعها السياحي حوالي 60٪ من مداخيله، أي ما يقدر بـ491.4 مليون يورو. الحجر الإجباري أدى إلى فقدان التجار الصغار والعمال وظائفهم ودخلهم لتزيد بذلك نسـبة الفقر في المناطق الريفية خاصة، حسـب المعهد الوطني للإحصاء التونسي. أما بالنسبة للبنان، فالوضع السياسـي غير المسـتقر أدى إلى فشل كل السياسـات الاقتصادية، ورفعت كارثة مرفأ بيروت السـتار عن هشاشـة السياسات المتعاقبة ودور سوء تسيير الموارد في تعطيل مسـيرة التطور الاقتصادي؛ فتخلَّفت السـلطات عن سـداد الديون وخدمة الديـون التـي تعدت 150٪ من الناتج المحلي، أي ما يقـدر بما يزيد عن 90 مليار دولار. اسـتحالة القيام بإصلاحات هيكلية في ظل الأوضاع الحالية يجعل من لبنان ساحة للمساومة دونما الوصول لحل جذري، على الأقل خلال النصف الأول من العام 2021. أما بالنسـبة لمصر والأردن، رغم اختلاف البنية الاقتصادية لكلا البلدين، فإن اقتصادهما مربوط بالتطورات الجيوسياسـية في المنطقة والمساعدات الدولية. بالنسبة لـلأردن، تعافـي الاقتصاد في 2021 مرتبـط برجوع قطاع السـياحة الذي بلغ نحو 36٪ من عائداته قياسًا بمستوياته السابقة، ناهيك عن هشاشة القطاع المصرفي المرتبط بالشراكات الأجنبية بصفة كبيرة، ويُعدُّ من أهم القطاعات المستحوذة على الاستثمارات الخارجية المباشـرة. وضع خطة إصلاح هيكلي شامل للاقتصاد الأردني تتطلب وقتًا وإمكانيات مالية معتبرة تتوجه حاليًّا لمساندة القطاع العام والأسر المتضررة من جائحة كورونا. أما بالنسبة لمصر، فقد شهد قطاع السياحة تراجعًا بـ50٪، كما تراجعت نسبة الاستثمارات الخارجية مما دفع المسؤولين إلى اقتراض أكثر من 17 مليار دولار، منها

8 مليـــارات من صنـــدوق النقد الدولي. انخفاض قيمة الجنيه أدى إلى زيادة التضخم وبالتالي نســـبة الفقـــر التي تعدت 30٪، أي ما يقدر بـ12.5 مليون مصري يعيشـــون تحـــت خـــط الفقر. تعافي الاقتصاد المصري فـــي 2021 مرتبط بمدى فاعلية حوكمة الســـلطات المصرية وقدرتها على توجيه الاســـتثمارات نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية كالزراعة، والطاقة المتجددة، والبحث العلمي.

أما بالنسبة للمغرب، فتأثره أقل مقارنة مع الجزائر وتونس. فرغم انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة 7٪ إلا أن السلطات اعتمدت برنامج استثمارات واسع النطاق يقدر بقيمة 21 مليار يورو خاصة بعد قرار تطبيع علاقته مع إسرائيل. يعتمد المغرب على شركائه الأوروبيين من أجل تحفيز الاقتصاد من جديد. يترتب على هذا ارتباط المغرب بتعافـــي الـــدول الأوروبية من الأزمة الصحية، بالإضافة إلـــى محاولة تقليص مديونية المؤسســـات الوطنيـــة وإدماجها في الدورة الإنتاجية بفضـــل دعم القطاعات الحيوية. استقرار صرف الدرهم أسهم في التحكم في التضخم، وبالتالي مجابهة الفقر والبطالة رغم عدم مساواة المناطق والمدن المغربية، بحيث يعاني البعض منها من الفقر المدقع.

الملامح العامة: تعاف بطيء ومترنح في العام 2021

مما ســـبق، تنقســـم الـــدول العربية لفئتيـــن، النفطية منها وغيـــر النفطية، إلا أن اقتصاداتها تعتبر كلها ريعية باعتبارها تعتمد على الموارد الطبيعية لتسديد احتياجاتها. يضـــاف إلـــى هذا طغيان القطاع العام المســـاند من الدولة على باقـــي القطاعات؛ إذ يمتص من 60٪ إلى 70٪ من مدفوعات الدولة، بما فيها الموظفون. محدودية القطاع الخاص وسوء تسييره في أغلب الدول العربية يعرقل النمو الاقتصادي وتعافيه خلال 2021. الدول النفطية معفاة لحدِّ الآن من الدين الخارجي بسبب لجوئها لاحتياطياتها الماليـــة. البعض منها كالبحريـــن وعُمان والكويت والجزائر قد تلجأ مع مطلع 2022 إلى الاستدانة من الأسواق العالمية أو صندوق النقد الدولي، لأن احتياطيات الصرف لديها لن تكفي إذا استمرت الأزمة الصحية الحالية والإغلاق أكثر من 6 أشهر. وضع تونس ولبنان صعب جدًّا. الديون تراكمت، وســـدادها أصبح صعبًا جدًّا، وقد تضطر إلـــى برامج هيكلية شـــاملة يجبرها عليها صندوق النقد الدولـــي والبنك العالمي كما كانت عليه الحال في بداية التسعينات. بعض دول الخليج كقطر والإمارات والسعودية، وضعها أقل سوءًا، لكن الفرق أن السعودية عدد سكانها أكبر؛ ما يتطلب نفقات أكثر،

خصوصًا أن المســاعدات الاجتماعية والنفقات العامــة تغلب على باقي المدفوعات الاستثمارية في الطاقة وغيرها، ما يجعل التوفيق بين المداخيل والمدفوعات مستعصيًا على المدى القريب والمتوسط.

رغــم الاحتياطيــات المالية المقــدرة بـ2000 مليار دولار التــي تحوزها بلدان المنطقة، إلا أن اقتصاداتها تظل هشــة وإنتاجها خارج القطاعات الريعية جدُّ محدود مــا عدا بعض الصناعات التحويلية والمنتوجات الزراعية. الموازنة بين الاســتثمارات الناجعة على المدى الطويل، وتوزيع المساعدات على المواطنين والقطاعات الحساسة كالصحة والتعليم في ظل تزايد التضخم والبطالة، أصبحت أكثر صعوبة من أي وقت مضى، لأن الدول الأجنبية الشــريكة تعاني كذلك من تبعات كورونا، وليســت قادرة على توفير الدعم اللازم.

القضية الفلسطينية
بين صفقة القرن ومحاولات الضم ومشاريع التطبيع

خلفية

تاريخيًّا، مرَّت القضية الفلسطينية بثلاث مراحل رئيسية:

الأولى، تلك التي كانت يطمح فيها الشعب الفلسطيني وعموم قياداته لتحرير كامل التراب الفلسطيني عبر النضال المسلح الذي أصبحت "منظمة التحرير الفلسطينية" – وتضم عدة منظمات أهمها فتح – من أبرز علاماته، وهي التي اعترفت بها جامعة الدول العربية ممثلًا شرعيًّا وحيدًا للشعب الفلسطيني وقبلتها عضوًا في جامعة الدول العربية (1974). وخلال هذه المرحلة، اندلعت الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي، في ديسمبر/ كانون الأول 1987، لكنها هدأت نسبيًّا بعد مشاركة الفلسطينيين مع عدة دول عربية (مصر ولبنان والأردن وسوريا) في مؤتمر مدريد للسلام، عام 1991.

الثانية، مؤتمر مدريد الذي أفضى بالمنظمة ورئيسها الراحل، ياسر عرفات، إلى مفاوضات سرية أطلقت عملية "سلام" وتسوية في أوسلو (عام 1993) تقوم على مبدأ حل الدولتين على حدود 1967، والأرض مقابل السلام، وتشمل التفاوض على ما سُميت: قضايا الحل النهائي، وهي: اللاجئون وحق العودة، والمستوطنات، والقدس، والدولة والحدود. وهو ما رفضته منظمات فلسطينية أخرى لاسيما حركتا حماس والجهاد الإسلامي. لكن مسار عملية السلام تعرقل، أولًا، بسبب التردد الإسرائيلي – مجتمعًا وقوى سياسية – الذي تبدَّى في اغتيال إسحاق رابين (4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) رئيس الوزراء الذي وقَّع الاتفاق مع عرفات، ومن ثم انتكس بشكل كبير بتصعيد إسرائيلي، خاصة بعد محاصرة إسرائيل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في المقاطعة (2002–2004) ومن ثم وفاته في ظروف غامضة بعد نقله إلى فرنسا (نوفمبر/ تشرين الثاني 2004). وأعقبه في القيادة محمود عباس (2005) بعد أن انتُخب رئيسًا للسلطة (والمنظمة وحركة فتح)، وشغل بالمقابل إسماعيل هنية منصب

رئيــس الوزراء بعد أن فازت حماس بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشــريعية، عام 2006. لم تُعمَّر مرحلة الانتخابات طويلًا؛ حيث وقعت مواجهات في غزة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس انتهت بسيطرة الأخيرة على غزة (2007)، وأصبحت السلطة هناك بيدها ودخلت في مواجهات وحروب عدة في مواجهة الإسرائيليين. واستمرت سلطة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وبالتنسيق مع الإسرائيليين كجزء من مسار "عملية الســلام"، في حين اســتمر تمدد الإسرائيليين في الهيمنة على الأرض وفرض حقائق جديدة.

الثالثة، والتي يبدو أن تداعياتها ستستمر في المستقبل القريب، أسَّست لها ما سُمي بصفقة القرن. فقد شهدت عملية السلام في السنوات الأخيرة جمودًا كاملًا (خاصة منذ عام 2014)، وشهدت القضية الفلسطينية تراجعًا على سلم الأولويات العربية الشعبية والرســمية، ومــن ثم الإقليمية والدولية بعد أن دخــل العالم العربي منذ العام 2011 في سلســلة متوالية من الثورات ومن الحركات المضادة لها، أعقبتها فوضى وحروب وأزمات في عدة دول، من أبرزها: ســوريا وليبيا واليمن، فضلًا عن انقســام خليجي وعربــي آخــر نتيجة محاصرة قطر (2017). ومن ثم تجددت الثورات بموجة أخرى، عام 2019، في مؤشر على استمرار انشغال الشعوب العربية بقضاياها الملحَّة، وعلى استمرار الفجوة بينها وبين أنظمتها. وجاء إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في 28 يناير/كانون الثاني 2020، لما سمي "صفقة القرن" في هذا السياق، وبالتوازي مع هيمنة اليمين في إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو وتلبية لرغباته. ويقوم جوهر "الصفقة" على إقرار الوقائع والحقائق التي تكرســت نتيجة الصراع الفلسطيني-الإســرائيلي كما هي، المتعلقة بالأرض واللاجئين والمســتوطنات والحدود، فالقدس موحدة لإسرائيل اليهودية، ويجب المضي قدمًا بســلام إســرائيلي مقابل سلام عربي ولو كان بتجاهل الطــرف الفلســطيني إذا لم يقبل بهذا الحل؛ ما يعنــي القفز فوق قضايا الحل النهائي وكل ما يتصل بها، وتهشم حل الدولتين.

إن المراحل التي مرَّت فيها قضية الفلسطينيين ليست تاريخية فحسب؛ إذ لا تزال شــاخصة في واقعهم، سواء كمسارات عمل سياسية منقسمين حولها أو كأسئلة تنتظر إجابة حاســمة: هل يســتمر الفلسطينيون في النضال العسكري لأجل فلسطين كلها أو لدولة على بعض أرضها؟ هل يجب الاستمرار في مسار أوسلو والبناء على بعض ما ســتفضي إليه التسوية ولو ســقطت بعض أركانها؟ أما أن عليهم القبول بما ستعطيهم

إياه موازين القوى والتي تجلَّى بعضها في "صفقة القرن".

خيارات الأطراف ومقاربات الدولة المعنية

يواجه الفلسطينيون تحديات يفرضها الصراع مع إسرائيل أو عملية السلام، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يمثِّل الانقسام الداخلي تحديًا آخر يؤرِّق الفلسطينيين. كما أن مواقف بقية الأطراف المعنية بعملية السلام تشهد تغيرات متلاحقة، لاسيما الجانب الإسرائيلي والراعي الأميركي وكذلك الحاضن العربي (للفلسطينيين)، أما الأوروبيون فبقيت مواقفهم على حالها نسبيًّا.

الفلسطينيون: خلقت صفقة القرن لحظة من الإجماع على خيار الدولتين كمقابل لرفض "الصفقة" على الأقل، ولو من منظورين مختلفين. فحماس حسمت أمرها في وثيقتها الجديدة (2017) أن تتبنى ما تأتي به أوسلو من ثمار باعتبارها جزءًا من "صيغة توافقية وطنية مشتركة"، أي قبلت بحل الدولتين من باب التكتيك، وهو أدنى ما يمكن أن تقبل به. في حين رأت السلطة الفلسطينية وفريقها في صفقة القرن إلغاءً لحل الدولتين وبالتالي إلغاء للسلطة نفسها، لأنها جاءت نتيجة لهذه الصيغة بوصفها حلًّا نهائيًّا للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفتح هذا الإجماع الباب أمام استئناف جهود المصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية وفريقها وإن لم يصل إلى منتهاه بعد. ولكن ما أن كشفت الانتخابات الأميركية عن فوز جو بايدن الديمقراطي بالرئاسة الأميركية حتى بادرت السلطة الفلسطينية إلى إعادة فتح قنوات التعاون الأمني مع إسرائيل (نوفمبر/ تشرين الثاني 2020)؛ ما يشي بأن خيارات الفلسطينيين، المختلفة والمتناقضة أحيانًا، إزاء عملية السلام والمستقبل قد تبقى على حالها بالجملة، ولو شهدت بعض التحولات، وأن كل طرف يحاول التأقلم مع الأوضاع السياسية التي تستجد مع المحافظة على مواقفه المبدئية من عملية السلام أو مما يريده منها.

بالنسبة للسلطة، فإنها تأمل مع بايدن، المتمسك بحل الدولتين، إعادة استدراك بعض ما خسرته إبَّان إدارة ترامب بسبب رفضها لصفقة القرن. فهذا الأخير اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (ديسمبر/ كانون الأول 2017)، ونقل السفارة الأميركية إليها (مايو/ أيار 2018)، وأوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (أغسطس/ آب 2018)، وأغلق مكتب منظمة التحرير في واشنطن (سبتمبر/ أيلول 2018)، وضغط على الدول العربية للحؤول دون

وقوفهم إلى جانب الفلسطينيين في مواجهة صفقة القرن. لا، بل سعى لدفعهم للتطبيع مع إسرائيل، فكان له وقبل أن تنقضي ولايته وقبل نهاية العام 2020، أن اتفقت إسرائيل علـــى تطبيـــع علاقاتها مع عدة دول عربية: الإمارات، والبحرين، والســـودان ومن ثَمَّ المغرب.

أما حركة حماس، وهي الطرف الأول عسكريًّا والثاني سياسيًّا بعد السلطة، فإن نفوذها في الضفة الغربية ضعيف جدًّا، وتعتمد في قوتها على سلطتها الواسعة في غزة، وعلى كونها "حركة مقاومة" مســلَّحة لها "عمق شــعبي فلسطيني وعربي وإسلامي". ولكن بعض مصدر قوتها قد يشــكِّل عبئًا عليها أيضًا، فهي مســؤولة عن إدارة سكان القطاع الذين تقترب أعدادهم من مليوني نســمة، ويعانون من حصار إســرائيلي وتزيد نســبة الفقر فيهم على 75٪ (2019)، وبقية المؤشــرات الاجتماعية لا تختلف كثيرًا عــن هذا المنحى. وبخصوص قدراتها العســكرية وإن كان الشــق المحلي منه ليس قليلًا، إلا أن الداعم الأساســي لها في هذا الشــق تحديدًا، فضلًا عن السياســي، هو إيــران ومحورهــا، ومع تغير الظروف في المنطقــة أصبحت إيران طرفًا في النزاع في عدة دول عربية، مثل: العراق وســوريا ولبنان واليمن، وبدت وكأنها خصم للشــعوب العربيــة ولثوراتهــا؛ ما يطرح أعباء عدة على حماس؛ إذ عليها أن تقفز فوق النزاعات الداخلية في المنطقة دون أن تكون طرفًا فيها، وأن تحافظ على احترام شرائح واسعة من شــعوب المنطقة لها. فضلًا عــن أن دولًا عربية مثل الإمارات والبحرين وكذلك السعودية إلى حدٍّ ما، شهدت تحولات في سياستها وأصبحت تناهض الحركة بشدة، لأن هذه الأخيرة بالنسبة لهم، محسوبة على حركة الإخوان المسلمين، وبنفس الوقت علــى محــور إيران وحلفائها، لا بل أيضًا قد يحســبونها على تيار "الثورات العربية". بعبارة أخرى، اجتمعت وفق هذا التوصيف كل ما تناهضه هذه الدول راهنًا.

الدول العربية: استقر الموقف العربي بالجملة على الالتزام بمبادرة السلام العربية التي أُعلنت في بيروت، عام 2002، التي تشترط تحقق حل الدولتين (دولة فلسطينية على أرض 67) وانســحاب إســرائيل من الجولان الســوري قبل التطبيع الكامل مع إســرائيل. حتى إنه أخذت تتراجع أحيانًا، نســبيًّا، وتيرة التطبيع لدى الدول التي لها علاقة سابقة مع إسرائيل، مثل مصر والأردن، وكانت تراعي مصالح السلطة الفلسطينية إلى حدٍّ بعيد. ولكن مع صفقة القرن جاء مســار التطبيع الجديد لدول عربية بخلاف تطلعات الفلسطينيين الذين أعلنوا أنه أضرَّ بهم، وأعلنت السلطة الفلسطينية احتجاجها

عليه، لأنه مخالف للمبادرة العربية وللقرارات الدولية، ويبعث هذا المسار كثيرًا من الشكوك لدى الفلسطينيين حول مدى أو كيفية التزام هذه الدول بالقضية الفلسطينية، فضلًا عن الاستمرار في احتضانهم وفق ما اعتادوه منها سابقًا على الأقل.

إسرائيل: زادت إسرائيل خلال العقدين الماضيين من وتيرة ضمها لأجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية وتوسيع مستوطناتها، وذلك بالتوازي مع هيمنة متزايدة لمعسكر اليمين الإسرائيلي؛ إذ لا فروق كبيرة بين الليكود وحزب أزرق أبيض بخصوص جوهر عملية السلام. فضلًا عن تعاظم تأثير لوبي "حركة السيادة" (تأسس عام 2010) على الديناميات السياسية الإسرائيلية الداخلية، وهو يهدف إلى فرض السيادة الإسرائيلية على كامل الضفة الغربية. وبالمقابل، انحسر وبشكل واضح معسكر "اليسار"، لاسيما أن شريحة واسعة من الإسرائيليين باتت على قناعة بعدم جدوى الإطار الحالي لتحقيق حل سياسي قائم على مبدأ حل الدولتين. وتهدف عموم القوى الإسرائيلية اليمينية إلى فرض السيادة الإسرائيلية بأشكال عدة على كل الأراضي الفلسطينية التاريخية، مباشرة أو غير مباشرة، عسكرية أو سياسية، وبما يتناقض مع حل الدولتين ولا يسمح بعودة اللاجئين، لا بل قد يعزز من سياسة التهجير. وجاءت صفقة القرن لتفسح المجال أمام إسرائيل لتغير من قواعد التفاوض مع الفلسطينيين وحتى مع العرب، وأن تجعل حربها ضد حماس كأنها جزء من حربها على إيران وليست ضد قوة تحرر فلسطينية، مع العمل على تهميش السلطة الفلسطينية بوصفها غير واقعية ولا تريد إتاحة فرصة للسلام بما يسمح بإقامة "تحالف" أو "تعاون" بين إسرائيل وبعض الدول العربية ودول المنطقة لمواجهة تمدد إيران ومحورها.

الراعي الأميركي: كانت صفقة القرن العنوان الرئيس لحقبة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وهي تتناقض بشكل كبير مع الدور التقليدي لأميركا بوصفها "راعيًا" لعملية السلام. ورغم انحسار هذه الحقبة فليس من المتوقع أن تنحسر كل آثارها ولو تغيرت المقاربة الأميركية مع الرئيس بايدن، خاصة تلك المتعلقة بمكاسب الجانب الإسرائيلي، مثل قرار نقل السفارة أو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما أن مسار التطبيع غاية للحزبين ولمؤسسات الدولة عمومًا في أميركا. ولكن يسهل على الإدارة الجديدة إعادة تقديم نفسها "راعيًا" لعملية السلام بتأهيل الطرف الفلسطيني المتمثل بالسلطة الفلسطينية عبر اتخاذ عدد من الخطوات، مثل إعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وإعادة تمويل الأونروا وإيقاف الضغوط القصوى على الدول

العربية التي لا تزال متمسكة بحل الدولتين كشرط للتطبيع، وبالتالي إيقاف كثير من مفاعيل صفقة القرن القائمة على الإكراه، والعودة إلى حل الدولتين، ولكن ستكون بشروط أخرى وبوتيرة أقل حماسة، وبضعف فلسطيني أكثر مما مضى، وبفائض قوة إسرائيلي.

الأوروبيون: الموقف الأوروبي بالجملة لا يزال يلتزم بحل الدولتين وبالقرارات الدولية التي قامت عليها عملية السلام، لكنه يدفع في اتجاه تنازلات تكون بإقرار من الفلسطينيين أنفسهم، من ذلك تبادل الأراضي مثلًا بين الفلسطينيين وإسرائيل. وتكمن أهمية الدور الأوروبي في أن كثيرًا من الإجراءات الإسرائيلية تلقى رفضًا دوليًّا بسبب عدم إضفاء الأوروبيين الشرعية عليها، وهم لم يضفوا الشرعية على "صفقة القرن"، لأنها مخالفة للقرارات الدولية مثل تلك التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 (القرار 424) أو تلك الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين أو التعويض (القرار 194)، وهكذا. ولكن أثبتت التجربة السابقة مع إدارة ترامب أيضًا، أن الموقف الأوروبي لا يكون فعَّالًا أو قويًّا بشكل كاف إلا بالتكامل مع الدور الأميركي في "عملية السلام".

مؤشرات على المستقبل

هناك عدة عوامل ومتغيرات ستؤثر على مسار القضية الفلسطينية، يمكن ذكر أهم أربعة منها، ستحدد وجهة عملية السلام وما يمكن أن تتعرض له أسسها من تغيير:

أولًا: نتيجة لحقبة حكم ترامب، فقد تغيَّر مركز المقاربة "العملية السلام"، من "الأرض مقابل السلام" وفق أوسلو إلى "السلام مقابل السلام" وفق صفقة القرن، وبمجيء إدارة الرئيس الديمقراطي، جون بايدن، ستكون المقاربة الجديدة خليطًا من المقاربتين، وسيكون النزاع حول تغليب بعض مكونات أحدها على الأخرى. وهذا سينعكس تغييرًا في المقاربة الدولية لعملية التسوية، سواء من الأوروبيين أو من بقية الفاعلين الدوليين، وهو ما سيكون محل تجاذب بين كل الأطراف المعنية بعملية السلام.

ثانيًا: بالنسبة للدول العربية وعلاقتها بالفلسطينيين، يبقى الموقف العربي السائد هو التمسك بمبادرة السلام العربية وستلعب كالعادة الدول المجاورة كالأردن ومصر أدوارًا تقليدية من حين إلى آخر. ولكن أوجدت صفقة القرن للعرب مسارًا جديدًا موازيًا

لعملية السلام – السلام مقابل السلام، وليس السلام مقابل دولة فلسطينية – وربطت هذا المسار بمصالح عربية بغضِّ النظر عن صحتها. وفق هذا المنطق، قدمت "الصفقة" لبعض دول الخليج مثل الإمارات والبحرين تحالفًا في مواجهة إيران، وللسودان فرصة للتطبيع مع العالم برفعه عن قائمة الإرهاب وربما لاحقًا تحقيق مصالح اقتصادية، ووفَّرت للمغرب اعترافًا أميركيًّا بسيادته على الصحراء الغربية، وهكذا دواليك. هذه الكتلة قد تربطها مصالح في المستقبل ولو كانت متفاوتة، ليصبح لديها موقف جديد من عملية السلام، وأول سماته ما تحقق ألا وهو تحرير العلاقة مع إسرائيل من عملية السلام الجارية مع الفلسطينيين، وهذه الرؤية قد تتطور أبعد من ذلك وبما لا تتفق مع مصالح القوى الفلسطينية السائدة الآن.

ثالثًا: إن تحولات الرؤية الإسرائيلية لعملية السلام وللعلاقة مع الفلسطينيين، التي تغلِّب تأبيد الهيمنة على الفلسطينيين وباتت تدعمها مكاسب عدة، مرشحة للتطور بسرعة أكثر من ذي قبل. ولكن بالمقابل، ليس هناك بدائل مريحة للإسرائيليين، فلا استمرار المواجهة ملائم لهم، ولا خيار الدولة الواحدة للشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، ملائم؛ ما يضع الإسرائيليين في نهاية الأمر أمام نقاش دائم حول مصير التسوية التي يسعون إليها. وبتصاعد الاختلافات والخلافات في إسرائيل ولو حول قضايا أخرى، كما هو الشأن مع المظاهرات المستمرة والتي عمَّت إسرائيل "ضد نتنياهو" لفشله في التعامل مع كورونا أو لاتهامه بالفساد وما إلى ذلك، فإنها ستنعكس على قضايا أخرى منها عملية السلام نفسها.

رابعًا: بالنسبة إلى الموقف الفلسطيني والتفاعلات الداخلية الفلسطينية، فبمجيء إدارة بايدن، ستستعيد السلطة أنفاسها، وقد تتجاوز الضغوط التي كان بعضها يهدف إلى إزاحة محمود عباس لرفضه صفقة القرن، وستجعله أقل حاجة لمفاوضة حماس أو تقديم تنازلات لها ما قد ينعكس على المصالحة لتصبح أكثر بطئًا، هذا إذا لم تتوقف. ولكن بعض البنى التحتية للمشهد الفلسطيني قد تغيرت، فإلى ما قبل صفقة القرن، ينقسم الفلسطينيون بالجملة ما بين خياري المقاومة المسلحة والتحرير الكامل وفق ما قامت عليه تاريخيًّا حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذا من جهة، وخيار التسوية وعملية السلام وفق ما قامت عليه أوسلو، من جهة أخرى. أما الآن، ورغم إجماع الفلسطينيين على رفض صفقة القرن، فإن خيارًا فلسطينيًّا ثالثًا قد ينشأ ولو لم يتطابق معها، إلا أنه سيكون متماهيًا مع الصفقة ومع المسار العربي الذي نشأ معها

أو بالتوازي معها.

في الختام، ســتبقى قضايا الحل النهائي: اللاجئون وحق العودة، والمستوطنات، والقدس، والدولة والحدود، هي المؤشــر الحقيقي على عملية الســلام برمَّتها، إذا ما كانت منتظمة وفي الاتجاه الصحيح، أو في انتكاس كما هي الآن.

الأزمة الخليجية
نحو تسوية متدرجة

سياق الأزمة

فـي الخامس من يونيو/ حزيران 2017، قررت ثلاث دول خليجية، السـعودية والإمارات والبحرين، مع مصر، قطع العلاقات الدبلوماسـية مع قطر، وغلق مجالهم الجـوي والبـري معها. ووجهوا لهـا اتهامات دعم تنظيمات إرهابيـة، والتدخل في شـؤونهم الداخلية، وزعزعة استقرار المنطقة، واشترطوا تنفيذها 13 طلبًا لعودة المياه إلى مجاريها، من بينها إغلاق قناة الجزيرة والابتعاد عن إيران وتركيا.

علـى السـطح، لم تكن هناك مؤشـرات على وقوع هذه الأزمـة. اجتمع القادة الخليجيون وجمع من قادة العالم الإسـلامي قبل نحو شـهر في الرياض (مايو/ أيار 2017)، في اللقاء الذي جمعهم بالرئيس الأميركي الجديد آنذاك، دونالد ترامب، ولم تَلُح أية بوادر عن أزمة وشـيكة. تبيَّن فيما بعد أن القيادتين، السـعودية والإماراتية، لم يقبلا انتهاج قطر سياسـة خارجية مستقلة في عدة ملفات، دعم الربيع العربي، وتنويع الشركاء الدوليين، وتزايد ثروتها ونفوذها في سوق الطاقة الدولية، وأنهما كانا ينتظران الفرصـة المواتية لفرض إرادتهما على الدوحـة. واتتهم الفرصة لما وافق ترامب في البدايـة على مخططهما، فشـرعا في تنفيذه، بقرصنة وكالـة الأنباء القطرية لبثِّ كلمة مزورة لأمير قطر، يتحججان بها في تبرير إجراءاتهم العدائية، ثم شـرعوا في تحديد مهل نهائية لقبول الدوحة باشـتراطاتهم سيصعِّدون بعدها إجراءاتهم لتكون أشد. وقد تبيَّن فيما بعد على لسان أمير دولة الكويت الراحل، صباح الأحمد، أن الخطة كانت تتضمن اجتياحًا عسكريًّا لقطر. وأكد الأمر **خالد** بن محمد **العطية**، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع في عدة مناسبات.

نـدَّدت قطر بالحصار المفروض، ورفضت الاتهامات، وأكدت أن غاية الحصار الحقيقية الوصاية عليها، واسـتلاب قرارها السـيادي. اتخذت بعدها إجراءات سريعة

لتعويض النقص الناتج عن انقطاع مسالك التموين المارة بدول الحصار. ثم شنَّت هجومًا مضادًّا على عدة جبهات، دبلوماسية لضمان شبكة دولية من الحلفاء والشركاء داعمة لموقفها، واقتصادية للاحتياط من الصدمات المماثلة مستقبلًا، وعسكرية بتعزيز تسليح مختلف قواتها وتقوية تحالفاتها وتنويعها، وإعلامية بتقديم سردية تفنِّد سردية دول الحصار، وتبيِّن التزام قطر بالقانون الدولي، وحرصها على إجراءات الثقة المتبادلة مع حلفائها وشركائها. وقد نجحت في وقف التصعيد. تراجع ترامب عن مساندته لدول الحصار، وشرع في الإشادة بدولة قطر، ودورها في أمن المنطقة واستقرارها. توالت في نفس الوقت دعوات الدول الرئيسية في مختلف القارات إلى التهدئة وتسوية الخلافات سلميًّا، واعتبار الأزمة الخليجية ضارة، تُفاقِم أوضاع المنطقة المتردية ولا تسهم في علاجها، وامتنعت عن الانحياز في الصراع.

تبايُن الأوزان والأدوار

تتباين أوزان وأدوار دول الحصار الأربعة الرئيسية في الأزمة. تتشكل النواة الصلبة من السعودية والإمارات، وهما يرعيان مصر والبحرين ماليًّا وسياسيًّا، ويهيمنان بالتالي إلى حدٍّ كبير على موقفهما السياسي تجاه قطر. لكن لا يخلو الموقف السعودي والإماراتي في حصار قطر من تباين. تعطي السعودية الأولوية في علاقاتها الخارجية للتصدي لإيران وحلفائها في المنطقة. هذا ما جعلها تشنُّ حربًا على الحوثيين في 2015، لأنها اعتبرتهم وكيلًا إيرانيًّا يريد إقامة دولة على حدودها الجنوبية تكون منصة للنفوذ الإيراني. ولم تكن السعودية تعتبر القوى الإسلامية المعتدلة تهديدًا يماثل التهديد الإيراني. كانت علاقتها وطيدة بحزب الإصلاح اليمني، ذي الخلفية الفكرية الإخوانية، وكانت تستعين به في مدِّ نفوذها داخل اليمن، ولم تعترض على وجود قيادة قريبة من حزب الإصلاح في حكومة الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، مثل نائبه علي محسن الأحمر، وتستضيف المملكة قيادات من الإصلاح كرئيسه محمد اليدومي، وقد جمعه في نهاية 2017، ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في لقاء بولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد.

أولوية الإمارات معكوسة، تضع القوى الإسلامية المعتدلة على رأس التهديدات، تأتي بعدها تركيا ثم إيران. أسهمت التجربة التاريخية في صياغة هذا الإدراك. اللحظة الأولى هي 11 سبتمبر/أيلول، لما شارك إماراتيان في الهجوم على الولايات المتحدة،

وتعالت أصوات نافذة بالولايات المتحدة تشكِّك في جدوى التحالف مع دول تحتضن ثقافة معادية لها. استخلص ابن زايد أن الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة يقتضي القضاء على نشاط جمعية الإصلاح المتأثرة بفكر الإخوان المسلمين. ثم وقع الربيع العربي، وتبين أن القوى الإسلامية المعتدلة تحظى بشعبية واسعة تؤهلها للفوز بالانتخابات، وخشي ابن زايد أن تمتد العدوى إلى داخل الإمارات. بالفعل، تعالت أصوات إسلامية وليبرالية تطالب بإصلاح النظام السياسي الإماراتي ليتسع للشرعية التمثيلية أو الانتخابية. وقد ردَّ ابن زايد بحملة قمع على هذه المطالبات، وخلص إلى أن التهديد الأشد لاستقرار نظام الحكم في الإمارات هو التغيير الديمقراطي، والقوى الإسلامية المعتدلة ذات الشعبية الواسعة، لأنها مؤهلة للفوز بالانتخابات، وتقديم نموذج يغري الحركات الشبيهة بها في بقية الدول العربية باتباعها. يقدِّم اليمن دليلًا على التباين في أولويات البلدين. يتركز قتال المجلس الانتقالي الجنوبي على القوات التابعة للرئيس هادي التي تقاتل الحوثيين، بدعوى أنها قوات تابعة للإخوان، ولا يتضمن مشروعه السياسي قتال الحوثيين، حلفاء إيران، لأنهم يسيطرون على الشمال الذي يريد المجلس الانتقالي الانفصال عنه بإقليم مستقل في الجنوب.

بحسب مدركات الطرفين، السعودي والإماراتي، للتهديدات، فإن السعودية أقرب لقَطَر من الإمارات. ولا تختلف علاقات قطر مع القوى الإسلامية المعتدلة عن علاقات السعودية مع حزب الإصلاح. وأرسلت نحو ألف من قواتها لحماية الحدود السعودية من هجمات الحوثيين، ووقع منهم قتلى، ولم يقاتلوا القوات التي تدعمها السعودية كما فعلت الإمارات.

تجميد الأزمة

تنتقل الأزمة حاليًّا من الجمود إلى التهدئة. انحصرت خلال أكثر من ثلاث سنوات الماضية في إجراءات إغلاق الدول الأربعة لمجالاتها البرية والجوية والبحرية في وجه قطر، ووقف غالبية النشاط الاقتصادي المشترك، وإن بقيت بعض التعاملات الاقتصادية، تجريها قطر مع الإمارات ومصر. لم تستطع الأطراف الأربعة تصعيد الأزمة بعزل قطر دبلوماسيًّا كما كانت تتطلع، أو خنقها اقتصاديًّا، أو اجتياحها عسكريًّا. نجحت قطر، في المقابل في إنجاز مشاريعها، خاصة التحضير لكأس العالم 2022، وتعزيز استقلالها الاقتصادي، وتحالفاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وتركيا.

وجرت عدة محاولات بوساطة كويتية ودعم أميركي، عقب اندلاع الأزمة بفترة وجيزة، لتسوية الأزمة. حاول وزير الخارجية الأميركي السابق، ريكس تيلرسون، تسويتها ثم اضطر إلى الاستقالة، لأن جاريد كوشنر، صهر ترامب وكبير مستشاريه، كان يدير دبلوماسية موازية تحبط مساعيه، وقد اعتبرت جهات إماراتية أن استقالة تيلرسون تتويج لمساعي بلادهم. حاول المبعوث الأميركي للأزمة الخليجية، أنتوني زيني، أيضًا لكنه أخفق واستقال. يلاحظ أثناء ذلك، أن الخط الذي يحدث فيه تطور نحو تسوية الأزمة، رغم انتكاساته المتكررة، هو بين السعودية وقطر. تحادث ولي العهد السعودي، ابن سلمان، وأمير قطر، تميم، هاتفيًّا. وشارك رئيس الوزراء القطري، عبد الله بن ناصر آل ثاني، في قمة مكة للقادة الخليجيين، وتلقَّاه الملك سلمان بالترحاب والحفاوة، في ديسمبر/ كانون الأول 2019. حصلت بعدها محاولات أخرى للتقارب بين البلدين ثم توقفت. يجري حاليًّا مسعى جاد، دشَّنه كوشنر بزيارة للرياض والدوحة، وبتنسيق مع القيادة الكويتية، أعلن بعدها وزير خارجية الكويت، أحمد ناصر الصباح، عن حدوث انفراجة في الأزمة الخليجية. توالت بعدها الإشارات إلى أن انعقاد القمة الخليجية بالسعودية بعد نقلها من البحرين، وتأجيلها إلى بداية يناير/ كانون الثاني، مؤشر على أن الأزمة تتجه نحو التسوية، خاصة بين السعودية وقطر.

اتجاهات التقارب

ثلاثة اتجاهات رئيسية تدفع نحو تسوية الأزمة: فوز بايدن بالانتخابات الرئاسية الأميركية، والتباعد الجاري بين السعودية والإمارات، واتجاه دول الخليج مجتمعة إلى التهدئة مع إيران.

انتقد بايدن سلوك السعودية وسلوك ولي العهد، محمد بن سلمان، وتوعد بمحاسبته على مقتل خاشقجي، والضغط على السعودية لوقف الحرب في اليمن، وهدَّد بحرمانها من الأسلحة. يُستشف من ذلك أن بايدن يعتبر السعودية عامل اضطراب في المنطقة. وهي الصفة التي كانت دول الحصار تريد إلصاقها بقطر، فانقلبت الصفة على أصحابها. لا يخدم ذلك ولي العهد ولا المملكة. لذلك، من المتوقع أن يتخذ ابن سلمان خطوات تعطي انطباعًا لدى بايدن، بأنه عامل استقرار، بالحرص على تسوية الأزمة الخليجية، لأن ذلك ييسر على الولايات المتحدة التنسيق العسكري بين حلفائها؛ إذ يتعذر على القيادة المركزية الأميركية الموجودة بقطر القيام

بذلــك إذا لم تتعــاون جميع الدول الخليجية. علاوة على أن بايدن ســيحرص على تسوية الأزمة الخليجية حتى يحرم إيران من بعض المكاسب التي حققتها بفضلها مثل مداخيل اســتعمال قطر لمجالها الجوي. ومن منظور استراتيجي أوسع، سيدفع بايدن دول الخليج إلى التكاتف لتكوين كتلة توازن إيران حتى تملأ بعض الفراغ الذي يتركه انكفاء الولايات المتحدة عن المنطقة للتركيز على منطقة الهادي.

هذا الضغط الأميركي سيوسِّع تصدعات موجودة أصلًا في علاقات دول الحصار. تضاربت المواقف السعودية مع الإماراتية في عدة مجالات: تدعم الإمارات في اليمن المجلــس الانتقالي الذي يقاتل قوات الرئيس، عبــد ربه منصور هادي، الذي تدعمه الســعودية، وأعلنت الإمارات عن انسحابها من الحرب باليمن قبل أن تقرر السعودية إنهاءها، وشــرعت الإمارات في التقرب من إيران مع أن الســعودية لا تزال تتعرض لقصف حليفها، الحوثي. في المقابل، شرعت السعودية في إرسال إشارات تقارب مع تركيا التي تعتبرها الإمارات حاليًّا خصمها الإقليمي الرئيسي. ووقع خلاف علني بين البلدين في الأوبك نقلته وكالات الأنباء، فلقد رفضت الإمارات التوجيهات السعودية بخصوص توزيع حصص خفض إنتاج البترول.

تنحو دول الخليج إلى تفضيل الخيار الدبلوماسي مع إيران، لأن الدول الثلاثة: السعودية والإمارات والبحرين، التي راهنت على خيار التصعيد نحو المواجهة المسلحة اكتشــفت أنه عالي التكلفة ودون جدوى. تعرضت موانئ الإمارات لهجمات، قالت الولايات المتحدة: إن إيران مســؤولة عنها، لكنها امتنعت عن شــنِّ ردٍّ مماثل على إيران. وتعرضت منشــأة أبقيق البترولية الســعودية لهجوم صاروخي، قالت الولايات المتحــدة الأميركية: إن إيران مســؤولة عنه، لكن ترامب رفض القيام بردٍّ عســكري، لأن الأراضــي التي تعرضت للهجوم ليســت أميركية. خلصت القيادتان، الســعودية والإماراتية، إلى أن الولايات المتحدة لن تقاتل إيران في مكانهما، وأن خيار التصعيد عالي التكلفة، فاختارتا التهدئة. فأرسلت المملكة رسائل تهدئة إلى إيران نقلها رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، ورئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي. وأرسلت الإمارات مساعدات طبية إلى إيران لمساعدتها على مواجهة كوفيد-19، وأجرى وزيرا خارجية البلدين حديثًا اعتبرته الخارجية الإيرانية وديًّا. ودعا البلدان إلى التهدئة عندما اغتالت الولايات المتحدة قاسم سليماني، ولم يبديا أي دعم للعملية. هذا التوافق بين دول الخليج والولايات المتحدة، خلال عهد بايدن، على اعتماد الخيار الدبلوماســي

في التعامل مع إيران، ســيزيح أحد أهم أســباب النزاع بين الدول الخليجية، ويدفعها إلى التقارب.

تضافــر الضغــوط الأميركية على دول الحصار لتســوية الأزمــة، مع افتقاد هذه الدول التماســك الضروري للتصدي لها، وميلها إلى التهدئة مع إيران، تدفع مجتمعة إلــى تقريب المواقف بين الأطراف المتنازعة في الأزمة الخليجية، وإن تفاوتت درجة التقارب حســب حجم خلافات كل دولة مع قطر، ذلك ما يرجِّح أنها ســتكون تسوية متدرجة، وبسرعات متفاوتة.

إيران والولايات المتحدة الأميركية
أزمات متعددة ومسار دبلوماسي ضيق

مقدمة

وفق ما أعلنه مجلس صيانة الدستور، ستُجرى الانتخابات الرئاسية الإيرانية في 18 يونيو/حزيران 2021، وقد أعطت نتائج انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، في فبراير/شباط 2020، وكذلك مجريات الحالة السياسية الداخلية، وما أحدثته السياسة الأميركية تجاه إيران، مؤشرات على طبيعة التوجهات السياسية للرئيس الإيراني القادم الذي سيخلف روحاني، وهي مؤشرات ترجح بأن المنافسة ستتركز داخل أوساط التيار الأصولي مالم يحدث تطور يعيد الزخم إلى صفوف الإصلاحيين وتيار الاعتدال بزعامة روحاني. وبالنظر إلى التصريحات التي أطلقها الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، وكذلك فريقه، فإن إيران ستكون واحدًا من الملفات الرئيسية التي يتوجب على الرئيس الأميركي سرعة التعامل معها، وفي مقدمة ذلك الاتفاق النووي.

ملفات شائكة

تعهد بايدن في حملته الانتخابية بعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران، لكن ملف العلاقات بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأميركية، لا يقتصر على الاتفاق النووي. فالملفات الشائكة التي تحكم العلاقة بين البلدين عديدة، بعضها قديم منذ انتصار الثورة، عام 1979، وما تبعها من اقتحام مبنى السفارة الأميركية في طهران، والتي تسببت في فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية امتدت إلى اليوم. وبعضها لاحق لذلك التاريخ على غرار البرنامج الصاروخي والنفوذ الإقليمي. ومن بين أهم تلك الملفات أيضًا القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل، حيث تتعارض مواقف البلدين تعارضًا تامًّا. وعلى الرغم من أن بايدن قد يختلف مع نتنياهو فيما يتعلق ببعض جوانب السياسة تجاه إيران بالنظر إلى المصالح الأميركية، إلا أن

هذا الاختلاف يظل هامشــيًّا بالنظر إلى ما يجمعهما من رؤى وتصورات. فهو مؤيد لإسرائيل ويصف نفسه بأنه صهيوني وصديق لتسعة ممن تولوا منصب رئيس الوزراء في إسرائيل، ولن يسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي.

مؤخرًا، أضيف إلى تلك الملفات الشائكة في العلاقة بين البلدين ملف اغتيال قائد فيلق القدس، قاســم سليماني، في بغداد، مطلع العام 2020. ومن الواضح أن مجيء بايدن إلى الحكم وذهاب ترامب لن يطوي هذه الصفحة، وسيظل ملف الاغتيال، وفق ما يؤكده خامنئي والحرس الثوري بصورة متكررة، ملفًّا مفتوحًا ما لم تأخذ إيران بالثأر لسليماني. ما يقلِّص فرص تسوية هذه القضايا أن روحاني لم يتبق له في الحكم غير ستة أشهر ليودع مكتب الرئاسة في إيران، وهي مدة قصيرة جدًّا لحل معضلة العلاقة مع واشنطن على افتراض وجود نية للعودة إلى الدبلوماسية، والتسليم بعودة بايدن إلى الاتفاق النووي، وإن كان ذلك محاطًا بالتشكيك لعدد من الأسباب، أهمها:

– إيران تشترط عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات قبل الدخول في عملية تفاوض مســتقبلية، فيما يقول بايدن: إن سياســة الضغط على إيران ستبقى قائمة. فالعقوبات الأميركية على إيران سلســلة معقــدة ومتداخلة وبعضها يقع خارج إطار الاتفاق النووي، ولذلك، فإن رفعها لن يكون عملًا ســهلًا. وإذا كان ترامب قد سعى لإجبار إيران على التفاوض مجددًا وتوقيع اتفاق جديد، فإن الرئيس المنتخب، بايدن، لن يكون بمقدوره تجاوز العقبات التي وضعتها إدارة ترامب بشــأن محاصرة إيران من خلال هيكلية العقوبات المعقدة.

– بايدن يريد أن تكون العودة إلى الاتفاق مشــروطة، أو مرهونة بفتح ملفات تفاوضية أخرى في مقدمتها البرنامج الصاروخي الإيراني، والنفوذ الإقليمي لإيران. في المقابل، تؤكد إيران أنها لن تفاوض على ملفها الصاروخي. فهو من الخطوط الحمراء لدى المرشــد الأعلى، آية الله علي خامنئي، وكذلك لدى مؤسســة الحرس الثوري المســؤولة مباشــرة عن البرنامج الصاروخي وعن حمايته وتطويره. إلى جانب ذلك، تؤكد إيران أنها لن تدخل في مفاوضات دولية بشأن سياساتها الإقليمية، لكنها مع ذلك أرسلت رسائل واضحة بشأن استعدادها لمفاوضات إقليمية مع دول الجوار. ويمكن لهذه المفاوضات أن تسهم في حلول إقليمية لبعض الملفات مثل الحرب في اليمن، إلا أن ذلك مرتبط بصورة أساسية بإمكانية دخول السعودية وإيران في مفاوضات بشأن هذا الملف تحديدًا.

وأيًّا كانت قوة الرئيس القادم في طهران وتوجهه السياسـي، فإنه بالتأكيد سيرث تركة ثقيلة فيها أزمات متعددة تتطلب إدارتها الكثير من المهارة وخلق التوازنات بين مطالب الداخل وتوجهات القيادة العليا ومقتضيات الإقليم والساحة الدولية. وبالنظر إلى توجهات التيار الأصولي تجاه الولايات المتحدة الأميركية، والتي تتراوح بين العداء ورفض العلاقة وتتصف بالشك والريبة، يواجه التيار تحديات جدية فيما يتعلق بأدواته لحل معضلة العقوبات وتصاعد التهديد ضد إيران. وإذا وجد الإيرانيون خلال الأشهر القليلة القادمة مؤشرات على استمرار بايدن في سياسة الضغط والتصعيد، فذلك قد يعزز من حظوظ مرشحين أصوليين راديكاليين بالنظر إلى استمرار المواجهة مع واشنطن.

ولا شك أن ذلك ستكون له كلفة عالية على الداخل الذي يعاني من مشاكل اقتصادية كان للعقوبات الأميركية دور كبير فيها. ولذلك، ورغم الموقف الأيديولوجي، قد تجبر المشكلات المستعصية التيار الأصولي حتى مع وصوله إلى الرئاسة على العودة إلى سياسة "المرونة الشجاعة" في الدبلوماسية، وهو الوصف الذي أطلقه خامنئي، في 2013، على السياسة الخارجية الإيرانية. لكن هذه المشكلات أيضًا قد تقود إلى سياسة تصعيدية مع تعزيز أدوات الردع إقليميًّا، وهو ما يعني تسخين عدد من الملفات الإقليمية، وذلك مرتبط بصورة أساسية باستراتيجية إيران في الإقليم في مرحلة ما بعد سليماني. لكن، وحتى مع ترجيح سيناريو "المرونة الشجاعة"، قد لا يأتي هذا الخيار إلا بعد تعزيز نقاط القوة والموقف التفاوضي، وهو ما قد يعني تصعيدًا في عدد من الملفات يسبق أي تفاوض.

سيناريوهات متعددة

يعطي مجيء بايدن مرونة لمبدأ العودة إلى التفاوض، لكن النخبة الأصولية التي تسيطر على البرلمان في إيران وتتجه إلى السيطرة على الرئاسة في انتخابات 2021 ترى أن ذلك لن يكون سهلًا. وتتوجس إيران من بايدن لعدة أسباب من أهمها أنه، وعلى عكس ترامب، يمكن أن يستعيد الإجماع الدولي في مجلس الأمن ضد إيران ويفعِّل آلية الزناد من خلال العودة إلى الاتفاق النووي.

في الخلاصة، تسود سيناريوهات كثيرة بشأن أزمة العلاقة بين طهران وواشنطن بعضها يأخذ أقصى درجات التشاؤم فيما بعضها الآخر يتجه نحو التفاؤل الحذر.

ويرتكز السيناريو المتشائم على نقطة أساسية تقول بأن حل مشكلة العلاقة بين البلدين لا يمكن أن يحصل إلا بحدوث تحول جذري، إما في شكل النظام السياسي لإيران أو توجهات الولايات المتحدة تجاه إيران وقبولها بالجمهورية الإسلامية ضمن طروحاتها القائمة. ولذلك، ستبقى معضلة العلاقة قائمة. أما السيناريو المتفائل بحذر فيرى أن الاتفاق النووي في 2015 قد حدث وكان إنجازًا دبلوماسيًّا غير مسبوق في تاريخ العلاقة، ولم تكن المشكلات تختلف عن طبيعة المشكلات القائمة اليوم، ولذلك فإن إمكانية تكرار ذلك قائمة، لكنها تحتاج إلى عمل دبلوماسي مضن، وتنازلات من قبل الجانبين.

ترتبط مسألة التفاوض بشكل كبير بمدى استشعار الطبقة الحاكمة في إيران بوجود خطر يهدد بنية النظام. والجواب على ذلك يجعلنا نتحفظ على إسقاط الاحتمال التفاوضي بشكل كامل. في المحصلة، من الصعب الحديث عن اتفاق شامل يحل جميع مشكلات العلاقة، لكن اتفاقًا جزئيًّا أو مجموعة اتفاقات جزئية هي أمر ممكن جدًّا بالنظر إلى تاريخ العلاقة بين البلدين، وإلى الظروف الإقليمية التي تمر بها منطقة الخليج، والشرق الأوسط بشكل عام.

أزمة شرق المتوسط
تقارب على الطاولة الأطلسية

سياق الأزمة

خلال 2020، وقعت احتكاكات في شرق المتوسط بين تركيا من جهة واليونان وفرنسا من جهة أخرى. في 12 أغسطس/ آب 2020، وقع صدام محدود بين سفينتين، تركية ويونانية. وفي الأسبوع الأخير من أغسطس/ آب، أجرت اليونان مناورات بحرية-جوية، بمشاركة قبرصية وإيطالية وإماراتية، شهدت في 28 أغسطس/ آب مطاردة طائرات مقاتلة تركية لطائرات يونانية، عندما اقتربت الأخيرة من منطقة حظر طيران تركية. وحاولت سفن فرنسية، في 17 يونيو/ حزيران 2020، تفتيش سفينة تركية متجهة إلى ليبيا، فرفضت السفينة الحربية التركية المرافقة الإجراء، وأرسلت تحذيرًا للقوات البحرية الفرنسية، فاعتبرت فرنسا الإجراء تصرفًا عدائيًّا، ونقلت الخلاف إلى الحلف الأطلسي ليفصل فيه.

هذه الأحداث تشير إلى أهم الخلافات بين الأطراف المتنازعة في شرق المتوسط: الخلاف بين اليونان وتركيا على تخطيط الحدود البحرية في بحرَيْ إيجة والمتوسط، وتسليح الجزر الشرقية في بحر إيجة، وتداخل المجال الجوي، والأقليات وحقوقها في كل من الدولتين، والنزاع المستمر على الانقسام في جزيرة قبرص بين الجزء الشمالي الذي يحظى باعتراف تركيا فقط والجزء الجنوبي المعترف به دوليًّا ويحظى بعضوية الاتحاد الأوروبي، ورفض اليونان، التي تتمتع بحق الفيتو، التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، والخلاف التركي من جهة والفرنسي/ الإماراتي من جهة أخرى على ليبيا.

تبرز في هذه الخلافات دائرتان: أولى يقع في مركزها النزاع التركي-اليوناني على ترسيم الحدود البحرية والوضع السياسي لجزيرة قبرص بشقيها، الشمالي والجنوبي، وما يلحق ذلك من تقاسم للاحتياطيات الطاقوية، ثم تتحلق دائرة ثانية حول الأولى،

يقع في مركزها نزاع أنقرة وطرابلس من جهة مع باريس وأبوظبي من جهة أخرى على مستقبل ليبيا والنفوذ في منطقة شرق المتوسط. يمكن أيضًا النظر إلى النزاع من حيث المضمون من خلال دوائر ثلاثة متناضدة: دائرة النزاع على تقاسم احتياطيات الطاقة، تعلوها دائرة ترسيم الحدود البحرية، تعلوها دائرة النفوذ في ليبيا وشرق المتوسط.

في 2011، أعلنت قبرص اليونانية اكتشاف حقل غاز أفروديت مقابل ساحلها الجنوبي، وسارعت إلى عقد اتفاقيات مع جوارها المتوسطي لترسيم حدود منطقتها الاقتصادية في البحر، مفترضة أنها تمثِّل الجزيرة برمتها ومتجاهلة حقوق قبرص التركية. عقدت قبرص اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع مصر، في 2003، ومع لبنان، في 2007، ومع إسرائيل، في 2011. رفضت تركيا ادعاء نيقوسيا بتمثيل الجزيرة، وأكدت عزمها حماية حقوق شمال قبرص التركية. كما أكدت تركيا، في اتساق مع موقفها في بحر إيجة، رفضها الاعتراف للجزر اليونانية في المتوسط، مثل: كريت ورودس ومايبس، بحق التمتع بحدود اقتصادية مثل تلك التي تتمتع بها أرض الدولة الرئيسية.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، توصلت أنقرة لاتفاقية ترسيم المنطقة البحرية الاقتصادية مع حكومة طرابلس الليبية، التي كشفت عن تصور طموح بالفعل للحدود البحرية الاقتصادية لتركيا، ولجمهورية شمال قبرص. لا يؤسِّس الاتفاق لحدود بحرية اقتصادية منفصلة لجمهورية قبرص التركية وحسب، بل ويضع قطاعًا ملموسًا من المنطقة الفاصلة بين جزيرتي كريت وقبرص ضمن منطقة تركيا الاقتصادية البحرية. إضافة إلى ذلك، يرسم الاتفاق حدودًا طولية شرق المتوسط للمنطقة التركية، تمنع التواصل كلية بين منطقتي إسرائيل وقبرص اليونانية الاقتصاديتين.

أثار الاتفاق التركي-الليبي ردود فعل غاضبة من اليونان وقبرص اليونانية ومصر، التي اعتبرت الاتفاق غير قانوني. خلال الأسابيع التالية، تحركت أثينا نحو اللواء المتقاعد خليفة حفتر، آملة أن تؤدي سيطرته على طرابلس إلى إلغاء الاتفاق؛ وطلبت من القاهرة الإسراع في المفاوضات الجارية بينهما منذ سنوات لتوقيع اتفاق ترسيم ثنائي على غرار الاتفاق المصري-القبرصي. كما طالبت أثينا إسرائيل بدعم الموقف اليوناني المناهض للاتفاق التركي-الليبي، بالرغم من أن الاتفاق لم يتجاوز الخط الإسرائيلي للحدود الاقتصادية. لقد كان الاتفاق التركي-الليبي، باختصار، مناسبة لرسم خارطة تحالفات جديدة في شرق المتوسط، وليس فقط الصراع على الحدود البحرية الاقتصادية.

محاور جيواقتصادية

في 2018، وُلِدت في الجانب اليوناني فكرة مشروع بالغ الطموح لمدِّ أنبوب غاز، يبدأ من الحقول الإسرائيلية البحرية، ليمر بجزيرتي قبرص وكريت، وصولًا لإيطاليا، بهدف ضخِّ الغاز لدول جنوب أوروبا. مصر، التي كانت تأمل هي الأخرى في التحول لمركز إقليمي لتصدير الغاز، والتي تربطها بتركيا علاقات بالغة التوتر، سارعت هي الأخرى للانضمام للمباحثات حول أنبوب الغاز المتوسطي.

المشكلة في مشروع الأنبوب لا تتعلق فقط بالتقديرات حول تكلفته الهائلة، التي لا يعرف أي من أطراف المشروع كيف ومن أين سيتم تمويله، ولكن أيضًا أن السوق الأوروبية لا تحتاج إمدادات غاز منتظمة إضافة للخط التركي، الذي يوشك على الاكتمال ويحمل الغاز الروسي والأذربيجاني. ونظرًا لأن العالم، بما في ذلك أوروبا، يتجه لتعزيز مصادر الطاقة البديلة والدائمة، فليس من المتوقع أن يزداد الطلب الأوروبي على النفط والغاز في المستقبل بصورة تفوق الإمدادات المتوقعة من خط الغاز التركي.

مهما كان الأمر، ولأن علاقات عدائية مع تركيا تجمع الدول المشاركة في المفاوضات حول أنبوب المتوسط، فقد سارعت هذه الدول إلى تشكيل منتدى خاص بها، عُرف باسم منتدى شرق المتوسط. أُعلن عن المنتدى في القاهرة، في يناير/كانون الثاني 2019، وضمَّ كلًّا من مصر، واليونان، وقبرص، وإسرائيل، وإيطاليا، بينما دُعيت إليه الأردن والسلطة الفلسطينية بصفة مراقب. ودعت مصر، في ديسمبر/كانون الأول 2020، فرنسا والإمارات للانضمام للمنتدى، الأولى بعضوية كاملة والثانية كعضو مراقب. وبخلاف إيطاليا، التي كان واضحًا ترددها في الاصطفاف مع الآخرين في مشروع معاد لأنقرة، لم يكن خافيًا أن منتدى شرق المتوسط قُصد به تأسيس تحالف مناهض لتركيا، بغضِّ النظر عن جدوى مشروع خط أنابيب الغاز المتوسطي. وربما كان إطلاق منتدى شرق المتوسط بصورته الإقصائية ما دفع تركيا للإسراع في التحرك نحو توقيع اتفاق ترسيم الحدود مع ليبيا في نهاية العام نفسه.

النفور من الحرب

حلفاء اليونان في إسرائيل ومصر لم يُظهروا استعدادًا لخوض مواجهة مسلحة مع

تركيا، لجأت أثينا لواشنطن ودول الاتحاد الأوروبي. اتخذت إدارة ترامب موقفًا أقرب إلى الحياد، داعية الطرفين للتفاوض لحل المشاكل العالقة. في أوروبا، وجدت اليونان دعمًا صريحًا من فرنسا؛ أما ألمانيا، صاحبة الثقل الرئيسي في الاتحاد الأوروبي، فقد صبَّت جهدها في مسعى للوساطة والعمل على بدء مفاوضات مباشرة بين الدولتين. بعد اتصال من المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، وفي خطوة لإظهار حُسن النية والرغبة في نزع فتيل الصدام، أعلنت أنقرة تعليق عمليات التنقيب في المنطقة المتنازع عليها غربي قبرص.

كان المفترض أن تبدأ المفاوضات التركية-اليونانية بالفعل، عندما أعلنت أثينا عن التوصل لاتفاق ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية مع مصر، وهو ما أثار رد فعل تركيًّا غاضبًا، وإعلان أنقرة التراجع عن تعليق التنقيب في جوار كريت. هاجمت تركيا الخطوة اليونانية، واعتبرتها غير ذات أثر على الوضع شرق المتوسط، وتعبيرًا عن سوء نوايا اليونان. ولكن اللافت أن المسؤولين الأتراك الذين تناولوا الاتفاق اليوناني-المصري استهدفوا اليونان فقط، وتجاهلوا مصر.

لم تُنشر خارطة رسمية للاتفاق المصري-اليوناني بعد، ولكن يبدو أن المصريين زوَّدوا الأتراك بخارطة الاتفاق حتى قبل أن يُصدِّق البرلمان اليوناني عليه. طبقًا لرسالة مندوب تركيا في الأمم المتحدة، الموجَّهة للأمين العام، 21 أغسطس/آب، قدَّمت اليونان تنازلًا جوهريًّا عندما قبلت رسم حدودها البحرية الاقتصادية مع الجانب المصري بداية من الساحل اليوناني الرئيسي، وليس جزيرة كريت، وأن الاتفاق لم يمنح كريت جرفًا قاريًّا ولكن مجرد مياه إقليمية محدودة. بذلك، يقدم الاتفاق اليوناني-المصري دعمًا مباشرًا للموقف التركي في النزاع مع اليونان حول الحدود البحرية الاقتصادية لكل منهما، في المتوسط وفي إيجة، على السواء.

ثمة مؤشرات متزايدة على تهدئة في العلاقات التركية-المصرية، لم تتضح في الاتفاق اليوناني-المصري وحسب، ولكن في ليبيا أيضًا. وقد انعكست هذه التهدئة على ابتعاد مصر عن المشاركة في المناورات اليونانية في المتوسط في الأسبوع الأخير من أغسطس/آب؛ التي عكست إلى حدٍّ كبير تقلص الدول الداعمة لليونان. ابتعدت إسرائيل، أيضًا، عن المشاركة في المناورات اليونانية، ربما لأن الإسرائيليين يدركون قوة الموقف التركي، وأنهم سيضطرون في النهاية للتفاوض مع أنقرة لتأمين ممر عبر المنطقة التركية الاقتصادية. إضافة إلى اليونان، شارك في هذه المناورات قوات بحرية

من كل من قبرص اليونانية، وإيطاليا، وفرنسا، وطائرات إماراتية.

مشـــاركة قبــرص اليونانية فــي المناورات هي أمر طبيعــي ومتوقع، كونها دولة تحت حماية يونانية فعلية. ولكن مشاركة فرنسا والإمارات هي التطور الأهم. تتواجه الإمــارات وتركيــا في حرب غير معلنة في ليبيــا، وفي الحصار المفروض على قطر، ليــس ثمة مقارنة ممكنة بين وزني تركيــا والإمارات ومقدَّراتهما، ولكن الواضح منذ اندلاع الثورات العربية أن الحاكم الفعلي للإمارات، محمد بن زايد، يرغب في لعب دور نشــط في الخليج والشــرق الأوســط، ويعتقد أن علاقاته الأميركية والإسرائيلية كفيلــة بتوفير مظلــة حماية لأدواره الإقليمية. ولكن قطْع ابن زايد مســافة بعيدة عن بلــده للوقــوف مع اليونان في مواجهة تركيا لابد أن يُنظــر إليه باعتباره خطوة رمزية لمحاولة القول بأن الإمارات قادرة على إحداث فرق في التحالف المناهض للأتراك. بغير ذلك، فمن المستبعد أن تقرر الإمارات خوض حرب فعلية ضد تركيا، سواء في تحالف مع اليونان أو غيرها.

فرنسا هي المعضلة التي يبدو أن من الصعب على الأتراك حلها. فمنذ سنوات، سيما بعد تولي إيمانويل ماكرون الرئاسة، تتخذ باريس مواقف عدائية صريحة ضد أنقرة في سوريا، وليبيا، وإفريقيا الغربية، وأخيرًا في شرق المتوسط. تنظر فرنسا، التي تسعى لتوسيع نفوذها بالمنطقة، وتعمل على توكيد دورها باعتبارها القوة الأوروبية الرئيسية في حوض المتوســط، بقلق إلى اتســاع تحرك تركيا الإقليمي. وكما لم تُخْف باريس دعمهــا للــواء حفتر، في ليبيا، آملة بأن يفضي انتصاره إلى تعزيز النفوذ الفرنســي في ليبيا والمتوسط، تحركت بصورة تصادمية لدعم الموقف اليوناني ومحاولة إقناع تركيا بــأن ميــزان القوى لا يصب لصالحها وأن عليها الانصياع للمطالب اليونانية باعتبارها مطالب أوروبية. وكان المدهش أن يتحدث الرئيس الفرنسي، في تعليقه على مشاركة بلاده في المناورات اليونانية، بلغة "رَسْم خط أحمر لتركيا".

ردَّ المسؤولون الأتراك على ماكرون بشيء من الاستخفاف والسخرية. أما الرئيس التركي فكان واضحًا في توكيده على أن بلاده لن تقبل بـ"ســيفر" جديدة في شــرق المتوسط، بمعنى أن أية مفاوضات حول الوضع في المتوسط لابد أن تكون ثنائية، وأن تقتصر على تركيا واليونان، وأن أنقرة لن تقبل دورًا فرنسيًّا، أو ألمانيًّا، أو أوروبيًّا، أكثر من الوســاطة. الأوروبيون، يقول الأتراك، ليســوا شركاء في شرق المتوسط. من جهة أخرى، اتخذت روســيا، التي تنظر بقلق إلى تصاعد الدور التركي في شرق المتوسط

وتربطها باليونان الرابطة الأرثوذكسية، موقفًا غير منحاز لأي من الجانبين، حتى الآن على الأقل. والواضح أن روسيا تأمل، بصبر طويل، أن تنتهي تركيا إلى الخروج من الناتو. وكذلك التزمت بريطانيا، التي ترى في تركيا شريكًا اقتصاديًّا رئيسيًّا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، موقفًا حياديًّا من الأزمة.

ميزان قوى جديد

أربعة اتجاهات ستدفع النزاع إلى التهدئة أو ربما التسوية وإن كانت جزئية في 2021: موازين القوى بين الأطراف المتنازعة، وفوز بايدن برئاسة الولايات المتحدة الأميركية، وموازين القوى داخل الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا بعد البريكسيت. فتركيا اليوم تتفوق على اليونان بكل المقاييس، اقتصاديًّا، وبشريًّا، وجيشًا وبحرية، وتسلحًا. وبعد أن اكتشفت تركيا حقلًا متوسط الحجم للغاز في منطقتها الاقتصادية في البحر الأسود، يقدر احتياطيُّه على سدِّ حاجة تركيا من الغاز لأكثر من ست سنوات، يمكن لأنقرة أن تستمر في فرض أمر واقع يستند إلى تصورها لحدودها البحرية، واتباع سياسة النَّفَس الطويل، إلى أن تقتنع أثينا بالذهاب إلى قاعة التفاوض بدون شروط مسبقة.

اليونان، التي تدرك حقيقة ميزان القوى، تسعى إلى تحالفات أوسع لمواجهة الأمر الواقع التركي. ولكن الواضح أن عدد حلفاء اليونان في تناقص وليس في ازدياد. لا مصر ولا إسرائيل ترغبان في مواجهة تركيا أو في تصعيد مستوى التوتر معها، ليس لأن نظرة أيهما لأنقرة تغيرت، بل لحسابات براغماتية بحتة. كما يوجد شكٌّ كبير، بالرغم من اللغة بالغة الاستفزاز التي تستخدمها باريس، في أن فرنسا يمكن أن تخوض مواجهة مباشرة مع تركيا، سيما أن مؤسسة دولية واحدة لا يمكن أن تجد مسوغًا واحدًا لمحاولة فرنسا صناعة دور وموقع لها في شرق المتوسط.

تعهَّد جو بايدن بتنشيط المؤسسات متعددة الأطراف، وتقع في قلبها بالنسبة للأمن الأميركي، مؤسسة الحلف الأطلسي التي شنَّ عليها الرئيس السابق، دونالد ترامب، هجمات متتالية أضعفت مصداقيتها وتماسكها. وسيكون نزاع تركيا من جهة واليونان وفرنسا من جهة أخرى المحك الرئيسي لقدرة بايدن على إعادة الحيوية للحلف الأطلسي. وقد أظهرت حادثة الاحتكاك المشار إليها سابقًا بين البحرية التركية والفرنسية، أن الحلف لم يصطف مع فرنسا كما كانت تريد، أصاب ماكرون بخيبة،

جعلتــه يعلن أن الحلف أُصيــب بـ"موت دماغي". ومن المرجح أن الحلف في عهد بايدن ســيتزايد دوره في النزاع، ويواصل ســعيه إلى تهدئته والتوفيق بين أطرافه، حتى يظل متماسكًا، وقادرًا على التصدي للتوسع الروسي في شرق المتوسط وشرق أوروبا.

يصعب كذلك على فرنسا واليونان وقبرص، إقناع أوروبا بفرض عقوبة اقتصادية شــديدة على تركيا، لأن ألمانيا ودول شــرق أوروبا تعارض هــذا التوجه، لاعتبارين رئيسيين: الاعتبار الأول، هو حاجتهم إلى تركيا لتكون موازنًا لروسيا في شرق أوروبا، والثاني هو حاجتهم إلى تحكم تركيا في تدفق اللاجئين المتجهين من الشرق الأوسط، خاصة ســوريا إلى أوروبا. علاوة على أن إيطاليا ترفض الاصطفاف في النزاع لأنها تحتاج تركيا في تنافسها مع فرنسا في ليبيا.

الاتجاه الرابع: ســتعود بريطانيا بعد البريكســيت إلى تقاليدها الأساســية، وهي البحث عن قوى محيطة بالقوى الأوروبية القارية، ألمانيا وفرنســا، لتكون موازنًا لها. وستعتمد في ذلك على قوتين: تركيا من الناحية الشرقية للقارة الأوروبية، والولايات المتحــدة مــن الناحية الغربية. ولم يبق لبريطانيا من منبر كي تشــكِّل هذا المحور إلا الحلف الأطلسي. لذلك، ستقوِّي حضورها فيه، وتعزِّز تعاونها مع الولايات المتحدة وتركيــا لإضعاف الثنائي الفرنســي الألماني، فتضعف أهميــة الاتحاد الأوروبي أكثر في النزاع الدائر بشــرق المتوســط ويزداد تشظيًا، ولن تستطيع فرنسا الاستعانة به في الضغط على تركيا. سيدفع البريكسيت بريطانيا إلى تنشيط التعاون الاقتصادي مع تركيا لتعويض النقص الناتج عن فقدان الميزات التي كان توفرها عضويتها السابقة بالاتحاد الأوروبي. ســيلقى هذا ترحيبًا من تركيا التي تريد أيضًا إيجاد بدائل تعوِّض الخســارة الاقتصادية التي قد تلحق بها من أية عقوبات أوروبية.

موقع تركيا التفاوضي ســيتعزز العام القادم، لأن دور الحلف الأطلسي سيتعزز، أما موقع اليونان وقبرص وفرنسا فسيضعف، لأن الاتحاد الأوروبي سيتراجع دوره في النزاع وســيزداد تشظيًا. لكن من حيث مجمل النزاع، فإن ازدياد دور الحلف الأطلسي ســيقلِّل من احتمالات الصدام، وســيدفع الأطراف إلى التوصل إلى تســوية تراعي المصالح المتنازعة.

سد النهضة
بين أزمتي الملء الأول والطرف الثالث

مقدمة

خلال العام 2020، تواصل انشغال دول حوض النيل، ومعها القارة الإفريقية بقضية سد النهضة الإثيوبي، لكن هذا العام شهد متغيرين جديدين في القضية، الأول: كان بدء إثيوبيا بعملية الملء الفعلي للسد في مرحلتها الأولى قبل الوصول إلى أي اتفاق، والمتغير الثاني، كان إشراك أطراف ثالثة للتوسط في حل الأزمة، أبرزها: الولايات المتحدة، والاتحاد الإفريقي.

كانت مصر تعمل منذ فشل مفاوضات الخرطوم الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان، في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، على إيجاد "وسيط" أو طرف ثالث لمحاولة حلحلة الأزمة، لاسيما بعدما صرَّح مسؤولوها بأن إثيوبيا تسعى للمماطلة وكسب الوقت، وفرض سياسة الأمر الواقع. كانت إثيوبيا رفضت فكرة التوصل لاتفاق ملزم، قبل مباشرتها بعملية الملء الأول للسد مع موسم الفيضان في صيف 2020.

سارعت إثيوبيا لرفض هذا الطلب من خلال بيان رسمي شديد اللهجة، لم يكتف فقط برفض الفكرة، بل اتهم مصر للمرة الأولى باتباع ما سماها "تكتيكات تخريبية" لنسف المفاوضات. ورغم هذا الرفض الإثيوبي، المدعوم سودانيًّا، إلا أن إثيوبيا، عملت على تحاشي الضغوط الأميركية "تحديدًا"، عن طريق قبول الفكرة مع إفراغها من مضمونها.

إثيوبيا تُشكِّك بنزاهة الوسيط الأميركي وانحيازه لمصر

شهدت نهاية عام 2019، وأوائل عام 2020 جولات تفاوض ماراثونية بإشراف أميركي مشترك مع البنك الدولي لبحث العديد من القضايا الخلافية ومنها عدد سنوات الملء، والمشاركة في عملية إدارة السد، والتوصل لاتفاق ملزم بشأنه، وتم التوصل لاتفاق" مبدئي" بشأن العديد منها، لاسيما ما يتعلق بعملية الملء أثناء الفيضان، مع بقاء

بعض القضايا الخلافية الأخرى مثل قواعد الملء أثناء الفيضان المتوسط، والجفاف، والجفاف الممتد.

وكان واضحًا خلال المفاوضات حرص مصر على ضرورة أن يكون الاتفاق ملزمًا، ولا يقتصر فقط على مرحلة الملء الأول، بل عملية الملء والتشغيل الدائم أيضًا، وكذلك النص على آلية واضحة لفض النزاعات، في حين أن إثيوبيا كانت ترفض فكرة الإلزام بصفة عامة، وتطالب باتفاق استرشادي فقط، كما طالبت مصر بالحصول على موافقتها قبل قيام إثيوبيا ببناء أية سدود مستقبلًا.

وقامت الولايات المتحدة بإعداد مسودة اتفاق بخصوص السد، في فبراير/ شباط 2020، وقَّعت عليها مصر، لكن إثيوبيا لم تحضر الاجتماع بدعوى عدم الاستجابة للعديد من مطالبها، ومنها ضرورة وضع اتفاق قانوني يضم كل دول حوض النيل لا يعترف بفكرة الحقوق التاريخية، وبالتالي إعادة توزيع حصص المياه من جديد، وضرورة موافقة مصر والسودان على أية مشاريع سدود مستقبلية تقيمها إثيوبيا على نهر النيل، كما أن السودان رفض – هو الآخر – التوقيع بدعوى ضرورة حدوث التوافق الثلاثي أولًا.

الوساطة الإفريقية "الشكلية" والملء الأول

بالتوازي مع مفاوضات واشنطن، عملت إثيوبيا على البحث عن وسيط آخر، تمثَّل بالاتحاد الإفريقي، ويُنظَر للاتحاد بشكل عام على أنه أكثر تأثرًا بالمواقف الإثيوبية بسبب أهميتها في القارة، ودورها التاريخي في الاتحاد، ولذلك سَرَتْ تكهنات بأن أديس أبابا أرادت وسيطًا آخر يوازي الدور الأميركي الذي رأت أنه أقرب إلى مصر.

ونجحت المناورة الإثيوبية بتحويل الملف من الوسيط الأميركي إلى الوسيط الإفريقي الذي وافقت عليه السودان، واضطرت مصر هذه المرة للقبول بذلك، رغم قناعتها بعدم جدوى المفاوضات، لكن لا بديل أمامها، بعدما وافق مجلس الأمن على وساطة الاتحاد الإفريقي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد عُقدت عدة جولات من المفاوضات بإشراف جنوب إفريقيا في الفترة بين يونيو/ حزيران-يوليو/ تموز 2020، كما عُقدت قمتان مصغرتان لرؤساء الدول والحكومات الثلاثة، فضلًا عن هيئة مكتب الاتحاد الإفريقي، القمة الأولى في 26 يونيو/ حزيران، والثانية في 21 يوليو/ تموز 2020 للبحث في القضايا الخلافية،

وضرورة وضع إطار ملزم لعملية ملء السد والتشغيل، وبلورة اتفاق شامل لكافة أوجه التعاون المشترك بين الدول الثلاثة فيما يخص استخدام مياه النيل. ورغم وضوح هذه العناوين التفاوضية، إلا أن إثيوبيا أعلنت بعد يوم من القمة الأولى أنها ستبدأ عملية الملء خلال أسبوعين. وكرَّر رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، نفس الأمر في اليوم التالي للقمة الثانية؛ حيث أعلن في الثاني والعشرين من يوليو/ تموز 2020، اكتمال ملء المرحلة الأولى من خزان سد النهضة والمقدرة بـ4.9 مليارات متر مكعب.

ورغم ما اعتُبر فشلًا إفريقيًّا، إلا أن الاتحاد أصرَّ على الاستمرار في المفاوضات والتوصل لاتفاق ملزم كما جاء في بيانه بعد يومين فقط من الإعلان الإثيوبي؛ حيث جاء في البيان "موافقة اجتماع مكتب الاتحاد الإفريقي على عملية الانتهاء من المفاوضات بنص اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، والذي ينبغي أن يتضمن اتفاقية شاملة بشأن التطورات المستقبلية على النيل الأزرق. مع تواصل جنوب إفريقيا بصفتها رئيس الاتحاد الإفريقي مع الأطراف بشأن جلسة المفاوضات الثلاثية المقبلة لمعالجة القضايا القانونية والتقنية العالقة بشأن سد النهضة لكن إثيوبيا أعلنت رفضها أية صيغة ملزمة، والموافقة على اتفاق استرشادي فقط.

تعثرت المفاوضات في أغسطس/ آب، لكنها استؤنفت، خاصة أن مصر والسودان لم تتأثرا فعليًّا بالملء الأول للسد، بسبب كثافة موسم الأمطار، وارتفاع الفيضانات، وبالتالي اعتُبر أن الفرصة ما زالت سانحة للتوصل لاتفاق قبل اكتمال المرحلة الثانية من الملء الأول والتي تقدر بـ13.5 مليار متر مكعب في صيف 2021، والتي ستسمح ببدء عملية توليد الطاقة، وفي ذلك الوقت تراجع التدخل الأميركي في المفاوضات، بعدما بدأ سباق انتخابات الرئاسة الأميركية من ناحية، وعدم رغبة ترامب في استفزاز اللوبي الإثيوبي الذي يميل لبايدن من ناحية ثانية، فضلًا عن أن مجلس الأمن كان لا يزال يرى إمكانية التوصل لاتفاق في إطار إفريقي.

عمدت إثيوبيا إلى اتباع تكتيك جديد يتعلق بالوسيط، وبالعملية التفاوضية معًا؛ ففي اجتماع وزراء الري للدول الثلاثة، في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، تم الاتفاق على تولي خبراء مستقلين من الاتحاد الإفريقي، مهمة تسهيل المفاوضات، من خلال مناقشتهم القضايا الخلافية ووضع مسودة لها تُرفع إلى مفوضية الاتحاد، ثم تُعرض على الدول الثلاثة لإقرارها. هذا المنحى الجديد جاء بناء على اقتراح إثيوبي أيَّدته السودان، واضطرت مصر للموافقة عليه، رغم أن إثيوبيا رفضت مقترحها بمشاركة

خبراء من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في اختيار الخبراء.

كان من الواضح أن الحساسية الإثيوبية من المشاركة الأميركية، مرتبطة بموقف الرئيس ترامب الذي كان أعلنه في 26 أكتوبر/ تشـرين الأول، وفيه وجَّه تحذيرًا لافتًا لإثيوبيا، ولمَّح لضربة عسكرية مصرية محتملة للسد، فضلًا عن قيامه بمنع مساعدات عسكرية بعشرات الملايين لإثيوبيا.

عزَّز هذا التطور من جهد أديس أبابا لبقاء التفاوض في إطار إفريقي فقط، لكنها سـعت أيضًا إلى تحديد مهام خبراء الاتحاد الإفريقي، وعدم بحثهم في قضايا مهمة بالنسبة لها، منها تحديد الحصص المائية لمصر خلال أوقات الملء في موسم الجفاف والجفـاف الممتـد؛ حيث تقترح مصر أن تكون حصتها 37 مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق التي تقدَّر حاليًّا بـ49 مليار متر مكعب، وذلك كرقم وسيط بين ما كانت تطالب به سـابقًا وهو 40 مليار متر مكعب، وما تعرضه إثيوبيا وهو 32 مليارًا، كما أن إثيوبيا رفضت أيضًا، طلبًا مصريًّا بالربط الكامل بين سد النهضة وسد الروصيرص السـوداني والسد العالي المصري، لإبقاء المناسيب المائية معقولة فيها جميعًا. ورأت أديس أبابا أن هذه المسـألة غير ضرورية وسـتعرقل عملية الملء الثاني للسـد العام المقبل، وهو ما يرفضه السـودان أيضًا بسـبب قُرب سد الروصيرص من سد النهضة "قرابة 15 كيلو مترًا فقط"، وبالتالي فإن أية زيادة مفاجئة أو كبيرة في مناسيب المياه المتدفقة من سد النهضة قد تؤدي إلى عدم قدرة الروصيرص على تخزينها، وبالتالي إمكانية الغرق أو الانهيار. كما تصر إثيوبيا كذلك على حجب خطتها للاسـتخدامات الخاصة بالمياه سواء كانت مخصصة لإنتاج الطاقة أو الزراعة أو غيرها، عن صلاحيات لجنة الصياغة، وهو ما يُواجَه بتحفظات مصرية، ويضع شـكوكًا تحديدًا على الهدف من هذه السدود.

مستقبل التفاوض

مـن الواضح أن العملية التفاوضية تمر بمرحلة عسـيرة، وقـد باتت الخيارات المصرية تضيق بصورة كبيرة، بما في ذلك البديل العسـكري، لاسيما بعد تصريحات السيسـي لوسـائل الإعلام المصرية في يونيو/ حزيران الماضـي؛ حيث طالبها بعدم الحديـث عن عمل عسـكري ضد إثيوبيا، مؤكدًا أن مصـر تخوض "معركة تفاوضية ستطول".

ويبدو أن البديل التفاوضي قد يشهد حالة من الإفراغ من المضمون، أو التوقف" المؤقت" بعد الإعلان السوداني أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، تعليق المشاركة لغرض إعطاء فرصة للخبراء الأفارقة لوضع تصور شـــامل للقضايا الخلافية. يتزامن هذا مع الاضطرابـــات الداخليـــة في إثيوبيا، فرغم توقف المعارك فـــي إقليم التيغراي، إلا أن الاضطرابات العرقية لم تنته في البلاد، في ظل عدم إجراء الانتخابات وتردي الأوضاع الاقتصادية، ومن ثم قد تكون هذه الاضطرابات، ذرائع تستخدمها أديس أبابا لتبرير عدم المشاركة في المفاوضات، كما كان يحدث من قبل.

تدرك إثيوبيا أن الوقت لصالحها، لذلك فأي تأخير سيعطيها فرصًا إضافية لفرض أمـــر واقع جديـــد، ولذلك ليس من المتوقع أن تتأخر عملية الملء الثاني للســـد عن موعدها المحدد في أغســـطس/آب من العام 2021، كما يُنظَر إلى أن رئاســـة جنوب إفريقيا لمجلس الأمن في ديسمبر/كانون الأول 2020، قد تضع صعوبات أمام تدخل المجلس لحلحلة الوضع، ناهيك عن أن رحيل ترامب، ووصول بايدن للبيت الأبيض، قد لا يكون في صالح مصر، خاصة في ظل توقعات بعدم رغبة بايدن في الضغط على إثيوبيا سواء لاعتبارها حليفًا استراتيجيًّا في شرق إفريقيا، أو لاعتبارات تتعلق باللوبي الإثيوبي في الولايات المتحدة الذي كان أعلن تأييد بايدن في الانتخابات. وربما يتوقع أن يقوم الرئيس الأميركي المقبل، بتخفيف القيود التي كان ترامب فرضها على أديس أبابا، يضاف إلى ذلك وجود حالة من التباعد بين الموقف المصري والسوداني، رغم محاولات التقارب الأخيرة بينهما، هذا التباعد ظهر خصوصًا في رفض السودان التوقيع على اتفاقية واشـــنطن في فبراير/شـــباط 2020، ثم رفضه المشـــاركة في المفاوضات الأخيرة.

أزمة الصحراء
خمس وأربعون سنة من الصراع

بلغ عمر أزمة الصحراء حتى الآن خمسة وأربعين عامًا: الخمس عشرة سنة الأولى عرفت المواجهات والقتال، أما خلال العقود الثلاث الأخيرة فقد أشرفت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء (المينورسو)، التي تأسست في 29 أبريل/ نيسان 1991، على التوقيع على وقف إطلاق النار بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، في 6 سبتمبر/ أيلول 1991. وبذلك الاتفاق، توقفت المواجهات دون أن تنتهي الأزمة، بل تعثر عمل المينورسو فعجزت عن حمل طرفي الصراع على أي تفاهم أثناء جولاتهم التفاوضية المتعددة التي حضرتها الجزائر وموريتانيا، المراقبان المعنيان بالأزمة، وهو ما جعل التقارير تصف الصراع بالجمود.

يمتلك الإقليم ثروة ضخمة من الفوسفات وثروات سمكية بالمحيط الأطلسي، إضافة إلى الحديد والفحم الحجري، والنحاس واليورانيوم، فضلًا عن احتمال اكتشاف احتياطيات من البترول والغاز الطبيعي بالمنطقة. ويمتلك الإقليم موقعًا جغرافيًّا متميزًا؛ حيث يمثل امتدادات حيوية وحدودية للدول الثلاثة المحيطة به؛ من الجنوب المغربي فالغرب الجزائري إلى الشمال الموريتاني، إضافة إلى ذلك تأخذ القضية بعدًا وطنيًّا للاستقلال وبناء الوطن الصحراوي بعيدًا عن المغرب وموريتانيا، وهو ما تتبناه جبهة البوليساريو.

أطراف الأزمة ورهاناتها

كانت ظروف اندلاع أزمة الصحراء في سبعينات القرن العشرين بالغة التعقيد، فمع خروج إسبانيا من الإقليم وتوقيع اتفاقية مدريد، في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1975، والقاضية بتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا (الساقية الحمراء للمغرب ووادي الذهب لموريتانيا)، تم استبعاد الجزائر من المسألة التي بادرت بتمويل جبهة البوليساريو في حربها ضد المغرب وموريتانيا.

ومنذ ذلك التاريخ إلى الآن، دشَّن أبرز لاعبيْن في أزمة الصحراء، وهما: المغرب والجزائر، تسابقًا استراتيجيًّا تجلَّى في كسب الأنصار في القارة الإفريقية وفي غيرها من القارات. وقد تبنَّت الجزائر موقف الأمم المتحدة الذي يعود إلى سنة 1965 والقاضي بتقديم قضية الصحراء على أنها قضية تقرير مصير. وقد كسبت الجزائر من وراء ذلك تضامن العديد من الدول التي اعترفت، تحت تأثير الدبلوماسية الجزائرية الفعالة، بالدولة الصحراوية. وبموازاة ذلك، وظَّفت الرباط علاقاتها التقليدية مع باريس وواشنطن والدول الخليجية والعديد من الدول الإفريقية في تحقيق اختراقات مهمة حققت من خلالها انتصارات دبلوماسية على حساب الجزائر. كما حصَّنت الرباط "الصحراء المفيدة" بجدار أمني وعسكري عازل، محاولة أن تفرض واقعًا على الأرض محوِّلة الصحراء إلى بوابة المغرب نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد باتت تعقيدات العلاقة المغربية-الجزائرية الثابت والمتغير في هذا الصراع، وظهر أن التنافس بينهما حول موقع "الدولة المركزية" هو المتغير الرئيسي وليس الوحيد الذي من شأنه أن يفسر الكثير من الديناميات التي تعرفها منطقة المغرب العربي والتي من أهما الصراع في الصحراء الغربية. فتونس وليبيا وموريتانيا تدرك جيدًا أن كلًّا منها ليست مؤهلة لاحتلال موقع الدولة المركزية.

محدِّدات الموقف المغربي من أزمة الصحراء

طرح الملك المغربي، محمد السادس، في 11 أبريل/نيسان 2007، مبادرة الحكم الذاتي التي من شأنها أن تعطي لإقليم الصحراء صلاحيات تسييرية ذاتية موسَّعة مع البقاء تحت السيادة المغربية، وهي مبادرة رفضتها جبهة البوليساريو والجزائر رفضًا باتًّا؛ لذلك انتهج المغرب استراتيجية جديدة، تجمع إلى جانب توظيف الملف الدبلوماسي لتحقيق مكاسب إعلامية وسياسية توظيفَ الملف الاقتصادي والانخراط في شبكات تجارية تربط بين أوروبا وإفريقيا الغربية عبر منطقة الصحراء. فعَّل المغرب "دبلوماسية القنصليات" بمدن الصحراء، ونشَّط شبكات التبادل التجاري الإقليمية عبر مسالك الصحراء وهو ما من شأنه تأكيد التجاوب مع مبادرة الحكم الذاتي، وإكساب المبادرة أبعادًا أخرى بعد رفض البوليساريو والجزائر لها.

وقد نجح المغرب في أن يجعل خمس عشرة دولة إفريقية تفتح لها قنصليات في الصحراء (6 دول من غرب القارة، و5 من وسطها، و3 دول من جنوب القارة،

ودولة من شـــرق إفريقيا)، كما انضمت الرباط إلى الاتحاد الإفريقي، في 18 يوليو/ تموز 2016، وكان المغرب قد انســحب منها (منظمة الوحدة الإفريقية ســابقًا)، في 12 نوفمبر/ تشــرين الثاني 1984، في أديس أبابا. وقد عزَّز المغرب تحركه ذلك بما يســميه الإعلام المغربي سياســة التطويق والعزل الدبلوماسي لجبهة البوليساريو سواء داخل القارة الإفريقية أو خارجها عبر سحب الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنت جبهة البوليساريو عن قيامها عام 1976. وقد وصل عدد الدول التي سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية أكثر من 50 دولة، بينما كان عدد الدول التي تعترف بالجمهورية قد تجاوز في نهاية ســبعينات وثمانينات القرن الماضي 80 دولة.

ومع نهاية أكتوبر/ تشــرين الأول 2020، فتحت الإمارات قنصلية لها في مدينة العيــون، ويبــدو أن الأردن فــي طريقه إلى أن يكون ثاني دولــة عربية تنتظم في هذا المسار. وهذا ما يؤكد أن المغرب يعمل في عدة دوائر ويسعى إلى توجه جديد نحو إقناع دول العالم العربي بالانخراط في "دبلوماســية القنصليات" بعد توجهه الإفريقي في هذا السبيل. ولعل المغربَ قد يتابع في هذا المسار جاذبًا دولًا آسيوية أو أخرى من أميركا الجنوبية.

من جانبها، تدخلت الولايات المتحدة لتوجيه الأحداث من خلال اعترافها رسميًّا بســيادة المغرب على الصحراء وفتح قنصليــة لها في مدينة الداخلة الصحراوية. هذا الموقف، الذي قابله المغرب بخطوات تطبيعية مع إســرائيل، في 22 ديســمبر/ كانون الأول 2020، يُعــدُّ تحــولًا مهمًّا في هذه الأزمــة ودعمًا واضحًا للرؤية المغربية التي تقترح حكمًا ذاتيًّا لإقليم الصحراء. يتعزز هذا الاتجاه في النزاع حول الصحراء بتزايد عــدد الدول التي فتحت هذا العام قنصليات في مدينة العيون بينها الإمارات والأردن والبحرين.

محددات الموقف الجزائري

تــكاد رؤية الجزائر لأزمة الصحــراء الغربية تتماهى مع رؤيتها لدورها الإقليمي ومكانتهــا الدوليــة وأمنهــا القومي؛ إذ ما فتئت الجزائر تنفــي أن تكون الأزمة خلافًا ثنائيًّا مع المغرب، بل وتصرُّ على تركه للأمم المتحدة وإدارتها للملف، والفصل بين العلاقــات الثنائيــة مع المغرب وبين ملف الصحــراء وتفاصيله. ومن محددات رؤية

الجزائــر لأزمة الصحراء أنها لا ترفــض مبدئيًّا ضم المغرب للصحراء ولكن تعترض علــى طريقة الضم؛ لذلك لــم يكن موقف الرباط والجزائر متعارضًا دائمًا. والجزائر، العضو الفاعل في دول عدم الانحياز، والتي كانت جزءًا من الكتلة الاشــتراكية ومن القوى التقدمية العربية، تنظر إلى الصحراء من داخل هذه المناظير؛ لذلك تتجاوز قضية الصحــراء نطاق العلاقــات الجزائرية-المغربية إلى دور الجزائر ومكانتها في الخارج. كما تعتمد الجزائر في رؤيتها على ميثاق الوحدة الإفريقية القاضي بأن الحدود الموروثة عن الاســتعمار تظل على حالها، خصوصًا أن المغرب دولة مؤسِّســة لمنظمة الوحدة الإفريقية وبالتالي عليه الالتزام بنصوص ولوائح هذا التنظيم القاري.

ومن المعلوم أن المغرب، وفي ســياق الخلاف بينه وبين قيادة الثورة الجزائرية على بعض المناطق الواقعة بالغرب الجزائري، قام في منتصف 1963، بنشر قواته على الحدود الجزائرية، وانطلقت المواجهات بين البلدين في شهر سبتمبر/أيلول من نفس الســنة فيما عُرف حينها بحرب الرمال، وقد انتهت تلك المواجهات بوســاطة الوحدة الإفريقيــة. ومع أن حرب الرمال، التي تم تطويقها بســرعة، قــد تركت بين الجانبين شــعورًا بفقدان الثقة؛ حيث ترســخت عند الجزائر سردية مؤداها أن المغرب توسعي، وترسخت عند المغرب سردية مقابلة مفادها أن الجزائر تسعى لتمزيقه.

ولعل التنافس بين الجارين المغاربيين جعل الجزائر تســعى لعزل المغرب عن محيطه الإفريقي؛ إذ لو قامت دولة مستقلة في الصحراء الغربية فهذا يعني أن المغرب سيكون قاريًّا محاطًا بالجزائر وبهذه الدولة، وليس له من منفذ سوى شاطئه الأطلسي أو ضفته على البحر الأبيض المتوســط، وســيجد نفسه مفصولًا عن متنفسه الإفريقي، ولن يجد سوى مضيق جبل طارق للتواصل مع أوروبا.

محددات الموقف الموريتاني

ينطلــق الموقــف الموريتاني من قضيــة الصحراء من محدِّد مهــم وهو الهوية المشتركة الاجتماعية والثقافية واللغوية لما يمكن تسميته: الفضاء البيضاني، أو الفضاء الحســاني الذي يمتد من جنوب المغرب التقليدي أي منطقة كلميم مرورًا بالصحراء الغربية وغرب الجزائر وموريتانيا وشــمال مالي وحتى منعطف نهر النيجر. فهو فضاء واحد تسكنه نفس القبائل، وله نفس التقاليد الشعبية والفولكلور والنسق الاجتماعي، وحتى الطبيعة الجغرافية متشــابهة إلى حدٍّ بعيد. كان هذا المحدد حاضرًا في أذهان

النخبة السياسية الموريتانية التي عاصرت حصول البلاد على استقلالها من فرنسا، سنة 1960، فقد عبَّر عنه المختار ولد داداه، أول رئيس لموريتانيا في خطابه الشهير في مدينة أطار بشمال موريتانيا. وعلى هذا الأساس، انخرطت موريتانيا في قضية الصحراء من البوابة الاجتماعية والامتدادات القبلية المتداخلة بين شمال موريتانيا ومنطقة الصحراء. وقد كانت العلاقات وثيقة الصلة بين نظام ولد داداه وبين القادة المؤسسين لجبهة البوليساريو التي تأسست كما هو معلوم بمدينة الزويرات شمال موريتانيا، في 10 مايو/ أيار 1973.

وهناك بُعد آخر حاضر عند الموريتانيين كما عند الجزائريين وهو أن المغرب دولة ذات تقاليد راسخة في الحكم، ولها نزعة توسعية ورثتها من تلك الإمبراطوريات التي تعاقبت على الحكم على مرِّ العصور، وهذا مهم لفهم مواقف الرئيس، هواري بومدين، من المغرب وكذلك مواقف الرئيس، ولد داداه، منه رغم أنه في مرحلةٍ ما تحالف مع الملك الحسن الثاني، ونسَّقا موقفيهما من حرب الصحراء، فالمغرب لم يعترف بموريتانيا إلا سنة 1969 على هامش مؤتمر القمة الإسلامي المنظَّم بالمغرب، وكان ملف الصحراء حاضرًا حينها في ذلك الاعتراف.

كانت موريتانيا هي الخاصرة الرخوة في الصراع، حسب العديد من التقارير، فركزت جبهة البوليساريو ومن ورائها الجزائر على المحور الموريتاني مكثفة هجماتها عليها حتى تضمن إنهاكها ومن ثم إخراجها من الحرب، وهو ما تم بالفعل حين تم الانقلاب على الرئيس ولد داداه، في 10 يوليو/ تموز 1978، بدعم جزائري، ووقَّعت اللجنة العسكرية الحاكمة، في أغسطس/ آب، اتفاقية الجزائر مع جبهة البوليساريو والتي تخرج بموجبها موريتانيا من منطقة وادي الذهب، وتعتمد الحياد الإيجابي بين الطرفين. غير أن المغرب سارع بعد خروج الجيش الموريتاني إلى ضم وادي الذهب جامعًا بينه وبين الساقية الحمراء تحت سيادة الرباط.

وقد ظلت الأنظمة في نواكشوط تقترب وتبتعد من أحد طرفي محور الرباط-الجزائر دون أن يؤثِّر ذلك على ما تعتبره نواكشوط حيادًا إيجابيًّا من الصراع في الصحراء، أي حيادًا بعيدًا عن التفرج بل موقفًا يسعى لخلق بيئة مناسبة للتفاوض بين المغرب وبين البوليساريو والتماهي مع توجه الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحث عن حلول للصراع، ويلقى هذا الموقف القائم على الحياد الإيجابي في موريتانيا إجماعًا داخليًّا بين مختلف اللاعبين السياسيين، سواء في النظام أو في المعارضة.

أبرز تطورات الأزمة خلال العام 2020

في 13 أكتوبر/ تشـرين الأول 2020، أقدم نشطاء صحراويون على إغلاق معبر الكركـرات الواقع فـي المنطقة العازلة بين أقصى نقطة مـن الصحراء الواقعة تحت السـيادة المغربيـة وبين الحدود الموريتانية، وإعاقـة حرية الحركة في هذا المنفذ من خلال قطع الطرق وتدمير المسـارات والممرات، بحسـب الرواية الرسمية المغربية. وفي 6 نوفمبر/ تشـرين الثاني، تدخَّل المغرب عسكريًّا لإعادة الوضع إلى ما قبل 13 أكتوبر/ تشرين الأول، مقيمًا حزامًا أمنيًّا لتأمين تدفق السلع والأفراد نحو موريتانيا. في اليوم التالي، أعلنت البوليساريو إنهاء التزامها بوقف إطلاق النار الموقَّع 1991، واتخاذ الإجـراءات والتدابير المتعلقة بتنفيذ مقتضيات حالة الحرب. وقد نجح المغرب، في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، في إعادة حركة الشاحنات التجارية مع موريتانيا عبر معبر الكركرات، وإقامة حواجز رملية في المنطقة العازلة.

يمثِّل معبر الكركرات أهمية اقتصادية كبيرة للمغرب في علاقته بموريتانيا وبدول إفريقيا الغربية؛ حيث يصدِّر المغرب من خلاله، ومنذ سـنة 2000، إلى الآن نسـبة كبيرة من صادراته الزراعية (الطماطم والخضروات والحمضيات) نحو دول مجموعة الإيكـواس عبر موريتانيا. ومن الجلي أن الجزائر تشـعر بالحصار المضروب حولها من كل الجهات، فالأزمة الليبية مشـتعلة، والوضع في تونس ما بعد الثورة لما يسـتقر بعد، وإقليم أزواد بشمال مالي مرتع للحركات المسلحة والمواجهات بين قوة برخان الفرنسية ومجموعة الدول الخمسة الإفريقية لجهة والحركات الجهادية للجهة الثانية. كما أن مسـار الأمم المتحدة في منطقة الصحراء لم يعرف أي تقدم على الرغم من تعاقب خمسـة مبعوثين دوليين على رئاسـة المينورسـو منذ إنشائها، في 29 أبريل/ نيسـان 1991. وقد كرس ذلك شـعور الجزائر بالخيبة من المسـار التفاوضي الذي ترعاه الأمم المتحدة، فلهذه الأسـباب عبَّرت الجزائر عن رفضها لما قام به المغرب في معبر الكركرات.

إلى أين تتجه أزمة الصحراء في العام 2021؟

من المستبعد أن تقبل الجزائر بسيطرة المغرب على منطقة الكركرات بالقوة، لأن ذلك سيكون سابقة في الصراع في الصحراء، كما أن المغرب يسعى بجدية إلى تأمين

المعبر بشكل تام، وإلى تحقيق الحد الكافي من الاستقرار لانسيابية البضائع والمركبات نحو موريتانيا ومنها نحو إفريقيا الغربية. ولا شـــك أن وضعًا كهذا ســـيكون بديلًا عن خيار تقرير المصير المتفق عليه، وهو ما يثير حفيظة الجزائر وجبهة البوليساريو. ويبقى التساؤل واردًا عن إمكانية تكفل القوات الأممية التابعة للمينورسو بتأمين المعبر، وهو ما يعني مسارعة الأمم المتحدة بتعيين موفد جديد بعد خلو تلك الوظيفة إثر استقالة الألماني، هورست كوهلر، لأسباب صحية، صائفة 2019. كما أن موريتانيا لن ترتاح لقيام حرب في المنطقة لكون السكة التي تنقل صادرات الحديد الموريتاني، والتي تمتد على طول 600 كلم، تقع بمحاذاة المناطق المتنازع عليها بين المغرب والبوليساريو، ولكـــون مينـــاء نواذيبو الذي يُصدَّر منه هذا الحديـــد، وتصدر منه كذلك أغلب الثروة الســـمكية الوطنيـــة لا يبعد عن معبر الكركـــرات إلا بكيلومترات معدودة. ولهذا، فإن الوضع الأمني في هذه المنطقة يعتبر حرجًا جدًّا بالنسبة لموريتانيا.

أزمة ناغورنو قره باغ
موازين قوى جديدة في جنوب القوقاز

مقدمة

في ساعة متأخرة من 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، أُعلن في موسكو عن توصل أرمينيا وأذربيجان إلى اتفاق يتضمن وقفًا شاملًا لإطلاق النار، يبدأ في اليوم التالي، وحل للنزاع المديد حول إقليم ناغورنو قره باغ. لم يأخذ المراقبون الإعلان الروسي مأخذ الجد، بعد أن شهدت الحرب الأذرية-الأرمينية، منذ بدايتها، أكثر من اتفاق لوقف إطلاق النار، فقد انهار معظمها خلال ساعات من الإعلان. ولكن، وما إن سُرِّبت تفاصيل الاتفاق، الذي وصفه بوتين بالثلاثي (بمعنى أنه روسي-أذري-أرميني)، حتى تبيَّن حجم الهزيمة التي أُوقِعت بالجانب الأرميني، واتضحت جدية ما تم التوصل إليه. وفي حين وصف رئيس الحكومة الأرميني، نيكول باشينيان، الاتفاق بالمؤلم، اعتبره الرئيس الأذري، إلهام علييف، الذي خاض الحرب باعتبارها حربًا مصيرية لأذربيجان ولرئاسته، على السواء، نصرًا حاسمًا لبلاده، ساخرًا من باشينيان ومستخدمًا لغة غير سياسية لوصف الاندحار الأرميني.

حرب الأسابيع الستة

اندلعت الحرب في 27 سبتمبر/ أيلول 2020، بعد سلسلة متقطعة من المناوشات بين الطرفين على حدود التماس في إقليم ناغورنو قره باغ المتنازع عليه، واستمرت نحو ستة أسابيع. هذه هي الحرب الثالثة حول الإقليم، الذي يرمز الصراع فيه إلى موروثات دينية وثقافية وديمغرافية بالغة الاشتباك، وتعود جذوره إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط السلطنة العثمانية. وكانت الجولة الأولى من الصراع قد بدأت في نهاية الثمانينات، عندما اندلع حراك قومي أرميني في ناغورنو قره باغ، الذي تمتع بالحكم الذاتي داخل جمهورية أذربيجان، مطالبًا بانفصال الإقليم والوحدة مع أرمينيا،

في ظل سياسة الغلاسنوست التي اتبعها غورباتشوف وأدت إلى انفجار المسألة القومية في أكثر من جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي. ولكن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا لم يتطور إلى حرب شاملة إلا مع نهاية 1991، عندما وقع الانهيار الفعلي للاتحاد السوفيتي. مالت الحرب في مراحلها الأولى لصالح أذربيجان، ولكن انخراط أعداد متزايدة من الضباط السوفيت السابقين، والاستخدام الكثيف لطائرات الهيلوكوبتر المسلحة، إلى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي في باكو، أدى في النهاية إلى إنهاك الجيش الأذري وهزيمته.

انتهت الحرب الأولى بوقف لإطلاق النار، في 1994، وليس باتفاق سياسي نهائي. وقامت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، التي لعبت دورًا نشطًا في الوساطة، بتشكيل لجنة من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وفرنسا، عُرفت بعد ذلك باللجنة الرئاسية لمجموعة منسك، لقيادة التفاوض بين الطرفين والعمل على التوصل إلى حل نهائي. على الأرض، حققت أرمينيا سيطرة شبه كاملة على إقليم ناغورنو قره باغ، وعلى كل الشريط الحدودي الأذري، الذي يفصل الإقليم عن أرمينيا. ولأن الصراع اتسم منذ بدايته في نهاية الثمانينات بقدر واسع من الوحشية والجرائم ضد المدنيين، فقد دفع الانتصار الأرميني إلى تهجير ما يقارب المليون من الأذريين من قره باغ ومن الشريط الحدودي الأذري مع أرمينيا. وبالرغم من أن الأمم المتحدة، بموافقة روسية، اعتبرت الأراضي الأذرية أراضي محتلة، وأن المجتمع الدولي لم يعترف مطلقًا بالجمهورية الأرمينية التي أُعلنت في قره باغ، فقد فشلت اللجنة الثلاثية لمجموعة منسك في تحقيق أي تقدم نحو حل النزاع. ففي أبريل/ نيسان 2016، اندلعت الحرب من جديد وعلى نطاق واسع، وليس من السهل التعرف على الطرف الذي بدأها، سيما أن المناوشات لم تتوقف مطلقًا بين الطرفين على خطوط التماس. ولكن تلك الحرب، التي استمرت لأيام أربعة فقط، أظهرت ثقة أذرية كبيرة بالنفس. وانتهت الحرب كسابقتها بوقف لإطلاق النار، بعد أن أحرزت أذربيجان تقدمًا لعدة عشرات من الكيلومترات المربعة في عدد من المواقع الاستراتيجية.

طوال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عملت أذربيجان على إعادة بناء قواتها المسلحة. وبالرغم من أن تقارير تفيد بأن أذربيجان، التي تربطها علاقات جيدة مع إسرائيل، حصلت على معدات عسكرية متقدمة من الجانب الإسرائيلي، إلا أن المؤكد أن تركيا لعبت الدور الرئيس في بناء القوات المسلحة الآذرية، سواء

بتوفير معدات وأدوات عسكرية حديثة، أو من خلال الدعم الاستخباراتي والمساعدة التي يقدمها الخبراء العسكريون الأتراك. في صيف 2020، وقبل شهور قليلة فقط من اندلاع الحرب الثالثة، أُجريت مناورات عسكرية مشتركة، أذرية-تركية، في أذربيجان للمرة الأولى، شاركت فيها وحدات نخبة من القوات المسلحة التركية، ووُصفت بأنها كانت التمهيد الفعلي للحرب. وما إن اشتعلت نيران الحرب من جديد، في 27 سبتمبر/ أيلول 2020، بعد اتهامات متبادلة من الطرفين بخرق وقف إطلاق النار، حتى اتضح أن الجانب الأذري يتمتع بتفوق ملموس، سواء على مستوى التعبئة والتخطيط، أم على مستوى التقنية العسكرية. وليس ثمة شك في أن الطائرات التركية المسيَّرة لعبت دورًا كبيرًا في تحقيق هذا التفوق وفي ضبط إيقاع الحرب. ولكن التقدم الأذري على الأرض، بالرغم من أنه استمر بلا تراجع، كان بطيئًا. ونظرًا للحساسية الاقتصادية لجنوب القوقاز، والتداخل الإثني، وتعدد الأطراف الإقليمية ذات الاهتمام البالغ بمسار الحرب، تحركت روسيا والولايات المتحدة للعمل على وقف إطلاق النار. ولكن، لا الاتفاقات التي أُعلن عنها في موسكو، ولا الاتفاق الذي عملت عليه الخارجية الأميركية، نجح في الصمود.

أخفقت اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة لسببين، يعود الأول إلى آمال الجانب الأرميني في أن يدفع استمرار الحرب إلى تدخل روسي. ويعود الثاني إلى تصميم الجانب الأذري على أن تفرض هذه الجولة من الحرب حلًّا جوهريًّا لمسألة قره باغ وتحقق انسحابًا أرمينيًّا كاملًا من أراضي أذربيجان؛ الأمر الذي لم تعالجه كافة الاتفاقات السابقة. ما ساعد في النهاية على التوصل لاتفاق 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 كان إعلان موسكو الصريح أن اتفاقية الأمن الجماعي التي تُعتبر أرمينيا عضوًا فيها لا تتضمن التدخل من أعضاء الاتفاقية الآخرين، بما في ذلك روسيا، لمساعدة أرمينيا عسكريًّا في حروب تخوضها الأخيرة خارج حدودها. بمعنى، أنه طالما لم تكن حدود أرمينيا مهددة، فليس ثمة أساس قانوني لتدخل عسكري روسي. بذلك، ترُكت أرمينيا منفردة في مواجهة آلة عسكرية أذرية حديثة، كفؤة، ومتفوقة بصورة ملموسة.

ومع استمرار التقدم الأذري على الأرض، سيما بعد السيطرة على مدينة شوشة التاريخية وذات الموقع الاستراتيجي (تشرف على عاصمة قره باغ ولا تبعد عنها سوى 20 كيلومترًا)، في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني، لم يكن ثمة مهرب من إقرار يريفان بالهزيمة والقبول بشروط باكو. وكما أقرَّ رئيس الحكومة الأرمينية، في تبريره لتوقيع

اتفاق 9 نوفمبر/ تشـــرين الثاني، كان الجيش الأرميني عندها قد أُنهك، وبات ســـقوط عاصمة قره باغ وشـــيكًا، مع كل ما تحمله تلك النهاية من خســـائر مدنية وعســـكرية ورحيل عشرات الآلاف من سكان قره باغ الأرمن من مدنهم وقراهم.

اتفاق وقف إطلاق النار بين الوضوح والغموض

طبقًا لما نُشـــر من نصوص اتفاق 9 نوفمبر/ تشـــرين الثاني، أُعلن وقف شـــامل لإطـــلاق النـــار في كافة نقاط التَّماس فـــي اليوم التالي، مع احتفـــاظ قوات الطرفين بمواقعها كما هي عليه. بمعنى أن الاتفاق لا يفرض على أذربيجان التراجع عمَّا حققته في أسابيع الحرب الستة. وهذا ما تم فعليًّا، بعودة الهدوء إلى جبهات القتال في اليوم التالي، دون انتهاكات ملموسة لوقف إطلاق النار. وبدأ مباشرة، وطبقًا للاتفاق، أيضًا، تبادل الأسرى وجثث قتلى الحرب بين الطرفين. وقد تضمن الاتفاق جدولًا لانسحاب القوات الأرمينية من كافة أراضي أذربيجان مع منتصف ديسمبر/ كانون الأول. ولكن، ونظرًا لأحوال الطقس، طلبت أرمينيا، ووافقت أذربيجان، على تأجيل المواعيد المتفق عليها لعشرة أيام. كما تقوم روسيا بنشر قوة سلام عسكرية من 1960 جنديًّا في عدة نقاط حول قره باغ، وعلى ممر لاتشـــين، الذي يصل قره باغ بأرمينيا، لحفظ الســـلام وتأمين المدنيين. وسيســـتمر عمل قوة الســـلام الروســـية لمدة خمس سنوات، تُجدَّد تلقائيًّا إن لم يعترض أحد الطرفين المتحاربين. كما يتضمن الاتفاق إقامة مركز مراقبة روســـي-تركي في أراضي أذربيجان، للتأكد من اســـتمرار وقف إطلاق النار وتنفيذ ما اتُّفق عليه.

وقد أثار تعليق وزير الدفاع التركي على الاتفاق بعضًا من اللغط عندما أشار إلى أن القوات المســـلحة التركية ستُوجد في أذربيجان للمشاركة في وضع نهاية للحرب. ولكن الاتفاق لم يُشِر إلى دور تركي في قوات حفظ السلام، بل إلى شراكة روسية-تركيـــة في مركز مراقبـــة وقف إطلاق النار. وفي 16 نوفمبر/ تشـــرين الثاني، تقدمت الحكومة التركية للبرلمان بطلب الموافقة على نشـــر قوة عسكرية تركية في أذربيجان، وهو ما كشـــف عن أن تركيا وأذربيجان اتفقتا على وجود عســـكري تركي، لفترة غير محددة، طبقًا لاتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين. وكانت سلسلة من الاجتماعات بين عسكريين روس ونظرائهم من الأتراك، في أنقرة، قد انتهت في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، بتنظيم مشاركة الطرفين في مركز المراقبة المزمع إقامته، وتحديد طرق التعاون

الأخرى. أخيرًا، ينص الاتفاق، إضافة إلى ذلك، على تأمين الطريق الرابط بين قره باغ وأرمينيا، وفتح وتأمين الطريق الذي يصل إقليم ناختيشنيان الأذري بأذربيجان الأم.

بعـد توقيع الاتفاق، علَّق الرئيس الأذري على نهاية الحرب بقوله: إن إقليم قره باغ سيعود كاملًا إلى السيادة الأذرية، وإن العملة الآذرية فقط ستكون العملة المتداولة في الإقليم. وفي أول إشارة إلى تخليه عن مقترح حكومته السابق بمنح الإقليم حكمًا ذاتيًّـا داخل أذربيجـان، وهي الصفة التي كان يتمتع بها أثناء الحقبة السـوفيتية، قال علييـف: إن نظـام الحكم الذاتي لن يُمنَح في أذربيجـان، لا لقره باغ ولا لأي إقليم آخر. المشـكلة، بالطبع، أن ما عُرِف من اتفاق 9 نوفمبر/ تشـرين الثاني يحمل قدرًا مـن الغمـوض حول مصير ووضع قره باغ، أو على الأقل الجزء من الإقليم الذي لم تكن أذربيجان سـيطرت عليه أثناء أسابيع الحرب. وبوجود قوة حفظ السلام الروسية في محيط قره باغ، سـيصبح من الصعب حسـم وضع الإقليم دون موافقة روسية، ما لم تكن موسكو قد وافقت ضمنيًّا على عودة السيادة الأذرية على كافة أراضي الإقليم، بغضِّ النظر عن وضع الحكم الذاتي.

الرابحون والخاسرون ومستقبل الصراع على الإقليم

لم تكن مسألة قره باغ، ولا جولات الحرب الثلاثة حولها، مجرد صراع أذري-أرميني. فطوال سـنوات الصراع الثلاثين حول الإقليم، لعبت كل من روسـيا وفرنسا والولايـات المتحدة أدوارًا متفاوتة في مسـار الصراع والتفـاوض، ومن ذلك تولِّيها اللجنة الرئاسـية المفوَّضة من مجموعة منسـك للمسـاعدة على إيجاد حل تفاوضي لمسـألة قره باغ. ولاعتبارات قومية، وتاريخية، واسـتراتيجية، كانت تركيا أيضًا طرفًا مباشـرًا، وكذلك كانت إيران، التي تربطها علاقـات بالغة التناقض والتعقيد بجارتيها الأذرية والأرمينية. وبالرغم من أن من المبكر التيقن من أن مسـألة قره باغ والصراع الأذري-الأرميني قد انتهيا بصورة حاسـمة، تكشـف جولة الحرب الثالثة عن رابحين وخاسرين.

أول الرابحين هو أذربيجان، التي لم تتمكن لأكثر من ثلاثين عامًا من اسـتعادة أرضها المحتلة بدعم من الوسطاء الدوليين، لكنها خلال ستة أسابيع فقط من الحرب، وبخسـائر محدودة نسبيًّا، توشـك أن تحقق كافة أهدافها، بما في ذلك وحدة البلاد، وخروج المحتلين، ومشـاركة ملموسـة من الحليف التركي في حل الأزمة، وعلاقات

أفضـل مع روسـيا، إضافة إلـى طريق آمن إلى إقليم ناختيشـنيان، الذي تفصلها عنه أرمينيـا. تركيـا، أيضًا، خرجت رابحـة من هذه الحرب ليس فقـط لأن تحالفها مع أذربيجـان ومراهنتهـا عليها جاءت بنتائج فعالة وملموسـة، ولكن أيضًا لأن الانتصار الأذري يؤسِّس لوجود عسكري تركي في أذربيجان للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الأولى. كما أن طريق تركيا التجاري مع أذربيجان ودول وسط آسيا الأخرى سيكون أيسـر وأقصر، بعد أن انتهت الحاجة لمرور النقل التجاري التركي نحو باكو والشـرق الآسيوي عبر الأراضي الإيرانية. وإذا ساد السلام في النهاية، وفُتحت الحدود التركية-الأرمينية، ستصبح طرق التجارة التركية مع جنوب القوقاز ووسط آسيا أكثر أمنًا ويسرًا.

وليس ثمة شـك في أن الموقف الحيادي الذي اتخذته روسـيا من الحرب وفَّر لها فرصة أكبر لتعزيز نفوذها في جنوب القوقاز. فالعسـكر الروسـي يعود بذلك إلى أذربيجان، التي كانت قد رفضت الانضواء في اتحاد الدول المسـتقلة واتفاقية الأمن الجماعي، للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السـوفيتي. والوجود العسـكري الروسي، حتى باسـم حفظ السـلام، إضافة إلى القاعدة العسـكرية الروسية في أرمينيا، يجعل مـن روسـيا القوة الأولى بلا منازع في جنوب القوقـاز. ولأن الحرب انتهت بهزيمة فادحة لأرمينيا، ثمة أمل في موسكو بأن تؤدي المعارضة المتصاعدة لرئيس الحكومة الأرميني، المعروف منذ توليه الحكم، في 2018، بميوله الغربية، إلى تغيير النظام في يريفان، أو تغيير التوجهات، على الأقل.

في المقابل، كانت خسـائر أرمينيا فادحة. وكان صعود نيكول باشينيان للحكم، إثر انتفاضة شعبية في 2018، قد أُحيط بمناخ من التفاؤل بالنظر إلى تاريخه ومواقفه السـابقة. ولكن باشـينيان فاجأ الجميع في جولة التفاوض التي أعقبت تسلمه رئاسة الحكومة باتخاذ موقف متصلب في تسـوية النزاع مع أذربيجان. كما لم تتورع أرمينيا في العامين الأخيرين عن اسـتفزاز أذربيجان باختراقات متفاوتة الحجم لوقف إطلاق النار، وشـن هجمات عسـكرية في مختلف نقاط التماس. وحتى عندما اندلعت نيران الحرب في نهاية سـبتمبر/أيلول، لم يدرك باشـينيان جدية ولا حجم التحدي الذي يواجهه، واسـتمر في رفضه مطالب أذربيجان بالانسحاب، مراهنًا على الدعم الغربي، أو منتظرًا التدخل الروسـي. ولو قبل باشـينيان حلًّا تفاوضيًّا في 2018، ما كان جيشه تكبـد الخسـائر التي تُقدَّر بآلاف الإصابات في الحـرب، ولا كان المواطنون الأرمن الذين يقطنون قره باغ وجوارها، سواء بصورة شرعية أو غير شرعية، قد اضطروا إلى

الهروب الجماعي إلى أرمينيا. فرنسا من جهتها، وبعد مساندتها لأرمينيا طوال سنوات، بفعل ضغوط الأقلية الأرمينية الفرنسية، أو بدوافع دينية أو استراتيجية، خرجت أيضًا خاسرة. فلا هي استطاعت أن تلعب دورًا فعالًا ضمن لجنة الوساطة الثلاثية، ولا هي أظهرت قدرة وعزمًا على تقديم مساندة فعالة لأرمينيا. ولا تقل خسارة الولايات المتحدة، المنشغلة بأزمة ما بعد الانتخابات الرئاسية، عن خسارة فرنسا. فقد أدى عجز واشنطن عن التدخل الفعال في مجريات الأزمة إلى التفرد الروسي، ومن ثم تعزيز نفوذ موسكو عبر جنوب القوقاز برمته.

أما الخاسر الإقليمي الرئيس، فكان إيران بالتأكيد. فقد أسست الجمهورية الإسلامية تحالفًا استراتيجيًّا مع أرمينيا منذ التسعينات، لعدة أسباب: الثقة المفقودة بين طهران وباكو لأسباب تاريخية معقدة؛ ما جعل في النهاية كلًّا منهما يختار التحالف مع خصم غيره، فتحالفت أذربيجان مع إسرائيل وكانت إيران تميل لمساندة أرمينيا، ففاقما مخاوفهما المتبادلة. خشية طهران من انتقال النزعة القومية الأذرية من أذربيجان إلى صفوف الأذريين الإيرانيين، الذين يشكِّلون الكتلة البشرية الثانية، من حيث الحجم، ضمن الجماعات الإثنية والطائفية الإيرانية. هذه المرة، ونظرًا لتصاعد مشاعر التضامن من الأذريين الإيرانيين مع أشقائهم في أذربيجان، دعا الموقف الرسمي الإيراني أرمينيا إلى الانسحاب من الأراضي الأذرية المحتلة، وامتنعت إيران عن تقديم مساندة ملموسة لأرمينيا. أما وقد انتهت الحرب بهزيمة أرمينيا، فلابد أن إيران تنظر بقلق بالغ إلى تعزيز الروابط الآذرية الإسرائيلية، وإلى الوجود العسكري التركي في أذربيجان، واحتمالات ازدياد النفوذ التجاري التركي في كافة المحيط الشمالي، من أذربيجان إلى أوزبكستان.

بصورة عامة، كانت مسألة قرة باغ في السنوات الأخيرة قد نُسيت، أو تراجعت إلى حدٍّ كبير في جدول الاهتمامات العالمية. فلا أحد كان لديه الوقت أو الحماس للاهتمام بصراع محدود، بين دولتين صغيرتين، في جنوب القوقاز، الذي يصعب على أغلب قادة العالم تحديده على الخارطة. أما اليوم، وبالنظر إلى حجم الخسارة والربح في جولة الحرب الثالثة، لم يعد ثمة شك في الخطأ الفادح الذي ارتكبه كل من تجاهل هذا الصراع. ولا شك أن مستقبل هذه الأزمة في السنوات القادمة سيتشكل بناء على الترتيبات التي أفرزتها حرب العام 2020.

الأزمة السورية
جمود سياسي واستمرار إعادة تشكل القوى

مقدمة

شهدت الأزمة السورية جمودًا نسبيًّا خلال العامين الماضيين تقريبًا، وخاصة الأخيرة (2020)، ولم تعرف جهودًا حقيقية لحل الأزمة أو إحراز تقدم حقيقي على هذا الصعيد، ولا تزال محكومة بالمراوحة مكانها أو بين المعادلتين، الإقليمية والدولية، اللتين تكرَّستا بدرجة أساسية بين منصتي جنيف (2012) وأستانا (2017)، فضلًا عن بعض مقررات سوتشي (2018). في حين تراجعت أدوار الفاعلين المحليين إلى حدٍّ بعيد بل تكاد تنعدم، وتداخلت خرائط النفوذ بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، لتتجاوز الأزمة مطالب الشعب السوري الذي خرج في "ثورة" (2011) مطالبًا بالحرية والكرامة والتغيير. أما المواجهات العسكرية فهي مستمرة وإن تراجعت، سواء بين المحاور الإقليمية، إسرائيل بمقابل إيران وحلفائها، أو تركيا بمقابل النظام وحلفائه، أو بين الأطراف المحلية وداعميهم الإقليميين، وفيها جميعًا استهداف المدنيين مستمر وإن بتفاوت، خاصة في قرى إدلب ومحيطها، التي أضحت هدفًا اعتياديًّا للقصف والقتل.

تتميز الأزمة السورية بالتعقيد بسبب تعدد الفاعلين ومصالحهم ومخاوفهم، ما يجعل تناول تاريخ الأزمة نفسه يتداخل مع المراحل التي مرَّت بها، ومع دور أطرافها، وهو ما ستعرض له هذه الورقة في محاولة لتحديد أهم التحديات التي ستواجهها أو القضايا التي ستتصدر الأزمة السورية مستقبلًا أو في العام المقبل 2021.

خلفية الأزمة

أخذت الأزمة السورية مسارين أولهما عسكري والثاني سياسي، فقاد الأول إلى مناطق نفوذ أساسية لقوى المعارضة والنظام، أما الثاني فنتج عنه منصات للتفاوض. بالنسبة لمناطق النفوذ، فقد تراجعت المعارضة السورية لينحسر نفوذها في شمال

ســوريا بشــكل كبير، وتقع إدلب في القلب منها وتهيمن عليها بشــكل أساسي هيئة تحرير الشام، إضافة إلى مناطق أخرى تسيطر عليها قوى المعارضة السورية المدعومة من تركيا، لاســيما تلك المناطق التي كانت مســرحًا لعملياتها العسكرية، درع الفرات (2016)، وغصن الزيتون (2018)، ونبع الســلام (2019). وتزيد مجمل المســاحة المحسوبة على المعارضة السورية على 10٪ من مساحة سوريا.

أمــا الثانيــة، فهي مناطق شــرق الفرات، وتســيطر على معظمها قوات ســوريا الديمقراطية (قسد) ويقوم عمادها على حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكرية، وحــدات الحمايــة الكردية، إضافة إلى العشــائر العربية (خاصة مجلــس دير الزور العســكري)، وتزيد مســاحتها على ربع مساحة ســوريا (أكثر من 25٪)، في حين أن المســاحة التي يســيطر عليها النظام وهي الأكبر، تزيد على النصف من مساحة البلاد (أكثر من 60٪)، وتشــمل مما تشــتمل عليه المدن والحواضر السورية الرئيسية حتى الحدودية منها (ما خلا مع تركيا).

أما سياســيًّا، فيعد مسار مؤتمر جنيف الأساس لحل الأزمة السورية – ولا يزال مستمرًّا – وقد عُقد المؤتمر الأول في 30 يونيو/ حزيران 2012، واتفقت المجموعة الدولية (أميركا، الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، تركيا، جامعة الدول العربية) على مبادئ مرحلة انتقالية اختلفت الأطراف السورية على تفسيرها، خاصة أنها لم تُشر بوضوح إلى رحيل بشــار الأســد عن الحكم. ومن ثم أطلقت روسيا منصة أستانا مع تركيا وانضمت إليها إيران، (23 يناير/ كانون الثاني 2017)، ورغم أن المنصة جاءت لتنظيــم آليــة لوقف إطلاق النار بين قوى المعارضة من جانب وقوات النظام وحلفائه من جانب آخر، إلا أنها أصبحت آلية للتفاوض بين دول الإقليم المنخرطة عسكريًّا في النزاع الســوري، تركيا في مقابل روسيا وإيران، ورسم حدود النفوذ بينها. ومع التعثر في مســار جنيف دعت روسيا لمؤتمر سوتشي (30 يناير/ كانون الثاني 2018)، وكان من أبرز مخرجاته: الاتفاق على تأســيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء "انتخابات ديمقراطية".

أطراف الأزمة

تزايدت أعداد الأطراف المنخرطة أو المعنية بالأزمة السورية، وفقًا لمراحل تطور الأزمة نفســها، وإذا كانت أطراف المرحلة الأولى محلية، فإن الدور الأبرز في بقيتها

كان للفاعليـــن الخارجييـــن، ولا يزال، بيد أن التمييز بين المراحل مجمل وأغلبي ولا ينفي التداخل بينها، لكنه يفي بغرض الورقة.

تقلبت الأزمة السورية في مراحل أربعة تقريبًا، أولها: حيث تعرضت احتجاجات "الثورة السورية" (مارس/آذار 2011) لعنف مفرط في أشهرها الست الأولى تقريبًا من قِبل النظام الذي رفض تقديم أي تنازلات بخصوص مطالب الشعب، التي أقلُّها الحرية والانعتاق من الاستبداد والفساد وأعلاها رحيل رأس النظام، الرئيس بشار الأسد، الذي يحكم ســوريا منذ أن اســتلم الحكم خَلَفًا لأبيه حافظ الأســد (عام 2000). فالأزمة السورية هنا لا تعدو كونها نتيجة لحركة "مضادة للثورة" من عدة قوى محلية وإقليمية موالية للنظام أو متواطئة معه في مواجهة الشعب السوري. فالطرف الرئيسي هو الشعب السوري بكافة شرائحه في مقابل النظام ومن معه، وإن تراجعت هذه الصورة في سياق تطور الأزمة إلا أنها تبقى الأساس لأية مقاربة لفهم الأزمة السورية أو معالجتها.

المرحلة الثانية، وهي بعد أن انزلقت الثورة أو دفع بها النظام نحو "العَسْــكَرَة" لتصبح فصائل وجماعات مسلحة متعددة، وتزامنت مع تدخل إيران وحلفائها عسكريًّا إلى جانب النظام ولإنقاذ نظام الرئيس، بشــار الأســد، وكان أوضح تدخل عســكري في البداية مشــاركة حزب الله في معركة القصير، في مايو/أيار 2013، على الحدود الســورية-اللبنانية، والتي لا تزال أحد مراكزه الأساســية في ســوريا. وشــهدت هذه المرحلة اســتهدافًا واســعًا للمدنيين مع انطلاق سياســة تهجير واسعة لهم. وفي هذه الفترة، تشكَّلت الجماعات السورية المسلحة وغالبها إسلامية، والتي من أبرزها – وفق الصيغــة التي انتهت إليها اليوم – هيئة تحرير الشــام. وفيهــا أيضًا ظهر تنظيم الدولة (2014) كأحــد الفاعلين في المنطقة، لتأتي معظــم التدخلات الإقليمية والدولية في ســوريا على أســاس محاربته ومحاربة "الإرهاب" الذي جاء به، ومن ذلك أن تأسس "التحالــف الدولي ضد تنظيم الدولة"، وكان في ســياقه التدخل الأميركي بالضربات الجوية ضد التنظيم والتي كانت أولاها في سبتمبر/أيلول 2014.

ويمكن التأريخ للمرحلة الثالثة بالتدخل الروســي العسكري، في سبتمبر/أيلول 2015، واســتمرت اســتكمالًا لســابقتها، وتكمن أهمية هذا التدخل في أنه وفَّر القوة الجوية لقوات النظام والقوى الحليفة لها، لاســيما أن موســكو أسَّســت عدة قواعد عســكرية في ســوريا – أبرزها القاعدة الجوية والعســكرية الأساســية في حميميم، وقاعــدة طرطــوس البحرية – ما ســاعد النظام على اســتعادة الســيطرة على معظم

المســاحة السورية بالقوة النارية غالبًا أو بالمصالحات أحيانًا. وبالتوازي، كان تشكيل قوات سوريا الديمقراطية، أكتوبر/ تشرين الأول 2015، بإشراف ودعم أميركي، والتي بالاعتماد عليها على الأرض، كان سقوط الرقة، أكتوبر/ تشرين الأول 2017، عاصمة تنظيم الدولة في سوريا، ومن ثم آخر معاقل التنظيم في منطقة الباغوز السورية، 2019. واســتقر النفوذ العســكري الأميركي إلى جانب قسد في شرق الفرات؛ حيث مصادر الثروة السورية الأساسية من النفط والغذاء.

أما المرحلة الرابعة فيمكن رســمها بداية من أســتانا، يناير/ كانون الثاني 2017، بعد أن أصبح التدخل التركي مؤثرًا سياسيًّا وعسكريًّا إلى جانب بعض قوى المعارضة الســورية. ورغم أن التدخل التركي كان لاســتهداف تنظيم الدولة، ومن ثم القوات المتحالفة مع منظمات كردية معادية لتركيا، أي مدفوعًا بأمنها القومي لمنع قيام تهديد كــردي انفصالــي على حدودها خاصة مع قيام "قســد"، إلا أن هــذا التدخل أصبح جيوســتراتيجيًّا أكثر، واستطاعت بذلك أن توازن وإلى حدٍّ ما بقية الأطراف المتدخلة في الشأن السوري، لاسيما الروسي والإيراني.

الوضع الراهن

لم تتغير أوضاع القوى الفاعلة سياسيًّا في سوريا إلا قليلًا خلال 2020، ولكن ذلك كان بعد تصعيد دام من قِبل قوات النظام وحلفائها، في ديســمبر/ كانون الأول، أواخر عام 2019، التي تقدمت في مناطق خفض النزاع في إدلب وسيطرة على عدة مناطق (أهمها: معرة النعمان وســراقب)، وتســبَّبت بتهجير مئات الآلاف، حتى إنها استهدفت نقاطًا للجيش التركي الذي وقع له 36 قتيلًا، فبراير/ شباط 2020، فكان أن أطلقت تركيا عملية "درع الربيع"، فبراير/ شــباط 2020، وهي الأولى من نوعها في مواجهة الجيش الســوري، وانتهت المواجهات باتفاق بين روســيا وتركيا، 5 مارس/ آذار 2020، علــى وقف إطلاق النار إضافة إلى ترتيبات أخرى. وسياســيًّا، تصدرت اجتماعات اللجنة الدستورية المسار التفاوضي، وقد عقدت أربع جولات كان آخرها في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، ورغم ذلك لم تناقش القضايا الجوهرية المتعلقة بالدستور بعد. يُذكر أن اللجنة الدستورية أُقِرَّت في سوتشي، في 30 يناير/ كانون الثاني 2018، وأعضاؤها مختارون من قبل المعارضة والنظام. ويمكن اختصار وضع وأدوار القوى في الشأن السوري وفق الآتي:

أولًا، قوى المعارضة: حتى الآن، لا تزال مشتتة سواء في منصاتها السياسية أو ما تبقَّى من قواها العسكرية، وهي موزعة على الأغلب بين القوى الداعمة. ولكن في هذه المرحلة، تبدو هيئة تحرير الشام الكيان العسكري الأكثر استقرارًا في الشمال، وقسد في شرق الفرات. إلا أن الأول محكوم بالتفاهم مع تركيا وهذه الأخيرة لديها كيانات عسكرية أخرى حليفة على حدودها وفي إدلب نفسها، في حين يعتمد الثاني على الدعم الأميركي إلى حدٍّ بعيد. وسياسيًّا، رغم استمرار هيئة التفاوض السورية، كأبرز الكيانات الممثِّلة لفصائل المعارضة والمعترف بها دوليًّا، إلا أنها تكاد تصبح منعدمة الوزن بسبب الخلافات بين أطرافها وكذا الخلافات بين الدول الداعمة للمعارضة، وهي غير قادرة على القيام بواجبها دون إعادة اللُّحمة إليها ودون دعم إقليمي أو دولي واضح.

ثانيًا، النظام السوري: من الناحية العسكرية رغم تماسك مؤسسته العسكرية حتى اللحظة، إلا أنه أصبح أشبه بائتلاف بين ميليشيات محلية موالية وأخرى خارجية حليفة، لاسيما تلك الموالية لإيران أو التي تحظى بإشراف ورعاية روسيا. وسياسيًّا، فإن النظام حريص على استمراره بقيادة بشار الأسد ويعمل على ذلك، وتصدرت زوجته إعلاميًّا وكأنها مرشح محتمل للرئاسة، لكن النظام يدرك أن المسار السياسي قد لا يقود إلى أيٍّ من هاتين النتيجتين، وبنفس الوقت يجد نفسه موزعًا بين حليفين تختلف، وربما تتناقض، أجندتهما أحيانًا، أي الحليفين: الإيراني والروسي.

ثالثًا، روسيا: تعتبر روسيا الطرف الدولي الأقوى في سوريا، طرحت إعادة إعمار سوريا وعودة اللاجئين، دون ربط هذه الملفات أو ما يشبهها بمسار الحل السياسي. ورغم كل مقررات جنيف وسوتشي المتعلقة بالمرحلة الانتقالية واللجنة الدستورية كمقدمة للانتخابات، فإن النظام السوري وبدعم روسي، يلتزم بالاستحقاقات الداخلية وفق أجندته الخاصة وبمعزل عن الصراع والأزمة، ومن ذلك مثلًا تأكيده على موعد الانتخابات الرئاسية عام 2021.

رابعًا، أميركا (وإسرائيل): رغم دور واشنطن الرئيسي في إطلاق مسار جنيف إلى جانب الأوروبيين، إلا أنها حتى اللحظة ليس لديها رؤية محددة لمقاربة الأزمة السورية كأزمة قائمة بذاتها، ولكن سلوكها يتمحور حول: الالتزام بمحاربة الإرهاب لاسيما تنظيم الدولة، واستمرار وجودها العسكري في شرق الفرات واستمرار دعمها لـ"قسد"، ومنع القوى الأخرى من التفرد بالقرارات في الشأن السوري، ومراعاة أمن

إســرائيل، والعمل على فصل المســار الروســي عن الإيراني؛ إذ تضغط على طهران وحلفائها كي ينســحبوا من ســوريا. وهذا الأخير تشترك به واشنطن مع إسرائيل التي أعلنت أنها لن تقبل باســتقرار الوجود العســكري الإيراني في ســوريا، وخاصة على "حدودها" مع سوريا، وتنفذ ضربات جوية لهذه الغاية، مع المحافظة على التواصل مع روسيا لتحفظ استمرار هذه السياسة دون الاصطدام بموسكو أو التعارض مع مصالحها. وتربط واشنطن – إضافة إلى الأوروبيين – بين إعادة الإعمار وعودة اللاجئين من جهة والمسار السياسي من جهة أخرى، وتفرض عقوبات على النظام السوري، وكان آخرها قانون قيصر. كما أضافت إدارة ترامب شــرطًا على إعادة التفاوض النووي مع إيران، ألا وهو النفوذ الإقليمي والصواريخ الباليستية، وكلاهما يرتبطان بدور إيران في سوريا أو المنطقة.

خامسًــا، تركيــا: لا تزال معنية بتحقيق الأمــن على حدودها ومنع قيام أي كيان كردي انفصالي هناك، ومستمرة في تعزيز وجودها العسكري بمقابل حدودها في العمق السوري. كما تُعزِّز من حضورها في الشمال السوري في بيئة المعارضة السورية، وحتى في منطقة نفوذ هيئة تحرير الشام، في إدلب، بغرض ضبطها أو استيعابها. وتلعب دورًا أساسيًّا في كل مسارات التفاوض المتعلقة بالشأن السوري، سواء المحلية أو الإقليمية والدولية. وتحاول أن توفق بين تعاونها أو مساومتها لموسكو بخصوص الشأن السوري تحقيقًــا لمتطلبات أمنها القومي، وبين مصالحها لــدى الغرب وانتمائها لحلف الناتو الذي لا تزال عضوًا فيه.

إن الوضع الراهن للأزمة السورية محكوم بتوازنات دقيقة بين القوى الخارجية، وهو أحد أهم أســباب مراوحة الأزمة مكانها سياســيًّا. وأية مقاربة لأي تغيير حقيقي تعتمد على طبيعة العلاقة التي ســتجمع بين واشنطن وموسكو. أما الأطراف المحلية فتكاد تكون منعدمة الوزن وتعتمد على القوى الأساسية الفاعلة عسكريًّا على الأرض، روســيا وإيران على طرف النظام، وتركيا على طرف المعارضة، أما الحضور العربي حتى اللحظة فليس له أهمية تذكر، وربما هو الذي يعطي مبررًا لبعض الدول العربية لإعادة التواصل مع النظام الســوري بذريعة إعادة إحياء دور عربي ما، أو ليقوم مقام الطرف العربي.

مؤشرات على المستقبل

هناك أربع قضايا أو عوامل تؤثر على الأزمة السورية، وستحدد وجهتها مسار هذه الأزمة: هل الاستمرار في المراوحة مكانها، أم مزيد من التدهور، أم التوجه نحو تسوية ما؟

أولًا، الظروف الدولية والإقليمية: هناك إجماع معلن لدى كل الأطراف المعنية بالشأن السوري أن الحل لن يكون إلا سياسيًّا في نهاية المطاف، ولكن هذا بالضرورة يتطلب توافقًا روسيًّا-أميركيًّا ليكون طريقه أسهل، وينعكس تلقائيًّا على توازنات القوى الإقليمية والمحلية في الأزمة السورية، في حين أن الخلافات ستجعل السبيل إلى ذلك صعبة جدًّا. إن الظروف الدولية والإقليمية قد تتغير بمجيء جو بايدن إلى البيت الأبيض ولا ضمانات أنها لمصلحة حل الأزمة بالضرورة. ومن الواضح أن هناك ملفات على صلة بالقضية السورية وهي جزء من أزمات الإقليم، مثل الاتفاق النووي الإيراني وما يلحق به (نفوذ إيران وصواريخها الباليستية)، والصراع العربي-الإسرائيلي، والكشوفات الجديدة عن مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وما إلى ذلك، كلها وما يشبهها تشكِّل تحدياتٍ ما لأية مقاربة لحل الأزمة السورية.

ثانيًا، إعادة تشكيل قوى المعارضة والنظام: رغم أن الجمود السياسي هو السائد، إلا أن المواجهات والتصعيد العسكري بين مختلف الأطراف مستمر من حين إلى آخر، لأن الجميع يدرك أن السبيل إلى طاولة مفاوضات جادة لإيجاد الحل، لن تتم دون تذليل عقبات أمامها أو تهذيب الأطراف لتقبل بها؛ وهو ما يفتح الباب أمام القوى الخارجية التي تملك زمام المبادرة، لممارسة الضغوط خاصة على الأطراف المحلية أو مواجهتها، سواء الصديقة أو المعادية، إما لإقناعها أو لإخضاعها وحتى هزيمتها، للوصول إلى تلك الطاولة أو بما يتلاءم مع النتائج المتوخاة منها. ما يعني مثلًا أن هيئة تحرير الشام أو قسد ستكون في مواجهة إعادة التشكل وكذلك منصات المعارضة السياسية وربما نشأة أخرى جديدة، فضلًا عن النظام نفسه أو قسد.

ثالثًا، المسار التفاوضي: ورغم تشعبه، فإن السلال الأربع التي جاءت نتيجة مفاوضات جنيف 4، 3 مارس/ آذار 2017، يمكن اعتمادها كأحد أهم المؤشرات على الاتجاه الذي ستسلكه الأزمة السورية في مسارها التفاوضي. هذه السلال هي: الحكم غير الطائفي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب. وكثير من التطورات

التي تشهدها الأزمة السورية أو ما هو قيد البحث يمكن ربطه بهذه السلال، من ذلك اجتماعات اللجنة الدستورية، والبحث المتكرر في مصير الأسد، والوجود العسكري الأجنبي بدعوى محاربة الإرهاب.. إلخ.

رابعًا: التحولات الشعبية: وهو العامل الذي لا يمكن تجاهله؛ لأن الأزمة السورية كانت ثورة في الأساس، ولم تخل المناطق السورية كافة سواء تلك التي تحت سيطرة النظام أم المعارضة من مظاهرات واحتجاجات، أو أظهرت تحولات في مطالبها وأولوياتها. كما أن نشاط المجتمع المدني وتجارب الإدارات المحلية من المتوقع أن تولد مطالب جديدة أو أكثر تفصيلًا من قبل، وسيكون لها تأثيرها على مسار الأزمة أو على سبل حلها.

الأزمة اليمنية في 2020
مفاوضات متعثرة ومشهد عسكري متحرِّك

تطوي الأزمة اليمنية عام 2020 مقتربة من عامها السابع والتحالف السعودي/ الإماراتي لم يحقق هدفه المعلن، والمتمثل في دحر الانقلاب الحوثي، وإعادة الشرعية اليمنية؛ إذ لا يزال الحوثيون يسيطرون على العاصمة، صنعاء، ومعظم المحافظات الشمالية، ذات الكثافة السكانية، والحركة الاقتصادية الأبرز في البلاد، ثم عززوا قبضتهم عليها بإزاحة عنيفة لحليفهم، الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، الذي قتلوه في أوائل ديسمبر/ كانون الأول 2017، وضمنوا توقف هجوم القوات المدعومة من التحالف، عند أبواب مدينة (ميناء) الحُديِّدة، بموجب اتفاق ستوكهولم، الذي رعته الأمم المتحدة، في ديسمبر/ كانون الأول 2018. وبالمثل، فيما يخص هدف إعادة الشرعية، فلا تزال مؤسسة الرئاسة، والحكومة، ومجلس النواب، وقيادة الهيئات القضائية والتنفيذية، تعمل من خارج البلاد، في وقت تواجه فيه مؤسساتها في الداخل تحديات تشغيلية خطيرة.

جنوبًا، برز المجلس الانتقالي الجنوبي، وبدعم سياسي وعسكري إماراتي، في مايو/ أيار 2017، متبنيًا مشروع انفصال جنوب البلاد عن شمالها، وتمكن من السيطرة، عسكريًّا، على عدن ومناطق من محافظات أبين، والضالع، ولحج، في أغسطس/ آب 2019، وأدى ذلك إلى إبرام ما عُرف باتفاق الرياض، في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، وفي منتصف العام التالي، وسَّع نفوذه بالسيطرة على محافظة أرخبيل سقطرى، الواقعة غربي المحيط الهندي، وفرض الإدارة الذاتية في كافة هذه المناطق؛ ما أدى إلى تعقيد تنفيذ الاتفاق، ومن ثم تبنَّت السعودية آلية لتسريع تنفيذ الاتفاق في يوليو/ تموز 2020.

أولًا: أطراف الأزمة ورهاناتها

تُحرِّك الأزمةَ اليمنيةَ مجموعةٌ من الأطراف الإقليمية والداخلية، وفقًا لرهانات خاصة وأخرى مشتركة بين كل هذه الأطراف.

1. الأطراف الخارجية

حاليًّـــا، تقتصر الأطراف الخارجية في إطار تحالف دعم الشـــرعية اليمنية، على السعودية والإمارات، إلا أن هناك اختلافًا واضحًا في استراتيجية وحجم مشاركة كل منهما؛ حيث برز ذلك قُبيل دخول الأزمة عامها الســـادس في فبراير/ شـــباط 2020؛ عندما تحولت الإمارات إلى اســـتراتيجية الاقتراب غير المباشـــر، إثر ســـحب معظم قواتها من المناطق الجنوبية والغربية في اليمن، وإبقائها على وجود عســـكري رمزي فـــي عدن، وبَلحاف (شَـــبوة)، والمكلَّا (حضرموت)، ومـــأرب، وانحصار مهامها في الأعمال الإنســـانية، ومكافحة الإرهاب. أما وجودها العســـكري في أرخبيل سُقطرى، فيتجاوز ما ســـبق؛ إذ إن هناك ما يشـــير إلى وجود نشاط عسكري، إماراتي-إسرائيلي، في الجزيرة الأم، يستهدف إنشاء قاعدة عسكرية، وقد كشفت عن ذلك مصادر غربية في أغسطس/ آب 2020.

تتجلى مشاركة السعودية على نحو أكبر من الإمارات، عبر صنوف قواتها البرية والبحريـــة والجوية، وإن كانت مشـــاركتها البرية الأكثـــر مقتصرة على مناطق حدودها الجنوبية الغربية مع اليمن، مع وجود عسكري محدود في محافظات عدن، وحضرموت، ومأرب، وأرخبيل ســـقطرى، فضلًا عن وجودها العســـكري الأبرز في محافظة المهرة المحاذية لســـلطنة عُمان؛ بذريعة مكافحة الإرهاب، وقمع عمليات تهريب الأســـلحة الإيرانية إلى الحوثيين، وهي بذلك تنتهج اســـتراتيجية الاقتراب المباشر، التي تعززت بتخويلها الإشراف على تنفيذ اتفاق الرياض.

من جانب آخر، لا تزال إيران وحليفها، حزب الله اللبناني، الداعم الأبرز لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، عسكريًّا وسياسيًّا، وقد تجسد ذلك، وبوضوح، في تصاعد قوة الصواريخ الباليســـتية والطائرات غير المأهولة (دون طيار)، التي تُســـلَّط على أهداف استراتيجية في العمق السعودي، والتي كان آخرها ضرب محطتي وقود تابعتين لشركة أرامكو، شمالي مدينة جدة، واستهداف ناقلة نفط سعودية قبالة ساحل جيزان، أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. من جهة أخرى، مثَّل إرسال إيران سفيرًا لها لدى جماعة الحوثيين، ووصوله صنعاء بطريقة ســـرية، في منتصف أكتوبر/ تشـــرين الأول 2020، توكيدًا قويًّا على مشاركتها كطرف دولي رئيسي في الأزمة اليمنية، في الجهة المناوئة للحكومة المعترف بها دوليًّا، ولاقى ذلك استجابات سياسية وإعلامية صاخبة، ذهب

بعض منها إلى القول: إن هذا السفير، والذي يُدعى حسن إيرلو، ما هو إلا قيادي عسكري في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، المعني بالعمليات العسكرية خارج الجغرافيا الإيرانية. وقد عزز ذلك الشكوكَ بشأن وجود خبراء عسكريين إيرانيين يضطلعون بمهمات عسكرية مختلفة، دعمًا للحوثيين، وقيام الطيران الأميركي غير المأهول، باستهداف القائد في فيلق القدس، التابع للحرس الثوري الإيراني، عبد الرضا شهلاي، في اليمن، مطلع يناير/كانون الثاني 2020.

2. الأطراف الداخلية

يمثِّل الأطراف الداخلية في الأزمة اليمنية ثلاثة أطراف رئيسية، هي: الحكومة المعترف بها دوليًّا، وجماعة أنصار الله، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وهي أطراف متعارضة الأهداف، ويجسد ذلك نشاطها العسكري المتعارض على الأرض، فيما ينشط تنظيما القاعدة والدولة، على هامش هذه الأزمة.

الحكومة المعترف بها دوليًّا: لا تزال حكومة تصريف أعمال تشتغل من الخارج. ويتمثل هذا الطرف في مؤسسة الرئاسة والحكومة، ومعظم أعضاء مجلس النواب، ويشارك فيهما أبرز الأحزاب السياسية اليمنية، مثل: حزب التجمع اليمني للإصلاح، وأحزاب المؤتمر الشعبي العام، والاشتراكي، والناصري، والبعث، فضلًا عن أحزاب حديثة النشأة، مثل: العدالة والبناء، والرشاد السلفي، والائتلاف الوطني الجنوبي. ووفقًا لاتفاق الرياض، وآلية تسريع تنفيذه، فإن الحكومة الحالية، تُعدُّ حكومة تصريف أعمال، إلى أن تُشكَّل حكومة جديدة، مناصفة بين شمال البلاد وجنوبها، وبمشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي.

حركة أنصار الله: بعد قتلها الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، في ديسمبر/كانون الأول 2017، حققت استقلالية أكثر، سياسيًّا وعسكريًّا. ويمثِّلها المجلس السياسي الأعلى رغم أن السلطة الفعلية بيد القائد الديني، عبد الملك الحوثي، وبجانبه حكومة أمر واقع، ولا يزال حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه يشاركون في المجلس والحكومة منذ تشكيلهما أواخر عام 2016، على الرغم من مقتل رئيس الحزب، وهو على كل حال "وفاق ضرورة". ولا تزال محاولات الحوثيين تجريد الحزب من نفوذه سياسيًّا، وعسكريًّا، واجتماعيًّا جارية.

المجلس الانتقالي الجنوبي: برز في مايو/أيار 2017، ويضم مجموعة من

فصائــل الحــراك الجنوبي لكن ليس كلها تنادي بانفصال الجنوب عن الشــمال. وقد كان للإمارات – ولا تزال – الدور الأبرز في دعمه سياسيًّا وعسكريًّا. ويتألف المجلس من هيئة الرئاســة، والجمعية الوطنية. وتخضع له تشــكيلات مسلحة عسكرية وأمنية، تضاعفت قدراتها البشــرية والمادية؛ بحيث أصبح، فــي الترتيب، أقوى الفاعلين غير الرسميين العنيفين، المناوئين للحكومة المعترف بها دوليًّا، بعد جماعة أنصار الله.

تنظيما القاعدة و"الدولة الإسلامية": تُعدُّ جماعة أنصار الشريعة، الكيان الممثِّل لتنظيــم قاعدة الجهاد في جزيرة العــرب، الذي يتخذ من اليمن مقرًّا له، لكن نفوذها انكمش منذ قيام قوات حكومية مدعومة من التحالف العربي، باســتعادة مدينة المكلا من قبضتها، في أبريل/ نيســان 2016، ويتولى زعامة الجماعة والتنظيم، منذ مارس/ آذار 2020، خالد باطرفي، خلفًا لقاسم الريمي، الذي قُتل بواسطة طائرة أميركية غير مأهولة، بمحافظة البيضاء، في 3 فبراير/ شــباط 2020. أما تنظيم الدولة، فيُعدُّ خصمًا لدودًا لجماعة أنصار الشريعة، لكنه محدود الانتشار، ويتركز في مناطق من محافظات البيضاء، وأبين، ولحج.

ثانيًا: واقع الأزمة اليمنية ومستوى خطورتها

خلال عام 2020، اتســمت جهود الســلام بين كافة الأطراف المتصارعة بالتعثر لما واجهته من تحديات داخلية وخارجية، فيما بدا المشهد العسكري أكثر ديناميكية، ومعه ضاقت واتسعت رقعة سيطرة كل طرف من أطراف الصراع الداخلية، وإن كانت الحكومة المعترف بها دوليًّا، أكثر الأطراف خســارة للأرض خلال هذا العام 2020، سواء أمام جماعة أنصار الله، أم المجلس الانتقالي الجنوبي.

فعلى صعيد الخلاف بين الحكومة وجماعة أنصار الله، أخفقت مساعي السلام التــي يقودهــا المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، ولم تلقَ خطته للســلام، الموســومة بـ"الإعلان المشــترك"، قبولًا كاملًا من الطرفين، لاســيما الحكومة، التي ترفض أية عملية ســلام تجافي المرجعيات الثلاثة، وهــي: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن، سيَّما القرار 2016 لعام 2015. فيما أحرزت مســاعيه تقدمًا ملحوظًا في ملف الأســرى والمحتجزين قسريًّا؛ حيث تبودل أكثر من ألف أسير ومحتجز، بينهم خمسة عشر سعوديًّا، وأربعة سودانيين، وذلك كثمرة للمفاوضات التي أُجريت في سويسرا، أواخر سبتمبر/ أيلول 2020.

على الصعيد العسكري، انتزعت جماعة أنصار الله، في الفترة بين (يناير/ كانون الثاني – مارس/ آذار 2020)، عدة مناطق من سيطرة القوات الحكومية، مثل: مفرق الجوف، وأجزاء من فرضة نهم (شرقي صنعاء) وصولًا إلى مدينة الحزم، المركز الإداري لمحافظة الجوف، ثم توسعت في مناطق أخرى منها، وحاولت استثمار ذلك بالسيطرة على ما تبقى من محافظة البيضاء، والانطلاق لاقتحام مأرب من ثلاث جهات، منذ مايو/ أيار 2020، وقد لوحظ أن توقيت ذلك التصعيد عادة ما يرافق المبعوث الأممي عند قيامه بعرض خطته للسلام، على الحكومة اليمنية، في نهج أقرب ما يكون لسياسة العصا والجزرة.

في مواجهة ذلك، نفَّذت، ولا تزال، القوات الحكومية وميليشيات قبلية موالية لها، هجمات معاكسة، منذ أبريل/ نيسان 2020، لاستعادة ما خسرته، لكنها لم تسترد سوى القليل منها؛ حيث توقفت القوات في شرق مدينة الحزم، واتخذت بقية القوات وضعًا دفاعيًّا في مديريات صرواح، ومدغل، والعبدية، في ظل استنزاف بشري فادح يحتل الحوثيون الصدارة فيه. أما في محافظات: تعز، والضالع، وإب، والحديِّدة، فتدور المواجهات المسلحة بين الجانبين، وفقًا لتكتيك الكَرِّ والفَرِّ، في وضع تشكو فيه القوات الحكومية تراجع دعم التحالف، وتوقف الحكومة عن صرف الرواتب منذ أواخر عام 2019، فيما تتهم الحكومةُ الحوثيين، بسحب 35 مليار ريال يمني، من فرع البنك المركزي بمدينة الحديِّدة، لتمويل مجهودهم الحربي.

على صعيد النزاع بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، ثمة أزمة ثقة بين الجانبين تعطِّل تنفيذ اتفاق الرياض لعام 2019، على الرغم من قطع أشواط في آلية تسريع تنفيذه، التي أُعلن عنها في يوليو/ تموز 2020؛ فحتى مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2020، لم يُنفَّذ من الملحق السياسي سوى بند إعادة تكليف رئيس الحكومة، مَعِين عبد الملك، بتشكيل الحكومة الجديدة، ثم تعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن، ولم يتسلم الأخير مهماته، لارتباط ذلك بالملحق الأمني الذي لا يزال متعثرًا إلى جانب الملحق العسكري؛ نتيجة لتعنت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي؛ حيث قضى الملحقان بتوحيد الفصائل والتشكيلات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي، ضمن هياكل وزارتي الدفاع والداخلية، ونزع أسلحتها، وإخراجها من مناطق التوتر في عدن ومناطق أخرى.

نتيجة لتعثر تنفيذ الاتفاق، شهد النصف الثاني من عام 2020، مواجهات

مسلحة عنيفة بين القوات الحكومية وقوات المجلس الانتقالي، في المناطق الساحلية من محافظة أبين، شــرقي عدن، وفيما يبدو أن كل طرف قصد بها تحســين شــروط التفاوض بشــأن تنفيذ الملحقين، العســكري والأمني، أما نتائجهــا فكان منها إحراز القوات الحكومية تقدمًا ميدانيًّا طفيفًا، ووقوع خســائر بشــرية مشتركة، ثم تبادل أكثر من 200 أسير، مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2020، وكلهم ينتمون جغرافيًّا إلى جنوب البلاد، الذي تدور فيه المواجهات، وينتمي إليه أطرافها.

في ســياق نشــاط تنظيمي القاعدة والدولة مجددًا، لوحظ ذلك في مديريتي ولد ربيع، والقرشــية، بمحافظة البيضاء، حينما شــرع الحوثيون، منتصف عام 2020، في تعزيز وجودهم في المناطق التي كان نفوذهم فيها شكليًّا؛ حيث تمكنوا من طرد مقاتلي القاعدة والدولة، وســط اتهامات متبادلة بينهم وبين الحكومة، حول ارتباط كل منهما بمقاتلــي التنظيمين. وقد تراجع نشــاط القاعدة والدولة بســبب عوامل كثيرة أبرزها عمليــات الطائــرات الأميركية غير المأهولة، التي قتلــت الكثير من زعماء التنظيمين، مثل: زعيم تنظيم القاعدة، قاســم الريمي، في بداية فبراير/ شباط 2020، وأثناء الفراغ من هذا التقرير (نهاية نوفمبر/ تشــرين الثاني 2020)، تداولت وســائل إعلامية مقتل القيادي في التنظيم، أبو سالم الوليدي، في منطقة لودر بمحافظة أبين.

ثالثًا: مؤشرات تطور الأزمة

تمثِّل استماتة جماعة أنصار الله في السيطرة على مدينة مأرب مؤشرًا خطيرًا على مستقبل المحافظة برمتها، بما في ذلك مصادر الطاقة التي توجد فيها. وإلى أبعد من ذلك، قد يحاول الحوثيون التقدم نحو المحافظات الجنوبية، من بوابة محافظة شــبوة المجاورة، التي تزخر بالنفط، وتطلُّ على المحيط الهندي، في ظل ما تواجهه الحكومة مــن تحديات في إمكانات المواجهة، والتهديد الــذي يثيره تعنُّت المجلس الانتقالي الجنوبي في تنفيذ اتفاق الرياض، مع ما يحظى به من دعم إماراتي. وفي جانب الخيار السياسي لحل الأزمة، ثمة من يرى أن قيام الولايات المتحدة بتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، يمكن أن يعقِّد هذا الحل؛ حيث ستوقف المفاوضات، ويزداد خيار الحوثيين في مسلك الحرب لفرض الحل وفقًا لشروطهم.

وعلــى صعيــد التنافس الإيراني-الســعودي في اليمن، يمثِّــل خروج إيران من الظــل إلــى الواجهــة، بجانــب الحوثيين في الحرب، مؤشــرًا على تنامــي تهديدها

المحتمل للســعودية، وفقًا لما يُعرف، سياسيًّا، بالهلال الشيعي، الذي يمتد على طول الجيوبوليتيك الشيعي المحيط بالسعودية، شمالًا وشرقًا وجنوبًا، ولا يمكن إغفال دور هذا الهلال في حال تعرض إيران لضربة أميركية تُتهم الســعودية بالمشــاركة فيها؛ إذ سيقف هذا الهلال مع إيران بأية طريقة كانت.

يُعــدُّ إصرار المجلس الانتقالي الجنوبي، على تشــكيل الحكومة، وتأجيل تنفيذ الترتيبات العسكرية والأمنية، خلافًا لأحكام اتفاق الرياض، مؤشرًا على تحفزه للقيام بخطــوة مماثلــة لما قام به الحوثيون من انقلاب عقب اتفاق الســلم والشــراكة مع الحكومة، عام 2014، أو على الأقل اقتفاء أثر اتفاق ســتوكهولم، عام 2018، الذي جرَّد الحكومة من محافظة (ميناء) الحديِّدة، وفي كلتا الحالتين استدعاء خطير لدورة طويلة من العنف بين الجانبين في عدن والجنوب برمته.

خاتمة

مثَّل عام 2020 امتدادًا معقدًا للأزمة اليمنية، فضلًا عن أنه كان عامًا سيئًا بالنسبة إلى الحكومة المعترف بها دوليًّا، وقد تخسر المزيد من المناطق، في جبهتي المواجهة، إذا ما ظل قرارها مســلوبًا من التحالف السعودي-الإماراتي، واستمر أداؤها السياسي علــى حاله الضعيف، ولم تُولِ الجيش والشــرطة والمخابــرات، الاهتمام اللازم بما يرجِّح معادلات القوة أمام خصومها. ومن جانب التحالف، ستبرز السعودية في واجهة الصــراع على نحو أقوى، بوصفها الهــدف القادم لإيران، عن طريق الحوثيين، الذين يمثلون نقطة اقتراب إيرانية من زاوية حرجة، تهدد الســعودية ككيان سياســي، وتحبط انتظــام تدفق نفطها جنوبي البحر الأحمر وباب المندب، وتتوقف شــدة هذا التهديد على التحول المتوقع في السياسة الأميركية إزاء الشواغل الأمنية في الشرق الأوسط، خلال ولاية الرئيس الجديد، جو بايدن، التي ستبدأ في 20 يناير/كانون الثاني 2021.

الأزمة الليبية
وتداخل الأبعاد

مرَّت قرابة عشر سنوات على سقوط نظام الزعيم الليبي، معمر القذافي، إثر ثورة أطاحت بنظامه وأدت إلى قتله يوم 17 فبراير/ شباط 2011. ومنذ ذلك التاريخ، دخلت البلاد أزمة متعددة الأطراف تشمل أكثر من جانب: فالبلاد تعيش انقسامًا سياسيًّا وانفلاتًا أمنيًّا وأزمة اقتصادية حادة. ويتجلى الانقسام السياسي في تنافس حكومتين على الشرعية والسيطرة؛ إحداهما حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم أممي برئاسة فايز السراج وتتخذ من العاصمة طرابلس في الغرب مقرًّا لها، والثانية الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني وتتخذ من البيضاء في الشرق مقرًّا لها.

كما تعرف البلاد انفلاتًا أمنيًّا سبَّبته عشرات الميليشيات المسلحة الموالية لهذا الطرف أو ذاك والمتنافسة فيما بينها، وقد باتت الاشتباكات عنوان الوضع الداخلي الليبي. وتذكر الأمم المتحدة أن بليبيا أكثر من 45 مليون قطعة سلاح بحوزة الأفراد المسلحين. ولم يسلم الاقتصاد ولا الخدمات العامة، ولا قطاع الصحة العمومية من تأثيرات هذا الوضع المضطرب، وقد بات الدينار الليبي عرضة لهبوط مطَّرد، كما ظل النفط، رغم استقلالية المؤسسة الوطنية للنفط عن أطراف الصراع، عرضة للوضع الأمني المتأزم، وهو ما أثَّر على حياة الليبيين وواقعهم المعيشي.

أطراف الأزمة الداخليون وتحالفاتهم الإقليمية والدولية

توجد خمسة عناصر بارزة تشكِّل أطراف الأزمة الليبية، وهي:

حكومة الوفاق الوطني: المعترف بها دوليًّا، والتي يقودها فائز السراج، وتراهن عليها الأمم المتحدة والدول الكبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط السيطرة.

الحكومة المؤقتة: انبثقت عن برلمان طبرق، في سبتمبر/ أيلول 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي البلاد، ويترأسها عبد الله الثني.

اللواء المتقاعد خليفة حفتر: وقد أطلق، منتصف مايو/ أيار 2014، عملية "كرامة

ليبيا" العسكرية ضد مجموعات وصفها بـ"الإرهابية" في بنغازي، وانتقلت العملية لاحقًا إلى العاصمة، طرابلس، فأسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات. ويقدِّم حفتر نفسه باعتباره قائد "الجيش الوطني" و"منقذ" ليبيا من الجماعات الإسلامية التي يتهمها بـ"الإرهاب" وزرع الفوضى.

مجلس النواب: جرى انتخابه في 4 أغسطس/ آب 2014، وكان مفترضًا أن يضم 200 عضو، لكن تم انتخاب 188 لتعذر انتخاب 12 عضوًا في مناطق مضطربة أمنيًّا آنذاك. وينقسم البرلمان الليبي إلى مجلسين: الأول بطبرق ويضم الأعضاء الداعمين لحفتر، والثاني بطرابلس ويضم النواب الداعمين لحكومة الوفاق. ومؤخرًا، عُقد اجتماع بطنجة بالمغرب، يوم 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، حضره 111 نائبًا، منهم أكثر من 35 من طبرق. واجتماع ثان بغدامس، 6-7-8 ديسمبر/ كانون الأول 2020، بحضور 127 نائبًا، رغم معارضة رئيس برلمان طبرق، عقيلة صالح، لاجتماع غدامس. ويأتي اجتماع طنجة ومن بعده اجتماع غدامس في سياق وساطات إقليمية ودولية لاحتواء الأزمة الليبية.

الجماعات والميليشيات المسلحة: أدى تكدس السلاح في البلاد وتهريبه إلى نشوء تنظيمات مسلحة محلية تختلف انتماءاتها وولاءاتها، كما وجدت التنظيمات الأخرى كالقاعدة وتنظيم الدولة موطئ قدم لها في البلاد.

وفضلًا عن هذا الانقسام الداخلي الحاد والذي وصل في كثير من الأحيان إلى مواجهات عسكرية دامية، فإن أطرافًا إقليمية ودولية تصطف إلى هذا الطرف أو ذاك؛ حيث تدعم تركيا بشكل علني حكومة الوفاق التي تحظى بشرعية دولية، كما تدعم مصر والإمارات والسعودية وفرنسا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي يحظى كذلك بمساعدة قوة فاغنر الروسية، فضلًا عن المسلحين السودانيين المقاتلين ضمن جيش حفتر ويُقدَّر عددهم بحوالي 3500 عنصر من الجنجويد القادمين من دارفور.

وتتعاطى الدول المغاربية، وخصوصًا تونس والجزائر والمغرب، مع الموضوع الليبي بحذر وترقب كادا يتحولان إلى غياب، ورغم أن المغرب رعى مبادرة الصخيرات الأساسية في مسار التصالح الليبي، ورغم أن تونس والجزائر نسَّقتا موقفًا واضحًا مع مصر تَمَثَّل في المبادرة الثلاثية لكن اتفاقية الصخيرات والمبادرة الثلاثية لم تقدما مقاربة لحل الأزمة.

مؤتمرات ولقاءات كثيرة بنتائج محدودة

ظلَّت ليبيا ساحة للفوضى أربع سنوات ولن تعرف البلاد مساعي الحوار وتقريب وجهات النظر إلا مع نهاية 2015، حيث تتالت المؤتمرات واللقاءات والتي دشـنها المبعوث الأممي آنذاك، مارتن كوبلر، وكان أول تلك الاجتماعات أن:

– شـهدت مدينة الصخيرات المغربية، يوم 17 ديسـمبر/ كانون الأول 2015، توقيع ما يُعرف بالاتفاق السياسـي بين أطراف ليبية، نصَّ على تشـكيل حكومة وحدة وطنية ووضع أسس للحوار الداخلي.

– رعـت تونس، في سـبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشـرين الأول 2017، مباحثات للحـوار الليبي بهدف إجـراء تعديلات على الاتفاق السياسـي الموقَّع بالصخيرات، بمشاركة ممثلين عن البرلمانين ومجلس الدولة الناجم عن اتفاق الصخيرات.

– في 29 مايو/ أيار 2018، أشرفت فرنسا على مؤتمر للحوار الليبي، واتفقت الأطراف على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن. وسبق لماكرون أن اسـتضاف، في يوليو/ تموز 2017، اجتماعًا في باريس بين رئيس حكومة الوفاق الوطني، فائز السراج، واللواء المتقاعد، خليفة حفتر، للاتفاق على وقف إطلاق النار وتطبيق اتفاق الصخيرات.

– في مدينة باليرمو بإيطاليا، ذات التاريخ الخاص بليبيا، انطلق مؤتمر الأطراف الليبيـة، يوم 12 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2018. وقـد أرادت إيطاليا من خلال مؤتمر باليرمو تقديم نفسها لاعبًا أساسيًّا بين بقية اللاعبين، محاولة تصوير المؤتمر على أنه فرصة الاتفاق. ولم يخرج المؤتمر إلا بلقاء سري بين السراج وحفتر وبصورة جماعية للمؤتمرين. وقد أعقبت مؤتمر باليرمو الحرب التي أعلنها حفتر على طرابلس وهو ما قضى على أمل المصالحة.

– في 23 يناير/ كانون الثاني 2019، عُقد بالجزائر مؤتمر وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا دون حضور ممثل حكومة الوفاق المعترف بها دوليًّا، بسـبب حضور وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة.

– كما جرت محادثات موسكو بين الأطراف الليبية، في 13 يناير/ كانون الثاني 2020، من أجل الاتفاق على هدنة وقف إطلاق النار، وانتهت المحادثات دون التوقيع على الاتفاق.

– في 19 يناير/ كانون الثاني 2020، انعقد مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا، وقد حضرته الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات وبريطانيا وأميركا وممثلون عن الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. ومن أهم مخرجات مؤتمر برلين: تشكيل اللجنة العسكرية المشتركة "5 + 5"؛ حيث يتم اختيار "خمسة عسكريين من قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، وخمسة عسكريين آخرين من حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج"، لتثبيت وقف إطلاق النار في طرابلس وغرب ليبيا.

– في 13 فبراير/ شباط 2020، جرت جولة محادثات جنيف الأولى بحضور أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة (5+5). وانتهت باتفاق طرفي النزاع الليبي على وقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى البلاد وإخراجهم من الأراضي التي دخلوها. ومعلوم أن مسار جنيف متولد عن اتفاقيات برلين.

– في 15 فبراير/ شباط 2020، انعقد مؤتمر ميونخ للأمن؛ حيث اتفق المجتمعون على ضرورة الالتزام بمخرجات مؤتمر برلين.

– في 18 فبراير/ شباط 2020، جرت جولة محادثات جنيف الثانية لتنفيذ مخرجات مؤتمر ميونخ للأمن، في إطار اللجنة العسكرية المشتركة في جنيف.

– في 13 يونيو/ حزيران 2020، قامت مصر بعملية استباقية بعد سيطرة قوات حكومة الوفاق على طرابلس وإبعاد قوات حفتر؛ حيث دعا الرئيس السيسي حفتر للقاهرة إظهارًا لحفتر على أنه طرف أساسي في المشهد الليبي، وقد رحَّبت بها أوروبا وكذلك الإمارات والسعودية، مع رفض تركيا لها.

– في 6 سبتمبر/ أيلول 2020، انعقدت الجولة الأولى من حوار مدينة بوزنيقة بضواحي الرباط بالمغرب بين وفدين من طرابلس وطبرق، واتفقا على المناصب السيادية، وآلية اختيار رؤساء ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد، وترحيل العديد من المسائل الأخرى. وفي نفس التاريخ، جرى لقاء في مدينة مونترو السويسرية حول ليبيا؛ حيث توصل المشاركون إلى سبعة توصيات، بينها إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مواعيد لا تتجاوز 18 شهرًا، والعمل على مسار المصالحة الوطنية والاجتماعية، وغير ذلك.

– في 29 سبتمبر/ أيلول 2020، جرى لقاء الغردقة بمصر بين قيادات عسكرية وأمنية ليبية تمثل شرقي وغربي البلاد، واتفق الحاضرون على تشكيل هيئة عسكرية

مشتركة تضم جميع الليبيين، وتوزيع المناصب العسكرية بحسب الأقاليم الليبية.

– فيما بين 2 و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، جرت الجولة الثانية من حوار بوزنيقة بالمغرب بين وفدي مجلس النواب الليبي وما يعرف بالمجلس الأعلى للدولة، فوقعوا مسودة اتفاق بشأن معايير اختيار شاغلي المناصب السيادية في ليبيا.

– تزامنًا مع حوار بوزنيقة بالمغرب، جرى، في 5 أكتوبر/ تشرين الأول من نفس السنة، ببرلين، قمة افتراضية بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، وعدد من وزراء الخارجية وممثلي أطراف النزاع في ليبيا، للضغط من أجل عودة الالتزام بنتائج مؤتمر برلين.

– في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، جرت الجولة الثالثة من مباحثات جنيف؛ حيث أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اتفاق اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، على تثبيت وقف إطلاق النار، وخفض التصعيد العسكري، فضلًا عن فتح المسارات الجوية والبرية، والمطالبة برحيل كافة المقاتلين والمرتزقة من البلاد، خلال 90 يومًا، بعد تشكيل حكومة موحدة.

– بعد أيام من اتفاق جنيف، انطلقت في تونس أولى جلسات الحوار بين الفرقاء الليبيين، في الفترة بين 9 و16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بإشراف أممي، واتفق المجتمعون على تحديد تاريخ إجراء الانتخابات الوطنية يوم 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، وحل عدد من النقاط العالقة، إلا أنه حتى الآن لم يتم التوافق حول آليات اختيار السلطة التنفيذية والتي من المقرر أن تقود المرحلة الانتقالية في ليبيا حتى نهاية العام المقبل.

– وقد احتضنت مدينة طنجة بالمغرب، فيما بين 23 و28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، الاجتماع التشاوري لأعضاء مجلس النواب الليبي، والذي تم الاتفاق خلاله على كون مدينة بنغازي المقر الدستوري للمجلس، وإنهاء حالة الصراع والانقسام بكافة المؤسسات، والاتفاق على الالتزام بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وفق إطار دستوري وإنهاء المرحلة الانتقالية، على ألا تتجاوز العام من تاريخ التئام مجلس النواب. واجتمع البرلمان مرة ثانية بمدينة غدامس الليبية أيام 6-7-8 ديسمبر/ كانون الأول 2020.

جرى إذن ما يناهز العشرين لقاءً ومؤتمرًا، من تونس إلى برلين ومن القاهرة إلى جنيف ومن طنجة إلى موسكو ومن باليرمو إلى ميونيخ، بعضها ظل مستمرًّا بتعدد

جولاته، وبعضها تشرف عليه الأمم المتحدة والبعض بمبادرة من دول إقليمية، وكأن كل دولة تجرب حظها لتؤكد على دورها الحاضر والمستقبلي في ليبيا، والواضح أن أغلب هذه اللقاءات كان فيما يبدو تعبيرًا عن محاولة لكسب النقاط من كل طرف أكثر منه نوايا للتجاوز، بالإضافة إلى عجز الأطراف المستضيفة عن الضغط أو عن تقديم تصورات واقعية للحل.

إن هذه المؤتمرات، رغم محدودية نتائجها، قد عبَّرت دائمًا عن سعي مختلف الأطراف السياسية الليبية للتموضع في المشهد السياسي القادم الذي قد تسفر عنه هذه اللقاءات المتكررة، هذا فضلًا عن انعدام الثقة بين بعض الأطراف والرؤية الخاصة لكل طرف تجاه الطرف الآخر: فمثلًا صورة حفتر في الغرب الليبي أنه عسكري انقلابي، ويرى حفتر وأنصاره أن الحكومة الشرعية حكومة ميليشيات، وهذا ما كرَّس عدم الثقة، وانعدام أرضية مشتركة. كما تصر أطراف الأزمة الليبية على عدم توسيع المشاركة في الحوارات السياسية؛ مما يجعل أزمة التمثيل قائمة في أي حوار سياسي، فمثلًا هناك تيارات ترى أن الدستور هو النقطة التي يجب أن تنطلق منها الجلسات الحوارية، وهناك من يرفض الشخصيات السياسية الحالية، وهكذا. ما يطرح إلى جانب مشكل انعدام الثقة مشكلًا ثانيًا وهو التمثيل وما يعنيه من شرعية ويعتبر الخلاف حوله سبيلًا لمزيد من التفرق والتشرذم.

ومع تطور الأزمة الليبية، ازداد تأثير ونفوذ الأطراف الإقليمية والدولية حتى صار المشهد أقرب لحرب باردة أو حرب بالوكالة منه إلى أزمة ليبية-ليبية؛ حيث يستمر الدعم العسكري لكل جانب، وهو دعم ينضاف إليه استجلاب مرتزقة قوات فاغنر ومسلحي الجنجويد. ويأتي الإعلام الليبي والإعلام الإقليمي والدولي ليعمِّق الأزمة عبر حملات التنابز بالألقاب والتوصيف بالإرهاب وبالخيانة والعمالة. وإذا كان الحوار الذي جرى بالمغرب وخصوصًا مسار بوزنيقة بمختلف جولاته قد ركَّز على مسألة المناصب السيادية بوصفها المادة 15 من الاتفاق السياسي، فإن هذا السياق قد يؤدي إلى تكريس المحاصصة حول المناصب وتوزيع عوائد النفط بين الأقاليم الثلاثة وغير ذلك مما قد يؤول إلى تشكيل أقطاب مناطقية على حساب الدولة المركزية.

إلى أين تتجه أزمة الليبية في العام 2021؟

توقفت المواجهات العسكرية في ليبيا في الربع الأخير من سنة 2020 نتيجة توازن القوة الذي تَشَكَّل بعد سيطرة جيش حكومة الوفاق على أغلب مناطق الغرب الليبي، في المقابل، أعلنت روسيا ومصر اعتراضهما على تقدم قوات حكومة الوفاق نحو خط سرت/ الجفرة. ومنذ حصول هذا التوازن، تراجع خيار الحسم العسكري للصراع الليبي، وأصبحت خطوط التَّماس الحالية تتجه إلى تشكيل حاجز لا يمكن تجاوزه بين المتنافسيْن في الغرب والشرق.

ومن الواضح أن هناك توافقًا إقليميًّا ودوليًّا على صياغة الواجهة السياسية الحاكمة في ليبيا صياغة جديدة وهو ما قد ينتج عنه تعديل قواعد اللعبة التي نجمت عن اتفاق الصخيرات. فالتوجه الإقليمي والدولي يسير نحو تبديل الوجوه التي كانت تقود الصراع أو جعلها في الصفوف الثانية أو الثالثة، سواء تعلق الأمر بعقيلة صالح أو فايز السراج أو خليفة حفتر.

وفي هذا السياق، يجري الحديث، في موسكو والقاهرة بشكل خاص، عن عودة رموز نظام العقيد القذافي للمشهد السياسي الليبي، خصوصًا في منطقة سرت التي توجد فيها قبيلة القذاذفة. فقد تحدث الإعلام عن ترشيح سيف الإسلام القذافي للرئاسة، كما تحدث عن إمكانية تقديم أنصار النظام السابق بديلًا عن الحكومتين المتنافستين في الشرق والغرب.

وبخصوص ملف النفط، الذي يعتبر ثابتًا أساسيًّا في الاهتمام الإقليمي والدولي بليبيا، فهناك ضغوط أميركية لاستئناف تصدير النفط الليبي بتفعيل آلية التسيير الجماعي للآبار والموانئ. فأميركا تنظر بريبة للنفوذ الروسي والتركي في ليبيا وترى فيه محاولة لتحكُّم موسكو وأنقرة في الاقتصاد النفطي الليبي، وقد تحدث الإعلام عن مفاوضات بينهما حول تدبير مشترك للملف النفطي الليبي.

وسوف تبقى الأزمة الليبية محكومة في المستقبل القريب والمتوسط باعتبارات، من أهمها:

– انعدام الإجماع الوطني، واستمرار الخلافات بين الفاعلين الداخليين.

– استفحال التجاذبات الجهوية وحضورها في جميع اللقاءات عند الحديث عن تقاسم مراكز السلطة ومؤسساتها السيادية والرقابية والاقتصادية.

– النفوذ المتزايد للاعبين الإقليميين والدوليين في النزاع الليبي.

ومن المرجح أن يكون توجه المفاوضات واللقاءات المستقبلية منصبًّا على:

– تقاسُم الوظائف السيادية على أساس التوازنات الجهوية.

– الاتفاق على مدينة ليبية غير طرابلس وغير طبرق لتكون عاصمة إدارية مؤقتة تحت رعاية الأمم المتحدة (سـرت مثلًا) لضمان حدٍّ أدنى من الاسـتقرار السياسي، وإعادة تصدير الموارد النفطية تحت المظلة الدولية.

– التفاوض حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وحول رئيس جديد للمجلس الرئاسـي، وحول توزيع الوظائف السـيادية مناطقيًّا، وحول معضلة سلاح الميليشيات والمسلحين الأجانب رغم ما يعترض كل هذه الملفات الشائكة من مصاعب كثيرة.

لبنان بين أزمتين
الأزمة الاقتصادية وأزمة الإقليم

خلفية

يشهد لبنان أزمة سياسية واقتصادية حادة تهدد وجوده وفق تصريحات المعنيين اللبنانيين أنفســهم، ويدخل عام 2021 دون وجود أية رؤية واضحة للحل أو لإيقاف مسار التدهور على الأقل.

مرَّ لبنان منذ توقيع الطائف بمراحل ثلاثة، الأولى، والتي كرَّســت تطبيق اتفاق الطائف، منذ عام 1990 برعاية ســعودية وإدارة ســوريَّة مباشرة وبرضا غربي عمومًا، لتأكيد خروج لبنان من الحرب الأهلية وعدم الانزلاق إليها مرة أخرى، وكان العنوان الأبــرز فيها هو رئيــس الوزراء، رفيق الحريري، وانتهت هــذه المرحلة باغتياله، عام 2005. وبهذا، دخل لبنان مرحلة جديدة من تطبيق الطائف؛ انسحبت القوات السورية فيها من لبنان في أعقاب اغتيال الحريري وانقســمت الطبقة السياســية وكذلك عموم الجمهور اللبناني بين فريقين: قوى 14 آذار المناهضة لســوريا، وقوى 8 آذار المؤيدة لها، وانتهى هذا التجاذب بوصول الرئيس، ميشال عون، إلى الرئاسة اللبنانية، في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، والذي اعتبرته لاحقًا دول عربية وغربية، هيمنة لقوى 8 آذار وحلفائها على الحكم في لبنان، لصالح محور إيران، وتحديدًا لصالح حزب الله، وأنه المهيمن الحقيقي على الحكم. أما المرحلة الثالثة، وهي التي شهدت اندلاع الثورة اللبنانية تحت شــعار "كلن (كلهم) يعني كلن"، في 17 أكتوبر/تشــرين الأول 2019، وأخذت تطالب برحيل كل الطبقة السياســية دون تمييز بينها باعتبارها المســؤولة عمَّا آلت إليه البلاد من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية، لكنها لم تحقق أهدافها وتفاقم التدهور الاقتصادي والمالي ولا يزال، وكانت ثالثة الأثافي انفجار مرفأ بيروت، في 4 أغسطس/آب 2020، الذي ألحق أضرارًا كبيرة بقلب بيروت، ودمَّر أجزاء واسعة منها بشكل جزئي أو كلي، وسقط جرَّاءه ما يقارب 200 قتيل فضلًا عن آلاف الجرحى.

ولا تزال الأزمة اللبنانية تحمل نفس عناوين المراحل الثلاثة نفسها: كيف يمكن تجنب العودة إلى الحرب وتحقيق توافق وطني واسع؟ وما السبيل للخروج من المأزق الاقتصادي والانهيار المالي؟ وما السبيل إلى تحقيق الاستقرار للبنان كوطن لكل أبنائه على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم دون الانجرار وراء الدول الراعية لهذه الطوائف أو قادتها لاسيما السياسيين منهم؟

أطراف الأزمة

بالنظر إلى الأزمة اللبنانية من منظور مقطعي، فهي تعكس مستويات من الاشتباك، بعضها محلي أو إقليمي وبعضها الآخر تاريخي أو يتعلق بتعريف القوى اللبنانية لنفسها، دينيًّا أو طائفيًّا وحتى مذهبيًّا. ويمكن تقسيم أطرافها باعتبارين: الأول: بحسب الأطراف التقليدية حزبيًّا وطائفيًّا. والثاني: بحسب القوى الجديدة بعد الثورة في مقابل طبقة الأحزاب الحاكمة.

بخصوص الأول، غلبت التطورات الإقليمية الأخيرة على الأزمة اللبنانية على الأقل في السنوات العشرة الأخيرة؛ حيث تمددت إيران في الإقليم بدءًا من العراق بعد سقوط حكم صدام حسين (2003)، مرورًا بسوريا بعد الثورة السورية (2011) وتفاقم الحرب فيها (2012)، وصولًا إلى تعزز دور حزب الله في لبنان (خاصة بعد عام 2016).

تبدو اليوم قوى الثامن من آذار والمدعومة من طهران، وكأنها ممسكة بمفاصل الحكم في لبنان، فهي تمسك بالرئاسة الأولى، رئاسة ميشال عون، وكذلك رئاسة الحكومة ولو كانت مستقيلة (منذ10 أغسطس/آب 2020 إثر انفجار بيروت)؛ إذ لا يزال يرأسها حسان دياب وتتولى تصريف الأعمال، فضلًا عن رئاسة مجلس النواب الذي يرأسه نبيه بري (أُعيد انتخابه عام 2018) وهو رئيس حركة أمل. وهذه الأخيرة تشكِّل مع حزب الله ثنائية تحظى بنفوذ مطلق في الطائفة الشيعية دون منافس. كما لا تزال الأغلبية في مجلس النواب لصالح قوى 8 آذار منذ الانتخابات الأخيرة التي عُقدت عام 2018.

ويبدو الطرفان الأقوى في هذا المحور، التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون ورئاسة صهره، جبران باسيل، أما الآخر فهو حزب الله، وقد جمع بين الطرفين (6 فبراير/شباط 2006) اتفاق يُطلَق عليها تفاهم (تفاهم مارمخايل)، إلا أنه على الصعيد

المحلي كان أقرب إلى تحالف، مكَّن الجنرال عون لاحقًا من بلوغ رئاسة الجمهورية (2016)، ووفَّر بالمقابل لحزب الله غطاء محليًّا وحتى إقليميًّا، ليصبح أكثر من مقاومة محلية لبنانية، وليتعزز دوره الإقليمي خاصة في الجوار السوري وعبر الحدود اللبنانية منذ عام 2012.

أما قوى 14 آذار، والتي كانت تضم خليطًا من القوى المدنية والمجتمعية وقوى حزبية من أهمها القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل، فقد تشظَّت عمليًّا، بسبب تراجعها السياسي. فالرئيس سعد الحريري، زعيم تيار المستقبل، الذي كان يشكِّل القلب منها اختلف مع معظم حلفائه بسبب اختلاف الرؤية وتقديره للأمور محليًّا، وبسبب تغير علاقته مع الراعي التقليدي لتيار المستقبل، ألا وهي المملكة العربية السعودية. فعلى الصعيد المحلي، لم يستمر سعد الحريري في التصعيد ضد حزب الله بعد اغتيال والده عام 2005، واستحدث ما أطلق عليه "ربط نزاع" معه منذ عام 2014، ويقوم جوهره على الاعتراف بحزب الله كطرف محلي شرعي، مع عدم الاعتراف بشرعية سلاحه ولا دوره الإقليمي، واعتبار هذه الأخيرة مشكلة إقليمية ولا تستطيع القوى المحلية اللبنانية حلها. واستبطن في موقفه هذا مسؤولية الإقليم والدول الكبرى عن تضخم دور وقوة حزب الله، بسبب "تخليها عن لبنان" والقوى المناهضة للحزب فيه، وعليهم تحمل العواقب. وهذا الموقف كان كفيلًا أن يُبعد عنه القوى التي تعتبر أن سلاح حزب الله هو السبب الأساسي لأزمة لبنان، ومن أبرزها: القوات اللبنانية محليًّا، والسعودية إقليميًّا؛ حيث باتت الهوة معها تتسع نسبيًّا، حتى إنه "أُجبر" على إعلان استقالة حكومته من الرياض أو أعلنها في ظروف ملتبسة، في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، قبل أن يعود إلى بيروت بوساطة فرنسية ويعلن تراجعه عنها. ثم ذهب الحريري لاحقًا أبعد من ذلك فعقد تفاهمًا مع جبران باسيل، وهو الاتفاق الذي مكَّنه من العودة لرئاسة الحكومة في مايو/ أيار 2018، بعد أن مكَّن عون من رئاسة الجمهورية، وكان بالنسبة لعدة قوى محلية وخارجية بمنزلة القَشَّة التي قصمت ظهر البعير، حيث بات لبنان يُعتبر من دول عربية على رأسها السعودية والإمارات فضلًا عن أميركا، تحت هيمنة كاملة لحزب الله. كما غضب منه حلفاء محليون لخلافاتهم الحادة مع تيار الرئيس عون، والأهم أنه خسر الحريري باعترافه بعضًا من شعبيته وربما الكثير منها، بسبب عدم الرضى الشعبي عن باسيل، وهو ما تبدَّى بشكل واضح في المظاهرات الشعبية التي شهدها الحراك، وكانت الهتافات

الأبرز ضد باسيل وحتى بصورة غير لائقة.

أمـا بخصوص الثاني، فقد خلق الحـراك اللبناني منذ اندلاعه، في 17 أكتوبر/ تشـرين الأول 2019، فضاء سياسـيًّا موازيًـا لذاك الأول الذي يضم طبقة سياسـية "متناحرة وفاسـدة"، بحسـب تعبيره. ويضم الفضاء الجديد خليطًا متعددًا ومتنوعًا من القـوى الشـعبية والاجتماعية تحمل مجموعة من المطالـب قد لا تكون متكاملة مع بعضهـا أحيانًا، ولكن تبدو وكأنها اسـتقرَّت نظريًّـا مؤخرًا، على إعادة تطبيق الطائف بعيـدًا عن الطبقة السياسـية الحالية بنسـخة جديدة، وتطالـب بحكومة اختصاصيين بصلاحيات استثنائية، وانتخابات نيابية مبكرة. وهي في الخلاصة، رغم عدائها لعموم الطبقة السياسية، تبدو خياراتها الاجتماعية والاقتصادية منفتحة أكثر على الدول الغربية والعالم العربي وتجد لها جسـورًا ولو قليلة مع قوى 14 آذار، بسـبب تقدم الحريات والهموم الاقتصادية على أجندتها. أما النقص الأكبر فيها أنها ضعيفة نسبيًّا في الطائفة الشيعية بسبب قوة الثنائي الشيعي في طائفته فضلًا عن أسباب أخرى.

وهنا، تبدو قوى هذا الفضاء كأنها طرف واحد رغم تعدد مشـاربها، فهي تضم شـرائح شـعبية واسعة من قوى غير حزبية أو انفضت عن أحزابها السابقة، وقد تضم قوى محافظة دينيًّا نسـبيًّا وبالمقابل تضم قوى نسـوية وفئوية متعددة. وبهذا خصمها بالمقابل هي طبقة الأحزاب الحاكمة، والتي لا تزال هي الفاعل والمتصرف الأساسي في النظام السياسي اللبناني، سواء بخلافاتها أو توافقاتها.

الوضع الراهن للأزمة

هناك إجماع لدى القوى اللبنانية بكل فئاتها أنه لا توجد أية مبادرة مطروحة للحل حتى اللحظة في الأفق إلا المبادرة الفرنسية، كمدخل أساسي لمجموعة من الإجراءات التي قد توقف الانهيار على الأقل بانتظار اتضاح المشهد الإقليمي والدولي بعد استلام الإدارة الأميركيـة الجديـدة للحكم، إدارة جون بايدن. ولو أن الطموح الفرنسـي أن تتطور المبادرة في المسـتقبل لتعيد تفعيل اتفاق الطائف أو صياغة اتفاق جديد، وهو ما عبَّر عنه الرئيس الفرنسـي إيمانويل ماكرون بعد إطلاق مبادرته في أعقاب زيارته لبيروت (31 أغسطس/آب 2020)، إثر انفجار المرفأ.

وهناك إجماع أيضًا على أن سبيل الحل في لبنان، يبدأ من الاتفاق على حكومة قادرة على استعادة الثقة في الداخل والخارج، لأنه لا سبيل لنهوض لبنان دون مساعدة

مالية كبيرة من المؤسسات المالية الدولية ومن المجتمع الدولي وكذلك من الدول العربية الخليجية ولعله هو الأهم؛ ما يعني عمليًّا، ومن حيث الواقع، أن الحكومة المنشودة، يجب أن تحظى بثقة الشارع لاسيما قوى الحراك ولو بالحد الأدنى، لتكون فاعلة، لكنها أيضًا لن تولد دون أن تحظى بثقة نواب الطبقة الحاكمة. ولتحظى بالدعم المالي والسياسي يجب أن تكون مقبولة دوليًّا وعربيًّا، لكنها أيضًا لن ترى النور دون أن تتجاوز اعتراض إيران التي تحظى بنفوذ محلي لبناني مؤثِّر.

وهذه المعادلة الصعبة هي التي تجعل ظروف ولادة حكومة سعد الحريري صعبة، مع العلم بأنه كُلِّف بتشكيلها في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020. وأضف إلى ذلك أنه من الواضح أن مسار المبادرة الفرنسية لم يكن بالضرورة منسجمًا دائمًا مع السياسة الأميركية (إدارة دونالد ترامب) إزاء لبنان؛ حيث إن العقوبات الأميركية استهدفت، في 8 سبتمبر/أيلول 2020، وزيرين سابقين من القوى الموالية لسوريا (علي حسن خليل (حركة أمل)، ويوسف فنيانوس (تيار المردة))، وكانت جزءًا من الأسباب التي أدَّت لإجهاض ولادة حكومة مصطفى أديب والتي كُلِّف بتشكيلها وبدعم فرنسي، في 31 أغسطس/آب 2020. وهناك اعتقاد بأن العقوبات الأميركية التي فُرضت على جبران باسيل (5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)، من الأسباب التي عرقلت ولادة حكومة الحريري. كما أن الرياض تبدو أقرب إلى السياسة الأميركية منها إلى المبادرة الفرنسية، كما أن موقفها من سعد الحريري لم ينجلِ بعد (منذ حادثة إعلان استقالته من الرياض)، ولم تعلن أو تبدي أية إشارة تشي بإعادة تجديد الثقة به.

مؤشرات على المستقبل

هناك أربع قضايا تؤثر على الأزمة اللبنانية، وستحدد وجهتها مسار الأزمة اللبنانية:

الأولى، مسار ونتيجة الصراع الإقليمي المستجد بعد التمدد الإيراني الواسع في المنطقة، خاصة في سوريا؛ حيث المنطقة بانتظار اتضاح موقف الإدارة الأميركية الجديدة من إيران، سواء من تمدد هذه الأخيرة وسياستها الخارجية، أو من الاتفاق النووي (الذي عقدته إدارة أوباما، في 2015، وخرجت منه إدارة ترامب، في مايو/أيار 2018) وما إذا كانت ستُحييه وبأية شروط. وبجميع الأحوال لن يخلو هذا من انعكاسات على الشأن اللبناني، الذي يعاني من ضغوط اقتصادية أميركية بفعل العقوبات على حزب الله أو على حلفائه اللبنانيين، وقد يعيد صياغة تحالفات وموازين

القوى اللبنانية. كما ستكون له انعكاساته على حزب الله ودوره في لبنان، خاصة فيما يتعلق بسلاحه ودوره في الإقليم، ولا يخفى على اللبنانيين ومنهم حزب الله، أن المبادرة الفرنسية يقوم جوهرها على "تحييد لبنان"؛ ما يعني بالضرورة أن يكفَّ حزب الله عن دوره الإقليمي أو تجميده على الأقل. كما أن الدعوة لتغيير "طبقة الأحزاب السياسية الحاكمة في لبنان"، والتي تشجع عليها أميركا وتحبِّذها السعودية إلى حدٍّ ما، فسببها ليس مسؤولية هذه الطبقة عن الانهيار المالي فحسب، بل لأنها سهَّلت أو لم تمنع "حزب الله من الهيمنة" المحلية، وهذه الدعوات تدعو عمليًّا لإبعاد حزب الله عن دائرة السلطة.

الثانية، موقف لبنان من إسرائيل، خاصة وأن أزمة لبنان الاقتصادية أصبحت بطريقة ما مرتبطة بهذا الملف؛ حيث إن بعض المنطقة البحرية الواعدة بالغاز (البلوك رقم 9) محل نزاع مع إسرائيل، وهي تنتظر النتيجة التي ستُفضي إليها مفاوضات ترسيم الحدود بين البلدين. وكان رئيس مجلس النواب اللبناني قد أعلن انطلاق المفاوضات حولها، في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020، وعُقِدت عدَّة جلسات برعاية أممية ووساطة أميركية، ولا تزال مستمرة، وحتمًا ستُفضي إلى تصورات لبنانية عدة لترسيم العلاقة السياسية بين البلدين، وبقدر ما قد تسهم في الحل، هذا إذا نجحت، فإنها ستكون أيضًا محل إشكال بين اللبنانيين.

الثالثة، دور القوى الجديدة التي جاء بها الحراك اللبناني، وإذا ما كانت ستنجح في تخفيف وجهة اتفاق الطائف أو أي اتفاق جديد ليكون أقل طائفية وليكون لبنان أكثر استقلالًا عن مشاكل الإقليم والقوى الخارجية التي اعتادت أن تكون متنفذة في الداخل اللبناني لأسباب تاريخية وثقافية أو دينية. وحتى اللحظة، لم ينتج الحراك قوى سياسية واضحة يمكن أن تشي بتغيير كبير في تركيبة وطبيعة "طبقة الأحزاب الحاكمة"، لكن هذا المسار فُتِح ولا شيء يمنع من أن ينمو خاصة إذا ما ساعدته الظروف المحلية والإقليمية. وأحد أهم التداعيات التي نشأت عن الحراك الآن، أن المبادرات الخارجية جميعها تتكئ على بعض مطالبه أو مخاوفه، فالمبادرة الفرنسية مثلًا قامت بالمبدأ على تشكيل حكومة تكنوقراط من غير سياسيي طبقة الأحزاب الحاكمة (بغضِّ النظر عن بعض التنازلات لاحقًا)، بداعي أن الجمهور اللبناني يرفضها، وهكذا دواليك.

الرابعة، مصير اتفاق الطائف. هناك إدراك من قبل كل القوى اللبنانية المحلية

وكل القوى المعنية بالشأن اللبناني بأن ما سينتهي إليه اتفاق الطائف من تعديل لبعضه أو تبديل له بمجمله سيقرِّر الجمهورية الجديدة التي سيكون عليها لبنان. وإن كانت المذهبية بين السنَّة والشيعة تتصدر حاليًّا الخلاف في الشأن اللبناني بسبب الاشتباك الإيراني مع قوى عربية وإقليمية ودولية في المنطقة، فإن لبنان على موعد مع خلاف طائفي بين المسيحيين بجميع مذاهبهم من جهة، والمسلمين (بحسب الطائف، هم: سُنَّة وشيعة ودروز وعلويون) من جهة أخرى، في حال استطاعوا الوصول إلى طاولة المفاوضات مجددًا؛ حيث سيتجدد النزاع على السلطة والثروة بينهما، ما إذا كانت ستكون مناصفة أو غير ذلك.

ختامًا، إن أسوأ ما ينتظره لبنان إذا لم يسلك الإقليم مسار التهدئة، العجز عن الخروج من أزمته المالية، أو أن يتعرض لاعتداء إسرائيلي واسع. وفي حال عجزت الأطراف اللبنانية عن إيجاد خارطة طريق للتفاهم حول صيغة جديدة لتطبيق اتفاق الطائف أو ما يشبهه، فإنه معرَّض لتجدد الفوضى الأمنية وسيبقى مفتوحًا على الأزمات وعلى رأسها المالية منها. أما أفضل ما ينتظره فهو أن ينتزع مساحة من التهدئة رغم التصعيد في الإقليم، أو أن يستفيد من أي توافق إقليمي لإعادة ترميم اقتصاده ولُحمته الوطنية، وتنظيم علاقاته مع جواره العربي ومع المجتمع الدولي.

العراق في 2020
أزمات متداخلة ومعقدة

دخل العراق العام 2020 وهو يعاني من أزمة مركبة، متعددة الأشكال، هي في مجملها نتائج لما حصل خلال السنوات السابقة منذ العام 2003، لكن هذا العام شهد متغيرات مهمة عززت من قوة هذه الأزمات ووضوحها وتأثيراتها.

تتمحور أزمات العراق حول قضية مركزية هي ضعف الدولة، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها الأساسية، في مقابل صعود وتنامي القوى المحلية الموازية المرتبطة غالبًا بقوى أجنبية، وظاهر هذه القوى أنها جزء من النظام السياسي والأمني، لكن بنياتها قامت على أساس استلاب إمكانات الدولة لصالح تعزيز قوتها ونفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي، سواء في إطار التشاحن والتنافس والصراع عبر الطوائف والأعراق، أو ضمن المكوِّن الطائفي أو العِرقي الواحد.

يقوم النظام السياسي العراقي على مبدأ الانتخاب المباشر للسُّلطة التشريعية التي تختار السلطة التنفيذية، لكن هذا النظام (الديمقراطي) ظل منذ إقرار الدستور، عام 2005، ينتج نمطًا من سُلطة أوليغارشية، مكونة من قوى سياسية، ذات هويات طائفية وعرقية لجأت لاحتكار وتقاسم مصادر الثروة والسلطة، ومارست قدرًا كبيرًا من الزبائنية والفساد. ورغم أن هذه القوى تمثل الدولة، إلا أنها عملت باتجاه تدعيم نفسها على حساب الدولة، ولذلك لم يشهد العراق خلال نحو عقد ونصف تطورًا في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، فيما تراجعت بانتظام قدرة الدولة على الإيفاء بمسؤولياتها التقليدية تجاه المجتمع، بمقابل توسع قوة وسلطة القوى السياسية وعشرات الفصائل المسلحة التي أصبحت منذ العام 2014 جزءًا من (الحشد الشعبي) التابع شكلًا للدولة، ويستفيد من مقدراتها وسلطاتها وشرعيتها، لكنه ظل يعمل بأجندات زعاماته ومشغِّليه الداخليين والخارجيين، على حساب هيبة الدولة ذاتها.

بلغت هذه الأزمة المركبة حدًّا ضاغطًا بشدة في خريف العام الماضي، 2019، وكان ذلك وراء انطلاق احتجاجات شعبية واسعة في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول

2019، وما زالت ارتداداتها ومظاهرها مستمرة حتى اليوم، لتكون من بين أهم المتغيرات المؤثرة في العام 2020، وربما منذ العام 2003.

عناصر الأزمة وأشكالها

دخل العراق العام 2020، وهو يعيش سياقًا سياسيًّا وأمنيًّا مضطربًا، فمن جهة كانت حكومة عادل عبد المهدي قد استقالت قبل نهاية العام 2019 تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية، وكانت القوى السياسية في مرحلة تقاذف المسؤولية عن تدهور الأوضاع في البلاد، وغير قادرة على إيجاد بديل مقبول لرئاسة الحكومة.

وسط هذا الظرف، كان توتر شديد قد اندلع مع نهاية العام 2019 في سلسلة هجمات متبادلة بين فصائل الحشد الشعبي (الولائية) القريبة من إيران وبين القوات الأميركية، انتهت بمهاجمة الآلاف مقر السفارة الأميركية في بغداد في آخر أيام ذلك العام، وحرق بعض مرافقها الخارجية، وهو ما اعتبرته واشنطن تجاوزًا للخطوط الحمر.

وهكذا، فحينما بدأ العام 2020 كانت كل الأسباب مهيأة لتصعيد أمني واسع، وهو ما حدث حينما تسبب قصف قامت به طائرة أميركية مسيَّرة، فجر الثالث من يناير/ كانون الثاني، بمقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، ومعه نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي، أبومهدي المهندس، لدى خروجهما من مطار بغداد الذي كان القائد الإيراني وصله قبل قليل.

تسبب الحادث بتوتر شديد لم يتوقف أبدًا؛ حيث واصلت (الفصائل الولائية) قصف محيط السفارة الأميركية في بغداد، وكذلك قواعد كانت تضم جنودًا أميركيين، وهو ما تلاه قيام واشنطن بسحب قواتها من معظم القواعد، واقتصار تمركزهم على قاعدة (عين الأسد) غربي العراق، وفي قاعدة حرير بأربيل في كردستان العراق، قبل أن تقوم لاحقًا بسحب نحو نصفهم من العراق، ليتبقى لها نحو 2500 جندي فقط.

تجسد المشهد آنذاك بصراع سياسي؛ شَلَل حكومة عبد المهدي (المستقيلة)، وحالة هياج سياسي وفصائلي (شيعي) من حادث اغتيال سليماني والمهندس، إلى جانب استمرار الاحتجاجات الشعبية المعارضة للطبقة السياسية، ولإيران وأنصارها في العراق. خلق هذا الوضع مناخًا تنعدم فيه أي كوابح أمام الفصائل المسلحة لتعبِّر عن غضبها على الولايات المتحدة وعلى منتقدي القوى السياسية والفصائل الشيعية، معتبرة أنهم (عملاء للسفارات).

خلال هذه الفترة، تكرر الفشل عدة مرات في اختيار رئيس جديد للحكومة، حتى جـرى التوافق على تكليف رئيس جهاز المخابـرات، مصطفى الكاظمي، بالمنصب. يُعتبـر الكاظمـي الذي تولى مهامه في مايو/ أيار 2020، أول رئيس وزراء عراقي منذ 2005 من خارج دائرة الإسلام السياسي الشيعي، كما أنه لكم يكن جزءًا من أي حزب أو تيار سياسـي، وكل ما عُرف عنه أنه كان صحفيًّا وناشـطًا في المعارضة السابقة في مجال التوثيق. وفَّرت هذه الخلفية أملًا بأن يكون رئيس الحكومة الجديد، قادرًا على التماهي مع حركة الاحتجاجات الشعبية في مواجهة الطبقة السياسية، وزاد في فرص ذلك، توقعات بأن يكون منصبه في رئاسة المخابرات منذ العام 2016 خبرة ومعلومات تعينه في مواجهة مراكز القوى صاحبة النفوذ الحقيقي في البلاد.

جـاء خطاب الكاظمي متوافقًا مع هذا السـقف مـن التطلعات، وقد قام ببعض الخطـوات في طريق ذلك، لكنه تعرض لفشـل كبيـر في الملف الأمني بعدما أأخفق في لجم الفصائل أو مراكز النفوذ المهمة في البلاد. وهكذا ففي الأشـهر القليلة التي مرَّت منذ توليه، تفاقم الوضع الأمني، وزادت عمليات اغتيال الناشطين والناشطات في الاحتجاجات الشعبية، وخطف وتغييب عدد آخر، وشمل ذلك صحفيين وباحثين من بينهم هشـام الهاشمي الذي كان يعتبر من أبرز المختصين عربيًّا بالحركات المتطرفة، وكذلك بالفصائل المسـلحة. تم اغتيال الهاشمي في أغسطس/ آب الماضي (2020)، لكـن حكومـة الكاظمي لم تقدم أيًّا من قتلتـه أو قتلة الضحايا الآخرين للعدالة رغم تعهد رئيسها بذلك.

حاول الكاظمي فرض سـلطاته على الفصائل المسـلحة، لكنه كان في كل مرة يضطر للتراجع تحت الضغط، والتهديد بحدوث (نزاع أهلي)، وتطور تحدي الحكومة ليشمل فضلًا عن عصيان الأوامر، والاستهانة بالجيش، مهاجمة وحرق ونهب مقرات ومبان لجهات سياسـية وإعلامية لمجرد أنها أطلقت تصريحات أو نشـرت معلومات اعتبرتها الفصائل الولائية غير مناسـبة. وخلال هذه الحوادث، اكتفت القوات الأمنية بالمراقبة دون تدخل.

فـي نهاية يوليو/ تموز الماضي، أعلـن الكاظمي عن إجراء انتخابات مبكرة في يونيو/ حزيران 2021، اسـتجابة لمطالب المتظاهرين. سـادت توقعات بأن هذا القرار ربما يقود إلى نوع من التهدئة للشـارع، لكن سـرعان ما بدأت قوى سياسـية مختلفة بتهيئة الأرضية الميدانية لحصولها على أكبر قدر من المقاعد، ليس من خلال استقطاب

الناخبين ولاسيما طبقة الشباب المحتج، بل من خلال تصفية الشارع من هؤلاء، والاتكال على نفس الآليات السابقة والمعتادة في كسب الأصوات بالاعتماد على الولاءات القبلية، والطائفية.

تركز هذا المناخ من الرفض والشك في مناطق جنوب العراق، وهو ما جعل القوى السياسية (الشيعية) في وضع غير مريح في حواضنها التقليدية، وبدا لها أن الفوز بأغلبيات في البرلمان المقبل قد لا يتحقق كما حصل دومًا من قبل، ولذلك بدأ بعضها بمحاولات للسيطرة المبكرة على الشارع الجنوبي، وهو ما تسبب بمواجهات دموية في الناصرية، عاصمة محافظة ذي قار جنوب العراق، بين المحتجين وأعضاء التيار الصدري المسلحين سقط فيها العشرات. وفيما بدا من مقاربات جديدة، فقد تعود القوى السياسية (الشيعية) إلى التخندق الطائفي على أمل استعادة المبادرة وسط المجتمع الشيعي المحتج، وقد بدأ ذلك زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، بدعوته لإعادة توحيد (البيت الشيعي).

لم يكن حال القوى السياسية السنية أفضل، فهي ما زالت تتصارع فيما بينها، وهي ضعيفة بشكل عام، لكنها نجحت نسبيًّا في تكريس حضورها في مناطقها، لاسيما من خلال التحالفات القبلية، وبالاستفادة من غياب الاحتجاجات في المناطق السنية، وكل ذلك برغم استمرار معاناة هذه المناطق من أزمة النازحين والمهجرين، وغياب أية معالجة لأوضاع عشرات الآلاف من المعتقلين والمغيبين قسرًا، واتهامات لفصائل مسلحة من الحشد الشعبي بالسيطرة الاقتصادية على موارد هذه المناطق، وكذلك تعرضها لمخاطر جدية بعودة تنظيم الدولة. وخلال العام 2020، عاد هذا التنظيم للنشاط في معاقله التقليدية في العراق. كانت الحكومة العراقية والتحالف الدولي قد أعلنا عن القضاء على التنظيم مع نهاية العام 2017، لكنه تمكن خلال الأشهر المنصرمة من شنِّ عشرات الهجمات الدموية ضد قوات الأمن وقوى الحشد الشعبي والعشائري وأهداف اقتصادية، حسب البيانات الرسمية. وقد اعتُبر الصراع السياسي والانفلات الأمني وتقلص الدور العسكري الأميركي أسبابًا مباشرة لعودة تنظيم الدولة للنشاط، لكن أيًّا من هذه الأسباب لم تجر معالجته، بل زادت حدة وتفاقمًا، ولن يكون مستبعدًا أن تزداد خطورة التنظيم وقدرته على شنِّ هجمات رئيسية في العام الجديد في حال استمر الوضع الحالي أو زاد تدهوره محليًّا وإقليميًّا.

وفي إقليم كردستان، طغت الأزمات المالية، وتعقيدات العلاقة مع الحكومة

المركزية في بغداد على التحديات التي واجهها الإقليم. لكن العام 2020 شهد كذلك توسع رقعة الخلاف بين القطبين الكرديين في العراق، وهما: الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل، والاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، وبين الطرفين خلافات قديمة، تتراجع حينًا وتبرز في أخرى.

الاقتصاد وكورونا: البعد المضاف للأزمة

للمرة الأولى في تاريخها المعاصر، تفشل الدولة العراقية في الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفي القطاع العام. حدث ذلك في العام 2020، التي شهدت اجتماع جائحة كورونا مع انهيار أسعار النفط ليشكل العاملان سببًا مباشرًا في وصول التردي الاقتصادي إلى مستويات خطيرة.

يعتمد العراق في موارده على صادرات النفط بنسبة 95 بالمئة، وقد تسبب ارتفاع عوائد النفط خلال السنوات السابقة منذ 2003 في إهمال تطوير بقية الموارد، أو التغاضي عن توزع الموارد غير النفطية بين قوى سياسية وميليشياوية خارج ميزانية الدولة.

تسبب الفشل القيادي والإداري والفساد والصراع السياسي وغياب الاستقرار الأمني في توقف التنمية الاقتصادية وتراجع الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حتى أصبحت الدورة الاقتصادية في المجتمع تعتمد بشكل شبه كامل على مرتبات الدولة. وبسبب ذلك، تضخمت أعداد العاملين في القطاع الحكومي من نحو 850 ألف شخص قبل عام 2003 إلى نحو 6.5 ملايين موظف ومتقاعد حاليًّا.

لم تتمكن الحكومة العراقية السابقة من وضع موازنة العام 2020 قبل استقالتها، ولذا، تسلمت حكومة الكاظمي مهامها دون وجود ميزانية للدولة، ويقول وزير المالية، علي علاوي: "إن الحكومة الحالية تسلمت في شهر مايو/ أيار الماضي خزينة شبه خاوية، كانت تحتوي على سيولة قدرها تريليون و300 مليار دينار فقط (نحو مليار دولار) وهو ما يعادل 1٪ من نفقات الدولة "وهذا ضئيل جدًّا"، حسب قوله.

تسبب انهيار أسعار النفط بسبب جائحة كورونا وحرب الأسعار العالمية وتخفيض حصص الإنتاج للدول المصدِّرة، في انخفاض عائدات العراق لتبلغ الإيرادات الشهرية نحو 1.5 مليار دولار مقارنة بنحو 6.5 مليارات دولار في العام 2019، وهو مبلغ يقل كثيرًا عن مبالغ الالتزامات الشهرية للحكومة لتسديد مرتبات الموظفين والمتقاعدين

البالغة نحو 3.5 مليارات دولار، وبسبب ذلك تواجه السلطات العراقية منذ مارس/ آذار الماضي مشكلات في سداد المرتبات، اضطرتها إلى اقتراض أكثر من 27 مليار دولار على مرحلتين، معظمها من المصارف الداخلية، ومن الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، لتغطية العجز حتى نهاية العام 2020، وقد رفع ذلك قيمة ديون العراق إلى نحو 160 مليار دولار، معظمها ديون خارجية بفوائد عالية حسب اللجنة المالية في البرلمان العراقي.

حاولت حكومة الكاظمي إجراء إصلاحات اقتصادية وتأمين موارد إضافية بالسيطرة على المنافذ الحدودية التي كانت عائداتها تذهب إلى جهات حزبية وفصائل مسلحة، وحتى قوى قبلية، كذلك جرى القبض على عدد من كبار الموظفين بتهم فساد، لكن كل ذلك لم يعالج العجز الكبير في قدرات الدولة المالية، لاسيما مع الميراث الضخم من الفساد، ومن بين أمثلته وجود نحو 250 ألف موظف وهمي يتقاضون رواتب تذهب لجيوب مستفيدين غير محددين، حسب وزير المالية.

وزارة المالية أصدرت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي تقريرًا تفصيليًّا لإصلاح الاقتصاد العراقي أسمته (الورقة البيضاء)، وصفت فيه أشكالًا مختلفة من مظاهر الفساد، وهدر المال العام، وقالت إنها ستحتاج إلى خمس سنوات، لتنفيذ نحو (450) إجراء تضمنتها الورقة، لإنقاذ الاقتصاد، لكن الشك يحيط بفرص امتلاك العراق مثل هذا الوقت، وحسب عضو في اللجنة المالية في البرلمان، فإن العراق يواجه شبح الإفلاس خلال النصف الأول من عام 2021، في حال استمرار الوضع الاقتصادي الراهن، وانخفاض أسعار النفط.

تأثرت الأزمة الاقتصادية بشكل جوهري، بانتشار جائحة كوفيد-19؛ حيث تسببت على المستوى العالمي بانهيار أسعار النفط وإضعاف التبادل التجاري والأنشطة الاستثمارية، كما أنها على المستوى المحلي تسببت في تحميل أعباء إضافية على كاهل الدولة وملايين الأفراد الذي يكسبون قوتهم يوميًّا.

حاولت الحكومة العراقية أن تمتص زخم الوباء بإجراءات مناسبة، لكن طول فترة الانتشار، عطَّل هذه الجهود، وبدأ الناس يمارسون أنشطتهم وتجمعاتهم بشكل يقترب من فترة ما قبل الوباء. تسبب ذلك، بزيادة انتشار الجائحة حتى أصبح العراق في المرتبة العشرين على مستوى العالم والأولى عربيًّا من حيث عدد الإصابات، كما تقدم العراق أيضًا في عدد الوفيات جرَّاء الوباء ليكون الدولة الأولى عربيًّا أيضًا.

ولا يبدو أن الحكومة العراقية بصدد القيام بأية خطوات فعالة لمواجهة تفشي الوباء، وهي أصلًا لا تمتلك خيارات حقيقية لمواجهته بسبب المشكلات الجسيمة التي يواجهها القطاع الصحي، بانتظار توافر اللقاح الذي بدأت بعض الدول باستخدامه فعلًا.

الأزمة العراقية وملامح المستقبل

لا تتوافر معالم انفراج مستقبلي فيما يتصل بالأزمة في العراق، ولا يمكن توقع حتى خارطة طريق لذلك. هذه الأزمة بلغت من التعقيد ما يجعلها متشابكة بحدة، فهي من ناحية مرتبطة برهانات وقوى داخلية تتناقض مصالحها وأجنداتها، حتى داخل الطائفة الواحدة، وهي ترتبط أيضًا بالحراك الشعبي في بعض المحافظات الجنوبية، وكذلك في بغداد. هذا الحراك يخبو ثم يثور من جديد، لأن جميع أسبابه ما زالت قائمة، بل وتتعاظم، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، ومن الممكن أن يكون لهذا الحراك أثر مباشر في الانتخابات القادمة منتصف عام 2021، وقد يحظى مرشحون متوقعون من بين الناشطين، بحضور مهم في البرلمان القادم، على حساب مقاعد القوى السياسية الشيعية التقليدية، أما القوى السياسية السنية والكردية، فليس متوقعًا أن تشهد متغيرات كبيرة في أحجامها وأدوارها.

والمستقبل مرهون أيضًا، بالسياق الإقليمي والدولي، فربما يدفع فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة بفرص التفاهم مع إيران، وهو ما سينسحب على العراق بشكل مباشر. خلال السنوات الأربعة الماضية، كان العراق ساحة لتصفية الحسابات والحرب بالوكالة بين طهران وواشنطن؛ الأمر الذي تسبَّب بتعميق الخلل الأمني والفشل السياسي، وتعزيز ضعف الحكومة، بل وحتى عودة تنظيم الدولة للنشاط.

وسيكون أمام المجتمع الدولي والإقليمي منع العراق من الإفلاس الاقتصادي، ومساعدته في محاربة الفساد، والتدخل بقوة لتعزيز قوة الدولة وهيبة القضاء. مثل هذه الخطوات لن تكون تدخلًا سلبيًّا، بل عملية إنقاذ، ستخدم كامل منطقة الشرق الأوسط من تداعيات انهيار الدولة والجغرافية العراقية.

غير أن ضمان حدٍّ أدنى من التفاؤل بعدم انجرار العراق نحو الفوضى والإفلاس، يتطلب توفير بعض الإجراءات، من بينها على المدى القصير: إجراء الانتخابات المبكرة في موعدها، مع ضمان نزاهتها وشموليتها والاتفاق الوطني على أنها خلت

من التزوير. انتخابات بهذه المواصفات يمكن أن تؤسِّس لشرعية جديدة أكثر قوة لتدعيم سلطة الدولة، وهيبتها، لكن مثل هذه النتيجة لا يمكن الوصول لها، أو تحقيق اتفاق على غياب التزوير، مع استمرار امتلاك عشرات الفصائل المشاركة بالانتخابات للسلاح، وتحولها إلى قوى مؤثرة تتحكم بالمشهد السياسي. لا يوجد ضمان بعدم تدخل سلاح القوى الموازية لتوجيه سير الانتخابات ونتائجها. سيكون فشل العراق بإجراء انتخابات نزيهة، ومقبولة من الجميع، كارثيًّا، وربما ستكون النتائج أقسى من أي توقعات متشائمة.

الأزمة السودانية
احتمالات العودة إلى المربع الأول

مقدمة

ما إن رفعت حكومة الرئيس السوداني السابق، عمر حسن البشير، سعر الدقيق منتصف سنة 2018 حتى توقفت مخابز السودان عن إنتاجها، وتصاعدت حركة الاحتجاج في الشارع، وبلغت ذروتها في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2018 بسبب زيادة سعر الخبز ثلاثة أضعاف في ظل أزمة اقتصادية وتدابير تقشفية. بدأت الحركة بالاعتصام أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم منذ السادس من أبريل/ نيسان للمطالبة بتغيير النظام السياسي، ولن نصل إلى الحادي عشر من أبريل/ نيسان 2019 حتى يطيح الجيش تحت ضغط احتجاجات الشارع بالرئيس البشير الذي امتد حكمه ثلاثة عقود.

لم يتوقف المحتجون عن الاعتصام لما تولى مجلس عسكري الحكم، بل طالبوا بنقل السلطة إلى المدنيين. وقد بدأت المفاوضات بين المجلس العسكري وبين قادة الاحتجاج منذ 20 مايو/ أيار 2019، وظل التدافع والمد والجزر سمة ذلك التفاوض، ووصل الأمر إلى إعلان الشارع المحتج إضرابًا عامًّا، يومي 28 و29 من نفس الشهر مايو/ أيار، في جميع أنحاء البلاد للضغط على المجلس العسكري، وتزامن ذلك مع سفر رئيس المجلس العسكري الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إلى مصر والسعودية والإمارات بحثًا عن الدعم والمساندة، وفعلًا أعلنت السعودية والإمارات عن مساعدة مشتركة بقيمة ثلاثة مليارات دولار للسودان، وظل نفوذ هذه الدول الثلاثة حاضرًا في السودان حتى الآن. ولم تسلم العلاقة بين الشارع المحتج والمجلس العسكري من عنف؛ حيث تم فضُّ اعتصام المحتجين أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، يوم 3 يونيو/ حزيران 2019، وقُتِل ما يزيد على مئة شخص، تورط في مقتلهم ضباط وجنود، حسب لجنة تحقيق شكَّلها قادة المجلس العسكري، بينما اتهم المحتجون قواتِ الدعم السريع التابعة لمحمد حمدان دقلو، الملقب حميدتي، بالضلوع في تلك التجاوزات.

الوساطة الإقليمية والقارية

بعــد قمع الشــارع بثلاثة أيام، دعت إثيوبيا وكذلــك الاتحاد الإفريقي المجلس العسكري والمحتجين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات؛ فتم التوصل، في 5 يوليو/ تموز 2020، إلى اتفاق بين المجلس العسكري وقادة المحتجين على الخطوط العريضة لفترة الانتقال المقبلة، ولن نصل إلى منتصف الشهر حتى يعلن الطرفان عن "الإعلان السياســي" الذي يقرُّ مبدأ تقاســم السلطة خلال فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات، وينص الإعلان على إنشاء مجلس سيادي منوط به إدارة المرحلة الانتقالية.

ورغم مواصلة العنف تجاه المحتجين وســقوط ستة متظاهرين بالرصاص بينهم خمســة طــلاب خلال تجمع في وســط البلاد، في 29 يوليو/ تمــوز 2020، وتعليق المفاوضات قبل توقيف تسعة عناصر من قوات الدعم السريع، إلا أن هذه المفاوضات سوف تُستأنف في بداية أغسطس/ آب 2020، ويتم التوقيع على اتفاق يسمح بتشكيل المجلس السيادي الذي سيتألَّف من ستة مدنيين وخمسة عسكريين، ومنتصف الشهر سيتم الاتفاق على تسمية عبد الله حمدوك رئيسًا للحكومة الانتقالية المرتقبة.

أطراف الأزمة السودانية

تتــوزع الأطــراف المحلية للأزمة إلى عدة فاعلين أساســيين بين أطراف محلية وأخرى إقليمية، وأبرز الفاعلين على الصعيد المحلي:

المجلس العسكري الانتقالي

يعتبر المجلس العســكري الانتقالي الكتلة الأهم، فهو صاحب السلطة والشوكة الأمنية وكان دوره حاسمًا في إطاحة النظام السابق. وتشكَّل المجلس في 20 أغسطس/ آب 2020، وقــد وقَّع مع قوى إعلان الحريــة والتغيير، التي تمثِّل أحزاب المعارضة السودانية، اتفاقًا حُدِّدت له 39 شهرًا لإدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية التي ستُتوَّج بإجراء انتخابات عامة في البلاد. وكان نظام البشير قد أسند للقوات النظامية مجموعة من المشاريع الاقتصادية بهدف دعم التنمية والاستقرار الاقتصادي كالمنظومة الدفاعية وتضم مجموعة من الشركات ذات النشاط الاقتصادي الإنتاجي.

قوى إعلان الحرية والتغيير

وهي القوى السياســية التي وقفت خلف الثورة، وأدارت شــأنها، حتى أطاحت بالنظام، وأهم مكوناتها: نداء الســودان، والإجماع الوطني، والجبهة الثورية. وبالرغم من أن هذه الأخيرة جزء من الحرية والتغيير، إلا أن خصائصها النوعية باعتبارها مفجِّر الكفاح المسلح في مواجهة النظام، سواء في دارفور، 2003، أو في جبال النوبة والنيل الأزرق، 2011. هذه الخصائص العســكرية منحتها ميزة نوعية لا يكفي معها الاتفاق السياسي فقط، بل لابد من ترتيبات أمنية ينتهي بها التمرد المسلح.

تنسيقية القوى الوطنية وكتلة المؤتمر الوطني

تجمع أكثر من 120 حزبًا وحركة، وكانت تقف خلف الحوار الوطني مع النظام الســابق، وأهم مكوناتها: المؤتمر الشــعبي، وحركات دارفور الموقِّعة على اتفاقيات ســلام مع النظام الســابق، والقوى الإسلامية الســلفية. وفي نفس الوقت، تستند كتلة المؤتمر الوطني على إرث سلطة الإنقاذ ودولتها العميقة.

قوات الدعم السريع

ميليشيات شبه عسكرية أساسها مسلحو الجنجويد الذين قاتلوا نيابة عن الحكومة السودانية خلال حرب دارفور وتحت قيادة الرجل الثاني في السودان، محمد حمدان دقلــو (حميدتي). ولهذه القوات صلاحيات واســعة، وقد مارســت عنفًا كبيرًا لقمع للمتظاهرين أثناء الاحتجاجات. كما يســتأثر حميدتي وقوات الدعم السريع بالسيطرة على الذهب من حيث إنتاجه وتصديره للإمارات.

الأطراف الخارجية

لا يخفى على متتبع الشأن السوداني أهمية الدور الذي تقوم به كل من السعودية والإمارات ومصر في الشــأن السوداني منذ سقوط نظام البشير، وهو نفوذ تسعى هذه الثلاثية لكسبه على حساب النفوذ القطري والتركي على وجه الخصوص. وقد ضخَّت الســعودية والإمارات ســيولة نقدية فورية بعد أخذ المجلس العســكري للحكم، كما استضافت أبو ظبي محادثات بين مختلف الجماعات المسلحة حول ترتيبات سياسية

من شـأنها تحديد مسـتقبل العملية السياسية في السودان. وقامت مصر بدور أساسي مسـتخدمة نفوذها الدبلوماسـي في الاتحاد الإفريقي من أجل تمرير الانقلاب على البشير؛ إذ من المعروف أن الاتحاد القاري لا يسمح بالانقلابات العسكرية.

ومن الجلي أن الأطراف الإقليمية المؤثرة في السودان، وإن كانت تعبِّر دائمًا عن رغبتها في استقرار البلد، إلا أن الواقع يشير إلى أن هؤلاء اللاعبين يدفعون بأنصارهم في الداخل إلى مواقع يسـتطيع اللاعب الإقليمي من خلالها السـيطرة على مسـتقبل السودان.

كانت واشنطن تنظر إلى السودان على أنه دولة راعية للإرهاب؛ ولم يكن السودان هدفًا لعقوباتها بسبب سلوكيات حكومته في دارفور فحسب، وإنما كان السودان هدفًا لهجوم صاروخي أميركي. وتنظر واشـنطن إلى السودان كصديق للإسلاميين ولإيران. وتلعب تركيا دورًا لافتًا في السودان حيث أبرمت، في مارس/ آذار 2018، مع السودان صفقات لتنمية ميناء سـواكن على البحر الأحمر وتدشـين قاعدة بحرية تركية صغيرة هناك.

وتحدثت مجلة فورين بوليسي، في 14 ديسمبر/ كانون الأول 2020، عن القاعدة البحرية التي تنوي روسيا إنشاءها في السودان، وهي صفقة استراتيجية كُشِف عنها في 8 ديسـمبر/ كانون الأول 2020؛ حيث ستسـمح روسـيا بإرسال 4 سفن وزهاء 300 شخص للتموضع في ميناء بورت سودان على البحر الأحمر كجزء من الاتفاق الذي سيدوم 25 عامًا. وستكون المنشأة الجديدة أول قاعدة بحرية لروسيا في إفريقيا. ولم تكن إدارة ترامب تعطي اهتمامًا كبيرًا للسودان، ولم تهتم بما جرى ويجري في البلد ولا في رسم مستقبل السودان كما فعل لاعبون آخرون. إلا أنه وقبل الأسابيع الأخيرة من عهدة ترامب، وسعيه الحثيث لتوسيع دائرة الدول العربية المطبِّعة مع إسرائيل، وبعد إعلان الإمارات والبحرين تطبيعهما، جاء الدور على السودان. ومن الملاحظ أنه بعد هذا التطبيع مباشرة شطبت الولايات المتحدة السودان رسميًّا من قائمة الدولة الراعية للإرهاب بتشريع من البيت الأبيض يتضمن استعادة الحصانة السيادية للسودان، ويؤمِّن الخرطوم من المحاكم الأميركية في المستقبل.

إلى أين تتجه الأزمة السودانية؟

يأخذ الحراك الشبابي السوداني الذي أطاح بنظام البشير ووقف كثيرًا في وجه نفوذ المجلس العسكري الانتقالي مكانة كبيرة في الإعلام وفي الرأي العام السوداني تنويهًا بجسارة الشباب وتثمينًا لتضحياتهم، لكن هواجس مصير الربيع العربي تخيم على تفكير السودانيين. فالجميع يخاف من الاختطاف الخارجي للثورة السودانية وتجييرها لمصلحة القوى الإقليمية المنادية بالثورة المضادة للربيع العربي؛ خصوصًا أن الاقتصاد السوداني بات هشًّا والأوضاع المعيشية ظلت قاسية، وهي ظروف قد تدفع بالمجلس العسكري الانتقالي، وهو أبرز اللاعبين الداخليين، إلى مزيد من الارتماء في أحضان القوى المضادة للثورة، وعلى رأسها الإمارات والسعودية ومصر، التي ما فتئت تعلن عن تأييدها للمجلس العسكري الانتقالي الذي أطاح بالبشير، وبالتالي تحاول احتواء الثورة.

ومعلوم أن السودان بحاجة ماسَّة إلى المساعدات الإماراتية-السعودية لكونها قد تخفف من ضغط العوز الاقتصادي، إلا أن هذه المساعدات قد تكون مشروطة وربما كان ثمنها قطعَ الطريق أمام غايات الثورة السودانية وهدفها الرئيسي المتمثل في ترسيخ التعددية الديمقراطية والانفتاح على جميع القوى السياسية المختلفة وجعل صندوق الاقتراع الأداة الوحيدة للوصول إلى السلطة. وهناك ثوابت أساسية ستكون أبرز المحدِّدات المتحكمة في مستقبل الثورة السودانية، وهي:

أولًا: موقع قوات الدعم السريع

لا يمكن الحديث عن آفاق ما يحدث في السودان دون معرفة حدود ومستقبل تموقع قوات الدعم السريع في المشهد الأمني والعسكري والسوداني؛ حيث تتحدث تقارير عن حالة انزعاج يشعر بها قادة الجيش السوداني تجاه النفوذ البالغ لقوات الدعم السريع. إن العلاقة بين الجيش الوطني وبين هذه القوة بلغت حدًّا من الاحتدام قد يفضي إلى مواجهة ينفرط بها عقد الأمن، وتدخل بها البلاد في أتون فوضى شاملة. ولا شك في أن تمدد نفوذ وأهمية قوات الدعم السريع واستحواذها على منافع اقتصادية من أبرزها قطاع الذهب، وسعيها للسيطرة على مجالات أمنية من شأنه تحويل ميزان القوة لصالح هذه القوة العسكرية الضاربة على حساب الجيش. ويغذِّي هذه المواجهة اعتقاد قادة قوات الدعم السريع بأن الحركة الاسلامية كانت قد استحوذت على

مفاصل القوة في الجيش السوداني، وبالتالي هناك ضرورة لتصفية الجيش من القوى الإسلامية. ولا يخفى أن المجلس العسكري الانتقالي، وهو الواجهة السياسية للبلاد، يأخذ فيه قائد قوات الدعم السريع، حميدتي، المكانة الثانية ويؤثِّر تأثيرًا مهمًّا في مجريات الأحداث. ويبقى مصير حميدتي المرتبط بهذه القوة أهم الأسئلة المطروحة على مستقبل الثورة السودانية؛ ذلك أن دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني يعني فقدان حميدتي لورقته الرابحة وبالتالي إزاحته من واجهة المشهد السياسي.

ثانيًا: ملف المصالحة الوطنية

من أبرز الملفات المطروحة على حكومة عبد الله آدم حمدوك وبرنامجها الانتقالي تحقيق التوافق والمصالحة الوطنية؛ ذلك أن عدم تحقيق هذه المصالحة سيعني عودة البلاد إلى مربع المواجهات وبالتالي استمرار الأزمة بتداعياتها الخطيرة. وتشير المعطيات السياسية الحالية إلى عدم استعداد الأطراف المسيطرة على السلطة حتى اللحظة لاستيعاب بقية المكونات السياسية والفكرية؛ وهو ما يعني أن تحقيق شراكة وطنية ومصالحة اجتماعية أمر ما زال بعيد المنال. ونعني بالمكونات السياسية والفكرية القوى السياسية الخارجة عن ميثاق الحرية والتغيير، سواء ما اجتمع تحت عنوان تنسيقية القوى الوطنية، أو مع حزب المؤتمر الوطني ودولته العميقة.

يضاف إلى ذلك أن مواقف الأطراف الإقليمية المؤثِّرة في المشهد السوداني ليست متحمسة لهذه المصالحة الداخلية، وهو ما سيعقِّد عمل حكومة عبد الله حمدوك ويضع العراقيل دون تحقيق أي إنجاز من شأنه تحقيق المصالحة المطلوبة. ويبقى مطلب تعزيز الشراكة وتجنب الإقصاء والاجتثاث، والسعي بسرعة إلى إجراء انتخابات عامة تحقق الشرعية الديمقراطية أساسيًّا لمن سيتولى السلطة، لأنه مطالَب بترسيخ المسار الديمقراطي وتحقيق التداول السلمي للسلطة، وتوسيع مساحة الحريات وتحقيق قواعد الإدارة السليمة والشفافية والحوكمة الرشيدة، وكل ذلك بات تحديًا بارزًا ومؤثرًا في حلحلة الأزمة السودانية.

ثالثًا: الاستقرار الأمني

يطرح الاستقرار الأمني والمحافظة على وحدة الأراضي السودانية ثابتًا من ثوابت الحالة السودانية الذي طالما شكَّل أكبر تحدٍّ لجميع الأنظمة السودانية، وقد ورث

المجلس العسكري الانتقالي وحكومة عبد الله حمدوك هذا الوضع الذي يخيم عليه شبح الحروب الداخلية. ويبقى احترام الخصوصيات الإثنية والعرقية وبالتالي احترام التعدد الهوياتي السوداني وتجنب مصادمتها، وتعزيز السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني والحفاظ على وحدة الأراضي السودانية، أحد العراقيل الأساسية التي تواجه النظام السوداني الراهن برأسيه المجلس العسكري وحكومة عبد الله حمدوك.

رابعًا: الوضع الاقتصادي المتردي

كانت ندرة السلع الاستهلاكية الضرورية السبب الرئيسي في إشعال ثورة ديسمبر/ كانون الأول 2018، وتتمتع هذه السلع بدعم حكومي كبير يصعب معه استمرار القدرة على الوفاء بتوفيرها في ظل تراجع قيمة الجنيه السوداني، وبدون هذه السلع ترتفع مطالب الشارع السوداني. وتبقى مواجهة هذا الواقع المعيشي الضاغط تحديًا جسيمًا؛ حيث سيؤدي أبسط تقصير في توفير ما تتطلبه الحياة اليومية من السلع الضرورية إلى "ثورة الجياع" وعودة الحراك إلى الشارع وتجدد الإضرابات النقابية، خصوصًا "إذا كانت التقارير تتحدث عن خزينة يُعتقد أنها عاجزة عن تحقيق هذه المطالب". وسيبقى اللجوء إلى العون المالي والاقتراض من الدول الحليفة مربوطًا في الغالب باشتراطات سياسية وبإعطاء تلك الدول المانحة نفوذًا سيحدُّ من استقلال الدولة الذي نصَّت الوثيقة الدستورية على ضرورة صيانته.

خاتمة

بات إنجاز مهام وخيارات الفترة الانتقالية في السودان محفوفًا بكثير من المخاطر والتوازنات الداخلية والخارجية، ولعل استقرار مؤسسة الجيش وعدم دخولها في تجاذبات مع قوات الدعم السريع أمر في غاية الأهمية لضمان الابتعاد عن صراع مشروعات متناقضة داخل القوات المسلحة. فأي صراع داخل الجيش السوداني، أيًّا كانت طبيعته، من شأنه إدخال البلاد في حالة من الاضطراب والزعزعة الأمنية التي قد تهدِّد الكيان الوطني. وتبقى إعادة هيكلة الجيش السوداني منوطة بتأسيس علاقة جديدة بينه وبين قوات الدعم السريع، أو حتى قوات الحركات المسلحة التابعة للجبهة الثورية وهو ما يقتضي حذرًا وحكمة. كما أن انسجام المجلس العسكري مع الحكومة المدنية الانتقالية ليس مضمونًا، فهذان اللاعبان شريكان في الظاهر ومتنافسان في

العمق، وضبط إيقاع التوازن بينهما بات أمرًا في غاية الصعوبة.

يضاف إلى ذلك أن اســتقرار المؤسسة العسكرية وضبط علاقاتها بقوات الدعم الســريع، وضبط علاقة المجلس العســكري الحاكم بالحكومة المدنية الانتقالية أمور ســتحدد مســار ومصير الفترة الانتقالية وهي مرتبطة بإيجاد قدر من التهدئة والنظرة التصالحية التي تتجاوز الخلافات السياســية، وتحقيق حدٍّ معين من التفاهم والإجماع الوطني، وإقامة عدالة انتقالية بدلًا من حالة المواجهة وتصفية الحسابات.

العنوان
وادي السيل، الدوحة، دولة قطر

للتواصل
jcforstudies@aljazeera.net
صندوق البريد: 23123
هاتف: 40158384 974+
فاكس: 44831346 974+

studies.aljazeera.net

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES